المصادر

مجلة سداسية محكمة يصدرها المركز الوطني للدراسات

البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

العدد 17

السداسي الأول 2008

ISSN : 1112 – 2668 : ردمد

قواعد النشر في المجلة

تنشر مجلة **المصادر** الدراسات والبحوث والشهادات المتعلقة بتاريخ المقاومة والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54. وهي ترحب بالأبحاث المكتوبة بالعربية والفرنسية أو الإنكليزية، على أن يراعى فيها مايلي:

1- أن يتميز البحث بالموضوعية والجدة والأصالة وأن لا يكون قد نشر من قبل.

2- أن يتصدر البحث العنوان بخط بارز وأن يحمل إسم الباحث، درجته العلمية، عنوانه و المؤسسة التي ينتمي إليها.

3- أن تتراوح صفحات البحث ما بين 15 و 30 صفحة بما فيها البيليوغرافيا والملاحق.

4- أن يرفق البحث بملخص بالعربية و الفرنسية في حدود 10 أسطر.

5- ترسل البحوث في قرص مرن بما فيها الرسومات والخرائط إن وجدت.

6- أن يحترم الباحثون قواعد التوثيق المتعارف عليها فيما يخص الإحالات البيلوغرافية الواردة في الهوامش التي تُرتب و تجمع في آخر البحث.

7- تعرض البحوث للتقييم على لجنة قراءة متخصصة قبل نشرها.

8- تحتفظ المجلة بحقها في الحذف والاختزال بما يتوافق مع أغراض التحرير.

9- المقالات التي يقترح إجراء تعديلات أو إضافات عليها تعاد إلى أصحابها، عند الإمكان، لإجراء التعديلات المطلوبة.

10- المقالات التي ترد إلى المجلة لا تُرَد إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر

11- المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا عن رأي أصحابها.

12- تمنح ***المجلة*** الباحث 03 نسخ من ***العدد*** الذي نشر فيه بحثه.

المصادر

مجلة سداسية محكمة يصدرها المركز الوطني للدراسات
والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54

- **المراسلات والإشتراكات:**

63، نهج انتصار 23 نوفمبر 1836 الأبيار، الجزائر العاصمة

الهاتف :24- 23- 92- (021) (00213)

الهاتف / فاكس: 24- 13- 92- (021) (00213)

البريد الإلكتروني : cnerch @ cnerh-nov54 .dz

العدد السابع عشر، السداسي الأول 2008 - ISSN1112-2668

المصادر العدد 17

محتـوى العدد

دراسات وبحوث

وثائق من الأرشيف

قراءة في كتاب

كلمة معالي وزير المجاهدين

بعد مرور عشرية على صدور المجلة الدورية المتخصصة "المصادر" يأتي العدد السابع عشر بمواضيع جديدة ودراسات قيّمة ليؤكد استمرارية المجلة في خطها.

عشر سنوات إذن، مرّت على ميلاد هذا المنبر التاريخي المميز، الذي مافتئ يساهم بحزم وإصرار، في التوثيق والتأسيس لعملية تاريخية وطنية، أصيلة وواعية.. أصيلة لأنها تستمد روحها من المدرسة التاريخية الجزائرية، وواعية بالأدران والأشواك العالقة ببعض جوانب تاريخنا الطويل، والتي يتوجب علينا إزالتها من خارطة التاريخ نهائيا، تماما مثلما يماط الأذى عن الطريق وليس الاكتفاء بمجرد تخطيها.

إن السنوات العشر التي هي عمر مجلتنا الغراء، لهي بمثابة لوحة شرف، ووسام اعتراف، وشهادة عليا، نعتز بها ونفاخر، مع كل وطني غيور، ودون أدنى مزايدة، إذ أنه ليس بالأمر الهين أن تفرض نفسك باسم التاريخ والثقافة التاريخية، في ظل واقع مترد، مجرد من جناح الروح،

وأبكم، لا يجهر سوى بالإغراءات المادية الزائفة، والأرقام الجافة الخرساء، والحسابات الجوفاء البتراء.

لقد عرفت مجلتنا طوال تلك الفترة كيف تتجاوز عدة عقبات تقنية وعلمية، والتي لم تثنها البتة عن مواصلة الدرب، واستكمال المشوار، بل زادتها إيمانا بالفكرة المترسخة، وتمسكا بالهدف المنشود، والتزاما بالمسؤولية الملقاة على كاهلها .. وهو الأمر الذي أكسبها تجربة رائدة في مجال تخصصها، الأمر الذي سيمكنها مستقبلا من إفادة الأجيال المتعاقبة، المتعطشة للتاريخ، بشكل أبلغ وأصلح.

فتحية لمجلة "المصادر" الغراء، ولكل من يساهم في صدورها، وندعو لها بطول العمر وبالمزيد من التألق والنجاح.

السيد محمد الشريف عباس

كلمة مدير المجلة

يصدر العدد السابع عشر بعد عقد من مسيرة **مجلة المصادر** التي آلت على نفسها مواصلة رحلة التدوين والبحث، فاتحة صفحاتها للدراسات والبحوث الأكاديمية، المتعلقة بتاريخ الجزائر من الاحتلال إلى الاستقلال. دراسات وبحوث عكف على إعدادها نخبة من أساتذة الجامعات الجزائرية، مهمتهم التأسيس لمدرسة التاريخ الوطني، ونفض الغبار عن رصيد شعبنا الجهادي والنضالي، وتحدّيه لمحاولات النيّل منه عبر عشرات السنين من المواجهة المفتوحة عسكريا، سياسيا، ثقافيا. هذا الجهاد الذي لعب فيه السيف، والبندقية، والقلم دورا بارزا في التصدي لأعتى قوة استعمارية في القرن 19م.

و**المصادر** كمجلة أكاديمية تؤمن باختلاف الرأي، وتغلّب العقل والحكمة، وتحترم المنهجية العلمية الأكاديمية المتعارفة، جعلت هذه العناصر شروطا للنشر، دون إقصاء ولا تهميش، ولعلّ تفحص أسماء الباحثين

وكتّاب المقالات في هذا العدد والأعداد السابقة تعطي فكرة واضحة عن خطّ المجلة وأهدافها.

مجدّدا، أسدي جزيل الشكر لكلّ الساهرين على صدور **المصادر**، من إطارات المركز، وأساتذة باحثين.

د/ جمال يحياوي

دراسات وبحوث

التواصل العثماني الجزائري خلال الاحتلال الفرنسي

أ. شاطو محمد

قسم التاريخ المركز الجامعي

- معسكر-

رغم الظروف القاسية التي كان يمر بها الجزائريون خلال الفترة الإستعمارية ؛ والتي لم تكن سوى إفرازاً طبيعياً لما عُرفت به السّلطة العثمانية الحاكمة في الجزائر في مرحلتها الأخيرة من ضعف مسّ جميع جوانب الحياة ، وما نجم عنه من غزو أجنبي أفقد الجزائر استقلالها وسيادتها ؛ فإنّ نظرة العلماء والمثقفين ونبغاء الجزائر وممثليهم ، تجاه الدولة العثمانية ؛ لم تتغير وبقيت ثابتة إلى حدٍ كبير.

يرون فيها دولة الخلافة الإسلامية التي يلوذ إليها و يحتمي بها كلّ مسلم ؛ يرجو رضاها و يطلب عونهاويقرّ بالتبعية لها ، ويرجو بقاءها واستمرارها .

تدلّ على ذلك المراسلات المتبادلة بين الطرفين ، والقصائد الشعرية التي نظمها الجزائريون أثناء الحقبة الإستعمارية في كثير من المناسبات ، متوجهين بها الى السلطنة العثمانية ، تعبيراً منهم بالوقوف الى جابنها ، وعدم التخلي عن مؤازرتها في محنها ، حتى وإن كانوا هم أحوج من غيرهم الى من يؤازرهم . ممّا يبرز صدق التواصل الجزائري العثماني بعد سقوط الجزائر تحت الإحتلال الفرنسي .

إنّ هذه المعطيات التاريخية لتملي علينا ضرورة تقديم بعض النمادج من تلك المراسلات والأشعار ، نبدؤها بما جاء في مذكرات **أحمد باي** ، والتي يذكر فيها تواصله بالدولة العثمانية

أثناء العمليات الأولى للإحتلال الفرنسي ، وعدم انقطاعه عن استشارة حكامها ، وانتضار آرائهم بشغف ، وهو ما نستشفه من قوله : " وأخيراً أتاني جواب السلطان محمود بعد احتلال مدينة عنابة ، وكان كالآتي : " إن سلوككم إزاء الفرنسيين والإجابة التي تفضلتم بها على اقتراحاتهم ليتفقان في نظري كل الإتفاق مع العدالة فاثبتوا على هده السيرة ، إنها هي الوحيدة التي يمكن أن تساهم في خير الإسلام والمسلمين ..." [1] . و في ذلك ما يشير الى التواصل الذي بقي يربط الطرفين الى بعضهما بعد زوال الحكم العثماني من الجزائر مباشرة .

كما نجد في رسالة السّيد **حمدان خوجة إلى السّلطان العثماني محمود الثاني** ؛ ما يؤكد تلك الأواصر ، وقد جاء فيها : ... إلى صاحب الجلالة ، سلطان العالم الإسلامي ومؤيّد الشعوب سيد السّيف والحروب ، رمز العطف والنصر والسّياسة ، **الخليفة المنتصر الوحيد ، ظل الله على الأرض ، جلالته ملجأ المسلمين والضعفاء.** سيدنا السّلطان محمود..نعلمكم أنه إثر المصائب التي حلّت بالبلاد ، فإن النّاس قد تفرّقوا شذر مذر ،وهجروا عائلاتهم وبيوتهم ، وانّ الكفّار قد ألحقوا بهم ضيقًا و جورًا ، **بحيث أن لا ملجأ للناس لطلب المساعدة ، غير سلطانهم ...إن ملجئنا الوحيد هو الله ثم شخصكم** ،اذ انتم وحدكم تستطيعون أن تقدموا المساعدة المرجوة ... إن سلطاننا يعلم

أنه المسؤول عن هاته البلاد ... ليأخذ السلطان بنظر الاعتبار ما حلّ بنا من مصائب..."

حمدان بن المرحوم دفتر دار عثمان خوجة باسم الشعب الجزائر باريس في 29 ربيع الأول1249 هـ.[3]

وفي الظروف نفسها كاتب **الأمير عبد القادر**[4] **السلطان العثماني عبد المجيد** برسالة اقتطفنا منها مايلي :

بسم الله الرحمان الرحيم و صلى الله على سيدنا محمد و على آله و صحبه و سلم تسليما من ... **المستضعف لرحماكم ، الراجي فضلكم وقضاكم ، خادم حضرتكم** ، و خادم المجاهدين ، عبد القادر بن محي الدين ، منحه الله رضاه ثم رضى رسوله ثم رضاكم في الدنيا و يوم الدين ، آمين .

الى سلطان سلاطين الاسلام و حامي بيضة أمة محمد عليه الصلاة والسلام طود الملوك الشامخ ... خير ملك قاد الجيوش ، ورتب العساكر ، و أحكم سلطان اعترف بفضله الحسود و الناكر ، **السلطان عبد المجيد خان** ، أعانك الله على ما أولاك ، وكان لك و تولاك و نصرك على مر الدهور و الأزمان ، و سلام **على سيدي**

و رحمة الله و بركاته وبعد : انا نخبر سيدنا و نقص عليه من أخبارنا ... فالعدو ملك القرى و المدن ، واستولى على الأموال و الذخائر والخزاين ، و سمت به همته - أخزاه الله - الى ملك جميع

الايالة ، واسترقاق المسلمين ... **وحال الكافر و البحر بين المسلمين و بين سلطانهم ... و المسلمون بهذا القطر لا ينظرون من غيرك افراج ولا لهم ملجأ يلجؤن اليه ، غير حصنك العالي الادراج ، فأبصارهم لاعانتك و امدادك طامعة ، وقلوبهم بمحبتك وذكرك طافحة** ، فانهم قد غلقت عليهم الأبواب ، وتقطعت بهم الحبال و الأسباب ، لا بلاغ لهم الا بالله ثم بك ... و إنّا من عيالك و الله سايلك عنا فأزل ما أثقل الظهرمنا وعنا ... ومرادنا نبعث لحضرة سيدنا هدية مع من يقوم مقامنا في **تقبيل يديك الكريمة** ... ومن كثرة الحروب لم يتيسر لنا ذلك و الله المسؤول في تبليغ مرادنا فيما هناك . وصلى الله على سيدنا محمد و آله و سلم تسليما .[5]

في شوال من رباط مستغانم 1257هـ[6]

وهذه رسالة أخرى من **رؤساء الجمعية الخيرية الجزائرية إلى الصّدرالأعظم محمود نديم باشا** تضمنت مايلي: " ... حمداً لمن جعل كلمة الذين كفروا السفلى و كلمة الله هي العليا ، **وأنعم على المسلمين بتولية الوزارة** ، لناصرالشريعة والدين ، وجرّد من الملّة الإسلامية سيفًا عثمانياً ، أذلّ به كل كافر في الدنيا ، و صلاةً وسلامًا على من جاهد في إعلاء كلمة الله ، حق جهاده ، و على آله وأصحابه . فان رؤساء الجمعية الخيرية بالجزائر المحميّة ... سيد الوزراء في العالمين ، مغيث الغزاة والمجاهدين ،

الواثق بربه الكريم حضرت سيدنا محمود نديم ، أدام الله أيامه الزاهرة ، وأفاض على القاصدين غيوث مكارمه الماطرة ... وغاية رجانا أن تنظروا لنا بعين الرّحمة و الشّفقة و الغيرة الإسلامية ، بعرض حالنا على حظرة مولانا السّلطان المعظم ... الذي يُسأل عنا وعن دمائنا وأنفسنا بين يدي الله ... لعل وعسى أن يرحمنا و يفك أسرنا و يمسح دموع صغارنا و كبارنا ، بانقاذنا من تحت يد ظلم أعدائنا الكافرين ، لأننا من ضمن رعاياه سابقاً و لاحقاً " .

رؤساء الجمعية الخيرية الجزائرية [7] في 10 رجب سنة 1288هـ [8]

هذه المراسلات التي توجّهت بها النخبة الجزائرية من مثقفين ومجاهدين وأعيان إلى السّلطنة العثمانية ، في وقت لم يكونوا خاضعين لها ؛ لتدلّ عباراتها على عمق التواصل الذي ظلّ يربط الجزائريين بالدولة العثمانية ، و نظرتهم إليها .

فحمدان خوجة استعمل عبارات : (الخليفة المنتصر الوحيد - ظل الله على الأرض - جلالته ملجأ المسلمين والضعفاء - أن ملجئنا الوحيد هو الله وشخصكم ... الخ) .

والأمير عبد القادر استعمل عبارات : (خادم حضرتكم - سلطان سلاطين الاسلام ، المسلمون بهذا القطر لا لهم ملجأ يلجؤون اليه غير حصنك العالي الأدراج - وقلوبهم بمحبتك وذكرك طافحة - تقبيل يديك الكريمة .....الخ)

ورؤساء **الجمعية الخيرية الجزائرية** استعملوا عبارات : (ناصر الشريعة والدين - جرّد من الملّة الإسلامية سيفًا عثمانيًا أذلّ به كل كافر في الدنيا - مُغيث الغزاة المجاهدين - فغاية رجانا أن تنظروا إلينا بعين الرّحمة والشّفقة - السّلطان الذي يُسأل عنّا وعن دمائنا وعن أنفسنا بين يدي الله سبحانه وتعالى ... الخ)

وإذا ما أردنا التعمّق أكثر في تلك العبارات ، فإننا نستشف منها مكانة الدولة العثمانية ومكانة حكّامها في نفوس الجزائيين ، فهي بالنسبة لهم مسؤولة عنهم بين يدي الله يوم القيامة ، ومن حقّهم عليها أن تُدافع وتردّ عنهم المعتدين ، وكلّ شيء في سبيل ذلك يهون من جانبهم .

بل ويستمر هذا التواصل الذي يشدّ الجزائريين إلى الدّولة العثمانية (رمز الخلافة الإسلامية) لا تشوبه شائبة. يتفاعلون مع أحداثها ، ويتألّمون لآلامها .

فخلال حرب القرم [9] تعاطى الجزائريون الحدث بكل جوارحهم ووجدانهم ، وتفاعلوا معه ، سواء من كان منهم داخل الجزائر، أو كان في المنفى . ولعلنا نجد في النمادج الموالية من القصائد الشعرية ما يبرز بعض الملامح لهذا التواصل الذي استمر بين الطرفين رغم الظروف القاسية التي كانوا يمرون بها .

فهذا واحد من الشعراء الجزائريين [10] ، قد عايش هذا الحدث بمختلف جوانبه ومراحله ؛ بمشاعره وبكل جوارحه رغم

تباعد المسافات ، ونظّم قصيدة طويلة استعرض فيها هذه الحرب ، يدعو فيها بالغلبة للعثمانيين ويتفاءل بالنصر لهم . اخترنا منها هذه الأبيات :

يا رافع السّما بالقدرة   المومنين ليك تقارع
انعم على الغزاة بنصرة   الاسلام كلّها تضارع

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

يا كامل العطا فرّحنا   ببشاير النّصر يا ربّي
تبرا تزول هذه المحنة   على المومنين يامرغوبي

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

انصر جيوش الاسلام   بالمصطفى حبيبك
أمة شفيع الأنام   عزموا لنصر دينك

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

انصر علام عبدك أميرالمومنين
عبد المجيد ناصردين المختار
ملايين بالعساكر على الواد معومين
لقوهم بشعلة قوم الكفّار
الاسلام والنّصارى والحوت مخلطين
والواد ماه تخلّط بالدّم احمار
قالوا الجنوس للاسلام رجال مطاردين
يكفي من الفتن انقرضت الاعمار

رسلوا **للموسكو** بالهدنة متوافقين

تودّي بما رضى السّلطان بتقدار

حيى الديّن في السبعين طلع نجم زين

على المومنين بالفرحات والاسرار

ميتين والف بعد أن هجروا المهاجرين

الامور طايلة نقصّر لك الاخبار [11]

أمّا **الأمير عبد القادر** فإنّه تأثر كثيراً بهدا الحدث وتفاعل معه وهو في منفاه بسوريا ، فراح ينشد شعراً يدعو فيه بالنصر للعثمانيين ، ويبرز مآثرهم فيقول :

يا ربّ أيّد بروح القدس ملجأنا

عبد المجيد ولا تبقيه حيرانا

فانصره نصر عزيز لا نظير له

حتى يزيد العدا همًا وأخزانا

واحفظ علاه وأرسل يا كريم له

من الملائك حفاظا وأعوانا

وانصر به الشرع وارفع يارؤؤف به

عن دينك الحق لاتعدمه برهانا

واجمع الهي قلوب المسلمين على

وداده أعله أعظم له شأنا

وانصر وأيّد وثبّت جيشًا نصرتـه

أنصـار دينك حقاً آل عثمانا

البـاذلون بيوم الحرب أنفســهم

لله كـم بذلوا نفسًا وأبدانـا

جيش اذا صاح صاح الحروب لهم

طاروا الى الموت فرسـانًا ورجلانا

الدافعون عن الاسـلام كـلّ أذىً

بأنفس قد غلت : قدراً وأثمانا

كم غمّة كشفوا ،كم كربة رفعوا

وكم أزاحوا عن الاسـلام عدوانا (12)

يتبيّن لنا من خلال هذه العيّنات التي قدمناها مدى الروابط العميقة التي كانت تشد الجزائريين الى الدولة العثمانية ، وتفنّد الأطروحات الإستعمارية المشوّهة للفترة العثمانية في الجزائر ، التي تعمّد المؤرخون الغربيون من خلالها تناول هذه الفترة وتصويرها على أساس أنّ الأتراك حكموا الجزائر حكماً إستعمارياً ، وواضح أنّ هذا التناول كان يندرج في منطق عام يهدف الى إنكار الجذور التاريخية للجزائر ، والزعم بأنّ تاريخها ما هو إلاّ سلسلة احتلالات أجنبية : رومان ، وندال ، بيزنطيون ، عرب ، أتراك . وواضح أنّ هذا المنطق كان يخدم فكرة الإستعمار الفرنسي الذي كان يريد أن يستقر بالجزائر الى الأبد ما دامت المنطقة خالية من التاريخ

ومجردة من الشخصية الدولية ، كما يزعم المنظرون الإستعماريون . (13)

وتجدر الإشارة في الأخير الى أن التواصل الجزائري العثماني بقي مستمراً استمرار الدولة العثمانية من خلال مآثرها الخالدة في نفوس الجزائريين عبر الزمن ، ومن ذلك ما أنشده محمد العيد آل خليفة مبرزاً بطولات الأتراك ومحاسنهم ضمن قصيدة طويلة اخترنا منها هذه الأبيات :

استخبر التاريخ عن دولة

مرت على إجلائها الأعصر

كان لها في أرض مزغنة

ملك وسلطان بها يزخر

حدث عن الترك وعن بأسهم

فبأسهم في الحرب لا ينكر

حكومة الديوان دلت على

عدل من الترك لهم يشكر

قامت على الشورى فما دونها

وال بأمر الحكم يستأثر

قف حول بحر الروم مستفسراً

فكم وعى الأخبار مستفسراً

وقل له مستطلعاً قل له

هل تذكر الأتراك هل تذكر ؟

يابحر في عهدك حلف مضى

فهل تصون الحلف أم تغدر ؟

مزغنة حولك مأزومة

ويسرها المرجو مستعسر

لا عربها في كل حي بها

عرب ولا بربرها بربر

ضاقت بنا الدنيا على رحبها

وساءنا المنظر والمخبر(14)

ولقد تأثر الجزائريون كثيراً من تغيّر أوضاعهم وحلول الأجنبي ببلادهم ، ولم يبق لهم سوى تذكّر عزّهم ، وقوة بأسهم أيام الحكم العثماني ، فأنشد أحدهم(15) متحسراً يعرض أوصاف الجزائر وما كانت عليه قبل الاحتلال الفرنسي بهذه الأبيات التي نختم بها هذا البحث :

حسراه وين ديك المرسى

وغنايم الفهاوى وملف

قرصان داخلة للمرسى

قدّاش من يسير مكتّف

للكافرين كانت بخصة

الأجناس قاع فيها تحلف

منها الجنوس ولات نسا

من جا يطل يمشي زاعف

❖❖❖❖

بعد كان سناجق البهجة ووجاقها

الاجناس تخافها في البر وبحرين

من درى على الجزائر وتحصانها

وعلى وجاقها نزلت فيه العين

حسراه وين دار السلطان وناسها

صدّوا وجاو اليها أوجوه أخرين

حسراه وين بايات مع قيادها

يا من درى على ذوك القصباجيين

حسراه على السراية وعلى حكامها

وعلى مواضع الحكم المعزوزين

حسراه على ذوك الشواش طغيانها

حسراه وين الأتراك النصناصين

حسراه على المساجد غلق بيبانها

ضحاو اليوم يا سيدي منسيين

حسراه وين تحفاتها وين ديارها

وين البيوت وغرف المخصيين

يا غافر الذنوب اغفر للي قالها

واغفر ذنوب عبد القادر مسكين[16]

الإحالات

(1) محمد العربي الزبيري : مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبو ضربة ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1973 ، ص 29 .

(2) أنظر الرسالة كاملة في كتاب بحوث ووثائق في التاريخ المغربي ، الجزائر وتونس وليبيا 1816 . 1871 للدكتور عبد الجليل التميمي ، الطبعة الثانية ، مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني ، زغوان 1985 ، ص ص : 114 ، 118

(3) 29 ربيع الأول 1249 هـ = 16 أوت 1833م

(4)الامير عبد القادر بن محي الدين الجزائري(1807- 1883) قائد المقاومة الجزائرية المسلحة ضد الإحتلا ل الفرنسي ما بين (1832- 1847) .

(5) أنظر الرسالة كاملة في نفس المر جع ، ص ص : 135 ، 139 .

(6) شوال 1257 هـ = ديسمبر 1841 م .

(7) انظر الرسالة كاملة في نفس المرجع ، ص ص : 93 ، 94 .

(8) 10 رجب 1288هـ = 25 سبتمبر 1871

(9) دارت هذه الحرب في شبه جزيرة القرم على البحر الأسود ، ما بين الدولة العثمانية وروسيا التي غزت اراضيها عام 1853 .

(10) هومحمد بن اسماعيل : ولد بالجزائر نحو 1820 وتوفي بها نحو 1870 .

(11) **M . Ben Cheneb** : la guerre de Crimee et les Algériens Par Le Cheikh Sidi Mohamed Ben Ismail D'Alger--R A – T : 51 /1907- O.P.U Alger – pp 169 - 196

(12) ممدوح حقي : ديوان الأمير عبد القادر الجزائري. الطبعة الثانية. دار اليقضة العربية للتأليف والترجمة والنشر. بيروت. 1965. ص ص 161. 167 .

(13) محمد الميلي : مواقف جزائرية . المؤسسة الوطنية للكتاب ، الطبعة الأولى 1984 ، ص 321 .

(14) أنظر القصيدة كاملة في كتاب " محمد عثمان باشا " داي الجزائر 1766 . 1791م للأستاد أحمد توفيق المدني ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1986 ، ص ص : 189 ، 190 .

(15) الشيخ عبد القادر حسب ما ورد في القصيدة .

(16) أنظر القصيدة كاملة في المجلة الإفريقية ، السنة 1930 ، العدد : 71 ، د.م.ج ، الجزائر 1985 .

الأمير عبد القادر الجزائري وظهور القانون الدولي الإنساني المعاصر

د. عمر سعد الله

أستاذ بكلية الحقوق - جامعة الجزائر

أولا - مقدمة

ظهرت فكرة القانون الدولي ا
لإنساني المعاصر نتيجة حركة فكرية ظهرت خلال القرن التاسع عشر ومست المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأدت إلى بلورة قوانين الحرب، التي ابتدأت محدودة في مصادرها، فلم تتعد مجموعة بسيطة من الأعراف الحربية التي تمت تحت تأثير مبادئ الفروسية. والقواعد التي ترمي إلى الحدّ من آثار العنف في كافة الثقافات وجميع الرسالات السماوية.

وتقتصر هذه الدرَاسة على إبراز دور الأمير عبد القادر في ظهور القانون الدولي الإنساني المعاصر، من خلال القوانين والتعليمات والممارسات التي تتفق مع هذا القانون بوجوب تقديم معاملة حسنة للأسرى واحترام الأشخاص المدنيين، وجعل القتال ضرورة يجب أن تقدر بقدرها، وحظر قتل الأطفال والشيوخ والنساء ورجال الدين ممن ليس لهم شأن بالقتال، وذلك طيلة فترة كفاحه الذي دام من عام 1833 إلى عام 1887، وفي وقت تقرر فيه معظم الكتابات القانونية الغربية بأن القانون الدولي الإنساني صناعة مسيحية.

والفرضية التي نسلم بها في بحثنا، أننا نخطئ إذا زعمنا أن الأمير عبد القادر، هو أول من ابتدع فكرة القانون الدولي

الإنساني، فكما أنه لا يوجد مجتمع أيا كان بدون قواعد خلصة به، ولا حرب بدون قواعد، أيا كانت درجة وضوحها، فإنه لا ينبغي أن ننكر بأن المفهوم الإنساني كان سائدا في ممارسات الحرب لدى الشعوب البدائية التي أخذت بأنواع شتى من القواعد الدولية للحرب المعروفة في الوقت الحاضر، من مثل قواعد التمييز بين أنواع الأعداء، وقواعد تحديد ظروف الحرب وشكلياتها، وسلطة بدئها وإنهائها، وقواعد تصف حدود المشاركين فيها، ووقت ومكان وأساليب شنها.

ويطرح موضوع البحث ثلاثة تساؤلات رئيسية: أولها، يتعلق بماهية الدعائم المتصلة بالقانون الدولي الإنساني المعاصر؟ والتساؤل الثاني، ما هي القواعد التي تعكس الجزء الأكبر من ثقافة الأمير القانونية في الحرب؟ والتساؤل الأخير، هل استفاد العالم من أفكار وتجربة الأمير عبد القادر؟ وتحاول هذه السطور أن تجيب علي مختلف هذه التساؤلات.

ثانيا ـ الاستناد على دعائم مشبعة بقيم إنسانية

سار الأمير عبد القادر على دعائم مشبعة بقيم إنسانية فيما يتصل بمعاملة الأسرى وحماية فئة النساء والأطفال والمسنين والمرضى في الحرب، وفيما يتصل باندلاع الحرب وانتهائها وكيفية إدارتها، وتتميز هذه الدعائم بأهمية كبرى بالنسبة للقانون الدولي الإنساني المعاصر الذي تبلور فيما بعد، وتتمثل في الأخلاق والدين والثقافة.

ونتعرض فيما يلي لهذه الدعائم التطبيقية التي استند عليها الأمير عبد القادر في الواقع الميداني.

1 ـ الداعم الأخلاقي:

يقصد بمصطلح الأخلاق العلم الذي يبحث في قواعد سلوك البشر بعضهم تجاه بعض، وكان الأمير عبد القادر قد استند في سلوكه على هذا المصدر الموضوعي للقانون الدولي الإنساني، الذي يمكن أن نطلق عليه القواعد الأخلاقية [1] التي تمثل قواعد مشرية بروح إنسانية تأمر بذلك، من قبيل منع النهب، عدم الاعتداء، ومنع الاغتصاب، ومنع الغدر، واحترام الوعد، إعطاء الأمان لمن يطلبه. فضلا عن قواعد عدم التعرض لكبار السن والنساء والأطفال باعتبارهم غير محاربين ولا يقوون على حمل السلاح، فاعتبرهم من غير المشمولين بالحرب والقتل، ووجوب التمييز بين المحاربين وغير المحاربين، والمقاتلين وغير المقاتلين، وهي أهم قواعد القانون الدولي الإنساني حاليا، وقد عبرت عنها لاحقا اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين.

.1 - تشكل القواعد الأخلاقية والدينية مصادر موضوعية للقانون الدولي الإنساني كما هي معروفة اليوم. انظر بشأنها الدكتور البخاري عبد الله الجعلي، القانون الدولي العام وفقا للفقه والسوابق والتشريع، الجزء الأول، مطبعة جامعة النيلين، السودان، 1996، ص 37 – 91.

وإذا تأملنا في هذه القواعد نجد أنها تشكل أصل للكثير من القواعد القانونية وخاصة في مجال القانون الدولي الإنساني، كما أشرنا، وقد التزم بها الأمير شخصيا في تعليماته وسلوكه أثناء القتال، ولم يسجل عليه أنه قام بتصرفات تخالف تلك القواعد، واعتقد أنه كان منقادا إلى العمل بها لسببين: الأول أنه كان ملما بها واستوعبها وعاشها قبلاً وتربى عليها. والثاني، أنها كانت تعتبر بالنسبة له مصدرا لأن الخلفاء والقادة العرب المسلمون من قبله تقيدوا بها في حروبهم ضد الآخرين.

وهناك أدلة كثيرة على قيام الأمير بتصرفات تتفق مع مبادئ الفضيلة والعدالة والوفاء بالعهد، واحترام الفرد الإنساني وكرامته الشخصية، وهي مبادئ يمكن أن نستلهم منها الحلول للقضايا الإنسانية، وأساسا للقانون الدولي الإنساني في الوقت الراهن.

2 ـ الداعم الديني:

يقصد بمصطلح الداعم الديني مجموعة قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية، وأشهر تعريف للدين في الفكر الإسلامي وأكثره تداولا ما نُسب إلى التهانوي في قوله: إنه "وضع إلهي سائق لذوي العقول باختيارهم إياه إلى الصلاح في الحال والفلاح في المآل، وهذا يشمل العقائد والأعمال، ويطلق على ملة كل نبي، وقد يخص بالإسلام كما في قوله تعالى: {إن الدين عند الله الإسلام}، ويضاف إلى الله عز وجل لصدوره عنه، وإلى النبي لظهوره منه وإلى

الأمة لتدينهم به وانقيادهم له"[2]. ويمكن تعريف الدين بأنه وضع إلهي، يرشد إلى الحق في الاعتقادات وإلى الخير في السلوك والمعاملات في السلم والحرب.

ومن المعلوم أن سلوك الأمير، كان مبنيا على ما ورد من قواعد في القرآن الكريم، والسنة المطهرة، والاجتهاد[3]، فكانت تصرفاته مستمدة من هذه المصادر الثلاثة، المتضمنة لمبادئ إنسانية تمثل بالنسبة له واجبات شرعية، يعاقب مخالفيها ليس فقط من قبل رؤسائهم وانما يتعرضون للعقاب في الحياة الأخرى.

ومن أهم القواعد الدينية[4] التي كان الأمير يتبعها في حربه ضد الجيوش الفرنسية، قصر الحرب على رجال العدو والمحاربين فقط، منع النهب، منع الخيانة والغدر، منع تدمير وإتلاف الأموال، الانقطاع عن القتال إذا انقطع عنه العدو، خوض المعارك بروح

---

2 - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1996، 814/1.

3 - أنظر بشأن معتقداته :

Raphael Danziger; ABD Al – Qadir; And the Algerians; Holmes et Meier Publishers; New York; London; 1977; p. 51.

4 - نحيل لمن يرغب بالتوسع في القواعد الدينية المتصلة بالقانون الدولي الإنساني إلى الكتاب الموسوم القانون الدولي الإنساني والإسلام للدكتور عامر الزمالي، طبعت الكتاب اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مصر، 2007.

إنسانية، إعطاء الأمان لمن يطلبه. وجميع هذه القواعد الدينية منصوص عليها في القرآن والسنة وتحكم سلوك أي مقاتل مسلم في الحرب التي تشن ضد العدو.

ومن المستحيل علينا، استعراض جميع القواعد الدينية التي كان الأمير عبد القادر حريصا على تطبيقها في الميدان، نظرا لطبيعة التخصص والبحث، ولكن ما أشرنا إليه، كان مصدرا لسلوك الأمير تجاه معاملة رجال العدو، والنساء والأطفال، وكبار السن، والسكان المدنيين، ذلك أنه كان مثلا يقيد نفسه وجنوده بالقاعدة الدينية التي تقضي بالتمييز بين المحاربين وغير المحاربين، الواردة في الآية الكريمة: (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ....)[5]. ومعلوم أن هذه القاعدة شكلت أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي الإنساني الذي تبلور لاحقا في المادة 48 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف. وقيد نفسه بالقاعدة الدينية الأخرى الواردة في قول الرسول صلى الله عليه وسلم في وصيته لزيد بن حارثة لما أنفذه إلى مؤتة: "لا تقتلوا وليدا ولا امرأة ولا كبيرا ولا فانيا ولا منعزلا بصومعة". وهو ما يبين بشكل لا لبس فيه مساهمة الأمير في ظهور القانون الدولي الإنساني الذي تبلور لاحقا من خلال اتفاقيات جنيف.

5 – سورة البقرة الآية 190.

3 ـ الداعم الثقافي:

يمكن تعريف مصطلح الثقافة، بشكل عام، بأنه مجموعة المعارف والقيم التي تتجلى في سلوك جماعة من الناس. وكلمة "ثقافة" في اللغة هي اسم مشتق من الفعل " ثقف"، و"ثقف" كما هو معروف أي صقل وأحد. وقد شكلت مجموعة المبادئ التي ترجع إلى الثقافة الإنسانية الفردية لدى قادة الجيش والجنود مصدرا لسلوك الأمير في الحرب.

والأساس الثقافي لسلوك الأمير واضح ولا يحتاج إلى اثبات، فنجد الروح الثقافية مجسدة في قدرته على التعامل مع الأحداث واستطاعته بأن يدرك ما حوله في حالة السلم والحرب، وهنا يمكنني أن استشهد بحادثتين تعامل معهما الأمير بحكمة وروية: الأولى هي تعامله مع الهجوم القوي الذي قاده الجنرال (ديميشيل) ضد قبيلة (بنو هاشم الغرابة)، الذين قاموا بعدة مجابهات مع الفرنسيين الذين كانوا تحت قيادة الجنرال (بوايي Boyer)، فقد قسم الأمير قواته قسمين بعث قسما منها لمهاجمة جناح العدو الأيسر، بينما تقدم هو مباشرة على رأس القسم الآخر نحو حصن اقامة الجنرال الفرنسي في مكان يدعى الكرمة Figuier وكان يتولى الدفاع عن هذا الحصن فرقة مشاة من حوالي ألف جندي وفصيلة من قناصي افريقيا وقطعتان من المدفعية. وبحسب المصادر

التاريخية أنه عند الاقتراب من الحصن تردد المشاة العرب، وفي الحال ترجل الأمير وقاد رجاله على الأقدام، وحاول أن يتسلق السور، ولكن بعد أن رده الفرنسيون عن مسعاه في الاستيلاء على الحصن امتطى جواده وانسحب برجاله وانضم إلى فرسانه في السهل وهناك فشل الفرنسيون فشلا ذريعا في مقاومة غاراته الموجهة ضدهم مما اضطر الجنرال (ديميشيل) إلى الانسحاب من المعركة ليلا تحت غطاء مدفعيته[6].

والحالة الثانية، عندما قام الأمير بالتفاوض على إبرام الاتفاقية المعروفة باتفاقية ديميشال سنة 1834 نسبة إلى الحاكم الفرنسي على وهران، فكان التوقيع عليها انتصارا سياسيا ودبلوماسيا له، حيث اعترفت فيها فرنسا " بسلطة الأمير على كامل الإمارة في مقابل إقراره لفرنسا بالسلطة على مدن الجزائر، ومستغانم ووهران وأرزيو. وبذلك انصرف إلى تدعيم وتقوية دولته الفتية والبحث عن أسباب القوة والمناعة لها.

لقد أسس الأمير بإبرامه لهذه الاتفاقية على ثقافته الدبلوماسية في ظروف الحرب فواجه بها الفرنسيين، واستطاع من خلالها وضع بنود سيما في اتفاقية التافنة تخطيطا للحدود الإقليمية لسلطته،

6 – أنظر الوقائع لدى شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة الدكتور أبو القاسم سعد الله، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 92.

ورسم دولته وإبقاء سلطة الفرنسيين وقوتهم منحصرة تقريبا في المدن الساحلية.

وفي الحقيقة أن الأمير عبد القادر قد بنى منظومة سلوكياته في الحرب على ثقافته التي لم تكن مجرد عادات وتقاليد وقيم تلقاها منذ ولادته، بل هي ثقافة مكتسبة من القراءة والتجربة والاختلاط بالآخرين، وهو ما أعطاه قدرة على التصرف وفق بعض قواعد القانون الدولي الإنساني، ويمكن أن نذكر في هذا المجال مثلا ازدياد قدرة القائد والجندي المثقف على تفهمهم لطبيعة العدو، وسرعة إدراكهم بالمعاملة الإنسانية في الحرب، عكس ما يكون عليه حال قائد أو جندي آخر ليس لديه ثقافة بقواعد القانون الدولي الإنساني.

ثالثا - تأثر الأمير بالقواعد السلوكية التراثية

يقصد بمصطلح (القواعد السلوكية التراثية) مجموعة من القواعد المستخدمة تاريخيا عبر الحضارات القديمة، وتدعونا إليها الأديان السماوية، وكرستها ذاكرة التاريخ العربي الإسلامي. ولن نعرض هنا إلى تعبير هذه القواعد عن قواعد القانون الدولي الإنساني، وإنما سنعرض لتلك القواعد السلوكية التراثية التي تأثر بها الأمير عبد القادر في تصرفاته مع الفرنسيين.

ومن الطبيعي أن يتأثر الأمير عبد القادر بالقواعد والمبادئ التراثية الشهيرة المستمدة من ذاكرة التاريخ العربي الإسلامي، لأنها تدعم في جوهرها الأساس الأخلاقي للقانون الدولي الإنساني وانطباقه على ضحايا الحروب من الجنود والمدنيين، ومن هذا القبيل نذكر مبدأ (الفضيلة)، ومبدأ (العدالة)، ومبدأ (الوفاء بالعهد)، هذا الثالوث المقدس الذي تأسست عليه من قبل تصرفات العرب المسلمين بين بعضهم البعض أو في علاقاتهم مع الشعوب الأخرى، سواء كان ذلك في زمن السلم، أو في زمن الحرب[7].

وقد استلهم منها الأمير حتما حين وضع قانونه لتنظيم الجيش وقواعده الموجهة لذوي الرتب في جيشه أثناء الحرب، وهو قانون سوف نوضحه لاحقا، تكفينا الإشارة إلى أنه كان سباقا في إعمال بعض القواعد الراسخة في الضمير العربي والإسلامي، كقول العرب: "وفاء بغدر خير من غدر بغدر"، وقولهم: "النفس الإنسانية أشرف النفوس في هذا العالم، والبدن الإنساني أشرف الأجسام في هذا العالم".

ويمكننا أن نذكر في هذا المجال ما به قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1994، حيث جمعت مجموعة من القواعد

7 - تظهر ذاكرة التاريخ العربي الإسلامي بشكل خاص في إفشاء السلام بتحية (السلام عليكم) بين المسلمين بعضهم بعضاً، وفي أسلوب (الأمان) الذي يمنحه المسلمون لأبناء بقية الشعوب إذا جاؤوهم في تجارة أو زيارة أو سفارة.

التي تكونت في ذاكرة التاريخ العربي الإسلامي، وأصدرتها في منشور مصور بعنوان "من ذاكرة التاريخ العربي الإسلامي" وهو ما يبين مساهمة العرب في نشوء القانون الدولي الإسلامي.

وأهم المبادئ والقواعد التي تدخل في هذا السياق، وحكمت سلوك المجاهدين المسلمين في الحرب هي:

1) أغث من استغاث بك (لمحي الدين بن عربي).

2) لا عذر في عذر (لأبي حيان التوحيدي).

3) هم أساري مناياهم فما لهم إذا أتاهم أسير لا يفكونه (لأبي العلاء المعري).

4) الصلح من ذي قدرة أصلح (للشيخ الشبراوي).

5) إذا دان العِدَى وجب الأمان (لولي الدين يكن).

6) فهلا تركنا النبت ما كان أخضرا (لحنظلة بن عرادة).

7) لا تقتلوا مدبراً ولا تصيبوا معوراً ولا تجهزوا على جريح ولا تهيجوا النساء بأذى (لعلي بن أبي طالب).

8) من يكن له كرم تكرم بساحته للأسرى (لأبى العلاء المعري).

9) عالج عدوك كما تعالج حبيبك (للطبيب علي بن رضوان).

10) إني أمنتكم على أنفسكم وأموالكم وكنائسكم وبيعكم وسور مدينتكم (لحبيب بن مسلمة الفهري).

وقد أضافت اللجنة إلى هذه المجموعة من القواعد أقوال عربية شهيرة أخرى كقول معاوية بن أبي سفيان: "وفاء بغدر خير من غدر بغدر"، وقول الإمام فخر الدين الرازي: " النفس الإنسانية أشرف النفوس في هذا العالم، والبدن الإنساني أشرف الأجسام في هذا العالم".

وإذا حللنا تصرفات الأمير في الحرب سوف نلاحظ أن هذه القواعد العشرة كانت في صميم ممارساته، فكان يتقيد بها في مختلف معاملاته لأنها مصممة على أن تنطبق على أوضاع استثنائية بطبيعتها هي أوضاع النزاع المسلح، وفي طبيعتها يمكن اعتبارها قواعد عرفية وليس كما يعتقد مجرد مبادئ اخلاقية عامة يتقيد بها الجندي في الحروب.

ويمكن تشبيهها اليوم بجملة القواعد الواردة في المادة الثالثة المشتركة[8] بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، والمنطبقة على النزاعات التي ليس لها طابع دولي، لكونها تقضي باحترام الأشخاص، لاسيما حق احترام الحياة والسلامة البدنية والمعنوية وحظر الإكراه والعقوبات البدنية والتعذيب والعقوبات الجماعية

8- من المسلم به بصفة عامة، أن جوهر المادة 3 ذات الطابع العرفي، وتشكل جزءا من القواعد الآمرة ولذا فهي ملزمة لجميع الدول، وبالتالي تتجاوز الالتزامات الواردة فيها مجال تطبيق النزاعات الداخلية.

والأعمال الانتقامية. فضلا عن أنها تحظر أخذ الرهائن[9] لكل من: الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزين عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، ومعاملتهم في جميع الأحوال معاملة إنسانية[10].

رابعا - إرساء مؤسسة الجيش - نظام وغايات

إذا انتقلنا من مجال الدعائم التي استند عليها الأمير عبد القادر والآراء الفقهية إلى مجال المؤسسات القانونية التي أنشأها نجد أنه ساهم في ظهور القانون الدولي الإنساني من خلال وضعه نظاما قانونيا مفصلا مزودا بغايات إنسانية في الحرب.

1 - نظام قانوني مفصل

أنشأ الأمير عبد القادر مؤسسة الجيش، أو ما يعرف حديثا بوزارة الدفاع، بغرض التحضير لأي قتال لأسباب دفاعية والوقوف ضد العدوان والاحتلال من جهة، وتنفيذ معارك ميدانية وعمليات قتالية يتخذ فيها القائد المحلي قراره مباشرة وفي غير متسع من الوقت وفق قواعد القانون الدولي الإنساني. ولذلك تكتسب هذه المؤسسة

9 - تشرح المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربعة، المجال الذي يستخدم فيه تعبير رهينة تمييزا عن الأسر، حيث تحظر أخذ الرهائن للأشخاص المبينين في المتن.

10- تجدر الإشارة إلى أن الشريعة الإسلامية، تطبق على جميع النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على حد سواء.

أهمية عظمى في مجال حماية المتضررين في الحرب أي تنفيذ القانون الدولي الإنساني، باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي كانت تتكفل بالا شارف على التدريب الضروري على القتال، وتطبيق القواعد المتعلقة بالتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، والعناية بالجرحى والمرضى، وحماية الأشخاص المدنيين. فهي لذلك تمثل الأداة الأثر قربا من تنفيذ الدول للقانون الدولي الإنساني. وأعتقد أن الدافع وراء إنشاء الأمير

وكان قد أنشأ هذه المؤسسة في وقت مبكر، وقام بذلك على غرار منظومة الدول الأوروبية ذات السيادة[11]، وكان شعوره بتطبيق القواعد المعاصر للحرب مع فرنسا هو الذي قاده إلى هذا التدبير. وإذا ما حاولنا فهم دور الأمير في ظهور القانون الدولي الإنساني فعلينا أن ندخل في هذه الدراسة عنصرا تاريخيا، حيث يبرز من خلالها تفكيره في تنظيم الجيش وتقسيماته وتهيئة الجنود لمواجهة الحرب البرية.

لقد اتخذت مؤسسة الجيش طابعا وطنيا وصبغة قانونية لأنها أنشئت بواسطة قانون مدون مستوف لشروطه الشكلية والموضوعية، ووضعت تنظيما خاصا بالأفراد العاملين فيها. ونحاول

---

11 - انظر حول مفهوم السيادة الدكتور عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، ص 262.

تسليط الضوء على محتوى هذا القانون، الذي يعد من بين التشريعات الوطنية في العالم حول تنظيم الجيش وضبط سلوك الجنود، واكتسابهم القدرة على التعاطي مع ظروف القتال الطارئة، والتعامل في ميدان القتال[12].

المبادرة الأولى حول هذه المؤسسة صدرت عن الأمير عبد القادر، فقد عقد مجلس عمومي من رجال الدولة وأعيان الرعية وزعمائها، عقب رجوعه مباشرة من واقعة (الدوائر)، حيث ألقى بين الحضور كلمة أوضح فيها فوائد العسكر النظامي ومنافعه، وبين لهم أنه يعتزم تنظيم جيش كاف لمواجهة الوضع والدفاع ضد العدوان الفرنسي، فكان الجميع موافقين على هذه المبادرة[13].

ثم وضع في أعقاب اجتماعه مشروعا حول تنظيم الجيش هو عبارة عن قانون خاص بهذا القطاع، ضمنه مجموعة من القواعد القانونية حول سلوك الجيش ورتب القادة والجنود أثناء الحرب، والجزاءات

12- لكل مهنة قواعد سلوكية وأعراف متفق عليها تمثل ميثاقا لا يجوز الخروج عليه. وتنتمي القيادات العسكرية لمؤسسة الجيش ويعمل هؤلاء في إطار المهمة الرئيسية والهدف الأساسي لأية قوة مسلحة، وهي إحراز النصر والتفوق الميداني على القوات المعادية، ولكن الهدف يجب أن يتحقق بأقل إهدار للمبادئ الأخلاقية والدينية التي كان الأمير يلتزم بها، فضلا عن حماية الضحايا والأبرياء.

13 - محمد بن الأمير عبد القادر الحسني، تحفة الزائر من مآثر بن الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، الجزء الأول (سيرته السيفية)، المطبعة التجارية، غرزوزي وجاويش، الاسكندرية، 1903، ص 120.

التي يمكن فرضها عند انتهاك هذا القانون. وغني عن البيان أن هذا النص يمثل وثيقة قانونية غاية في الأهمية، فهي أول محاولة معاصرة لتنظيم الجيش تراعى حدود القانون الدولي الإنساني في التعامل الميداني.

ولكن ما هي مكونات هذا القانون؟ تضمن إنشاء مجلس عسكري مؤلف من أربعة قواد وكاهيته وأمين ماله، يستدعى إليه في بعض الأحيان قوادا آخرين لحضور اجتماعاته إذا دعت الضرورة، وكان الأمير كقائد عسكري يصغي إلى أعضائه بصبر وخلق عظيم"[14].

وبالإضافة إلى ذلك، حاول ضبط الأوامر والقوانين العسكرية الدالة على الانضباط والصرامة في المؤسسة العسكرية فوضع سلم تسلسلي للرتب العسكرية على النحو التالي : رقيب - رئيس الصف - السياف - الآغا. وقسم الوحدات الأساسية في الجيش النظامي إلى كتائب وتضم الكتيبة الواحدة مائة جندي.

وقسمت الجيوش على ثلاث فرق: 1 ـ فرقة المشاة، 2 ـ وفرقة يركبون الخيل ويعرفون بالخيالة، وتولى أمر قيادة هاتين الفرقتين مشاهير الأبطال وهم السادة: (قدور بن بحر، وعبد القادر بن عز الدين ومحمد قوشارمة ومحمد السنوسي وسالم الزنجي وأحمد الغديوي) وغيرهم كل واحد على ألف جندي. 3 ـ فرقة المدفعيين،

14 - شارل هنري تشرشل، مرجع سابق، ص 91.

وتولى قيادتها السيد محمد آغا المعروف بابن ككه (الكول أوغلي)، ووضع لهم قوانين وضوابط جمعها بعض كتاب الجند في رسالة سموها (وشاح الكاتب وزينة العسكر المحمدي الغالب)[15].

وللتذكير فإن نص القانون التنظيمي للجيش ورد تحت مسمى (الرسالة)، وتضمن هذا القانون مجموعة من المواد، ويبدو أن من أهم المراجع التي توضحه كتاب محمد بن الأمير عبد القادر الحسني، تحفة الزائر من مآثر بن الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر[16]، حيث يقول بشأن هذا القانون ما يلي: "ورتبتها على مقدمة و 24 قانونا وخاتمة، أما المقدمة فإنها تشتمل على أصناف العسكر وهي: صنف الراكبون وسماهم الخيالة. الصنف الثاني المشاة وسماهم العسكر المحمدي. والصنف الأخير هم المدفعيون وسماهم الرماة والطوبجية وجعل على كل صنف من هؤلاء الثلاثة رئيسا، فعلى الألف خيال آغة وعلى خمسين سيافا، وعلى العشرين رئيس الصف، ودونه الجاويش ولكل ألف وكل مائة كاتبا وعلى الكاتب رئيسا سماه باش كاتب.

15 - أنظر نص هذه الرسالة لدى محمد بن الأمير عبد القادر الحسني، مرجع سابق، ص 120 ـ 121.

16 - أنظر ص 121.

وقسم العسكر المحمدي إلى مئات، وقسم كل مائة إلى ثلاثة أقسام، وجعل لكل قسم خباء، ورئيسا عليه وسماه رئيس الخباء، وعين له نائبا يقوم مقامه وسماه خليفة رئيس الخباء، وجعل على كل ثلاثة أقسام من هؤلاء رئيسا سماه سيافا، وعين لهم كاتبا يخصهم وجعل على كل عشرة من السيافين فأكثر رئيسا سماه آغة ورئيس العسكر المحمدي واختصاصه النظر في أحوال السيافين فمن دونهم. وأما الطوبجية فيسمى رئيسهم باش طوبجي. وعين لكل مدفع اثنا عشر جنديا يقومون بأمره وعليهم رئيس وكاتب"[17].

وتجدر الإشارة إلى أنه أطلق على كل مادة مصطلح قانون، وتنظم كل مادة فئة من الجيش، فتتناول سلوكه تجاه مأكله وملبسه وسلوكياته في الحرب، وعلاقاته ورتبته، فعلى سبيل المثال ورد في نص القانون الأول ما يلي: "لرئيس العسكر المحمدي وهو الآغا إثنان وعشرون ريالا راتبا شهريا لا ينقص منه من هذا العدد شيئ وله في كل يوم ثلاثة أرغفة أحدها من الخبز الأبيض الخاص والآخران من الخبز الأسمر، أو خمسة أرطال بقسماط عند فقد الخبز وله ستة أرطال من البرغل في كل ليلة ونصف رطل سمنا وخمسة أرطال حطبا وله مثل ذلك في النهار إن فقد الخبز

17- أنظر إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1982، ص 217.

والقسماط معا، وله في كل يوم خميس واثنين شاة وله كسوة تامة من بيت المال، وإن بليت فإنها تتجدد له بالثمن فثمن المنتان وهو الغليلة ثماني وعشرون ريالا جزائريا، وثمن السروال أربعة وأربعون ريالا، وثمن القميص ريال واحد"[18].

وحددت خاتمة الوثيقة أنواع الجزاءات[19] التي يمكن فرضها على ضباط الجيش، وهي تختلف بحسب الرتب لكنها قد تصل إلى حدّ السجن عشرين يوما، وقد يمحى إسمه من الديوان العسكري، ويطرد ويهان إذا ثبت عليه شيئ من الغش في عمله، وإذا ما خان يسجن لمدة شهرين، وقد يحبس الجني يوما وليلة إذا أطلق طلقا واحدا من بارودته ليلا أو نهارا لغير مصلحة. وهذه المقدمة والقوانين والجزاءات التي وردت في الخاتمة، تعطينا فكرة عن كيفية تنظيم الجيش في عهد الأمير عبد القادر، ابتداء من فكرته الأولية وانتهاء بضبط سلوكه، ثم أن تنظيم الجزاءات دليل على ضرورة التزام أفراد الجيش في عملهم بمنتهى الصدق والانضباط، والعمل بما لا يتناقض مع المبادئ الدينية والأخلاقية.

2 ـ الغايات الإنسانية

18 - محمد بن الأمير عبد القادر الحسني، مرجع سابق، ص 125.

19- أنظر تلك الجزاءات في كتاب محمد بن الأمير عبد القادر الحسني، مرجع سابق، ص 130.

الواقع أن إنشاء مؤسسة الجيش مرتبط بتحديد وضع المقاتل، فهو يؤدي إلى حصر المقاتلين في أفراد هذه المؤسسة الذين يعتبرون من القوات المسلحة النظامية، وربما كان له غرض آخر هو إضفاء صفة المقاتل على أفراد جيش الأمير إذا ما القي عليه القبض.

ويمكن القول، أن كل الترتيبات العسكرية التي قام بها الأمير من إنشاء مؤسسة الجيش ووضع قانون خاص بأفراده، لا يمكن تبريرها، إلا على أساس أنها محاولة لمنح صفة المقاتلين لهؤلاء، وحصولهم على معاملة أسرى الحرب إذا وقع أحدهم بأيدي العدو. ويبدو أن الأمير حرص على مدّ هذه الصفة حتى تشمل جميع أفراد مقاومته وحتى بالنسبة لسكان الأراضي التي لم تسيطر عليها فرنسا بعد، الذين يقومون في وجه قواتها المداهمة في هبة جماهيرية أو نفير عام.

ونلاحظ أن قانون لاهاي 1899 و 1907 قد جاء متأخرا عن هذه النظرية التي وضعها الأمير، فحصر المقاتلين في أفراد القوات المسلحة النظامية فقط، إذ أنه قضى باكتساب صفة المقاتل لهذه القوات سواء كانوا عاملين أو احتياطيين، وأفراد المليشيات والوحدات المتطوعة إذا توافرت فيهم أربعة شروط[20] هي:

1 ـ قيادة شخص مسؤول عن مرؤوسيه.

2 ـ علامة مميزة تعرف عن بعد.

20 - أنظر المادة الأولى من لائحة الحرب البرية.

3 ـ حمل السلاح بشكل ظاهر.

4 ـ احترام قوانين الحرب وأعرافها.

لقد أبرزت مؤسسة الجيش وانشاء جيوشه الثلاثة للتعامل مع العدو في الميدان، روح المبادرة نحو العمل بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني المعاصر، لأن ما وضعه من ترتيبات يمنح أسرى الحرب والسكان المدنيين، والممتلكات والأعيان وضعا قانونيا مشابه للنظام الذي تقضي به الاتفاقيات الانسانية في الوقت الحاضر.

ومن المؤكد أن دور الأمير تجاه تنظيم الجيش، كان له تأثير على احترام الأشخاص في شخصهم وشرفهم ومعتقداتهم وشعائرهم الدينية، وبالنسبة لكل من يتألم من ضحايا الحروب وإدارة القتال، ومنع الأعمال الانتقامية، وعدم خرق قانون الحرب وأعرافها أثناء العمليات العسكرية، وهذا ما دعانا إلى الاعتقاد الراسخ بأن للأمير دوره في ظهور القانون الدولي الإنساني المعاصر.

خامسا ـ تكييف مقاومة الأمير بالنزاع المسلح الدولي

يمتد نطاق تطبيق القانون الدولي الإنساني إلى أوضاع استثنائية بطبيعتها هي أوضاع النزاع المسلح الدولي وغير الدولي على حد سواء، وفي هذه الحالات ينص على قواعد محددة تتعلق بتسيير الأعمال العدائية الغرض منها الغرض منها الحد من آثار هذه

الأعمال. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل تشكل مقاومة الأمير عبد القادر ضد الفرنسيين نزاعا مسلحا بالمفهوم المعاصر؟

1 ـ التكييف التقليدي

يتأسس وصف مقاومة الأمير بأنها نزاعا مسلحا دوليا من منطلقين قانونيين: الأول أن مقاومة الأمير جرت بناء على قاعدة عرفية تعتبر أن النزاع يحمل هذا الوصف إذا كان يجري في ظل حالة الاحتلال، أيا كانت مدته أو مداه وسواء كانت هناك مقاومة مسلحة أم لا. ومعلوم أن المقاومة التي خاضها الأمير كانت ضد الجيوش الفرنسية بسبب احتلال الجزائر، ولذلك فهي تمثل نزاعا مسلحا دوليا بامتياز. ولقد وردت تلك القاعدة في نص الفقرة الثانية من المادة الثانية المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، فهي تنص: "تتطبق الاتفاقية أيضا في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة حتى ولو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة".

والمنطلق الثاني، أن مقاومة الأمير تمت بناء على معايير الفقرة الأولى من المادة الثانية المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، التي نصت: "تطبق في حالة الحرب المعلنة أو أي نزاع مسلح آخر ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة حتى وإن لم يعترف أحدهما بحالة الحرب". والمعيار المقرر في هذه الفقرة هو ما إذا كان النزاع يدور بين دولتين أو أكثر.

واعتقد أن هذه الحالة تنطبق على حالة الجزائر لأنها كانت حتى عشية الغزو الفرنسي عام 1830 تعتبر دولة ذات سيادة، وكان اسمها الحقيقي "أيالة الجزائر" وأحيانا كانت تحمل اسم "جمهورية الجزائر" أو " مملكة الجزائر". وبهذه الأسماء والمركز القانوني للجزائر يتأسس وصف مقاومة الأمير بأنها نزاعا مسلحا دوليا.

ولا يمكن أن يظل تكييف مقاومة الأمير بالنزاع المسلح الدولي إذا علمنا واقع الجزائر قبل احتلالها، فقد كانت إحدى الدول المهمة في البحر الأبيض المتوسط، حيث استطاعت أن تعيد المياه إلى مجاريها عقب انتفاضة جزيرة كريت على الدولة. ومن الأمثلة على مركزها، ما أثبته بعض الكتاب بقولهم في هذا الشأن: (في سنة 1054 انتقضت جزيرة كريت على الدولة، واستبدوا بأمرهم فأوعزت إلى محمد باشا وإلى الجزائر بغزوها فسار إليها في أسطوله وفتحها، وقفل إلى الجزائر..)[21].

2 ـ التكييف الحديث

يتأسس وصف مقاومة الأمير بأنها نزاعا مسلحا دوليا بناء على قاعدة حديثة في القانون الدولي الإنساني، تتعلق بإدخال المقاومة الدفاعية ضد العدوان والاحتلال والظلم، والدفاع عن حرية

21- انظر محمد بن الأمير عبد القادر الحسني، مرجع سابق، ص 68.

العقيدة وحماية النظام الاجتماعي ضمن وصف النزاع المسلح الدولي.

لقد وردت تلك القاعدة ضمن نص الفقرة الرابعة من المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 الخاص بأوضاع النزاعات المسلحة الدولية، "تتضمن الأوضاع المشار إليها في الفقرة السابقة، المنازعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الحربي وضد الأنظمة العنصرية وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير..."[22].

وتنطبق هذه القاعدة على مقاومة الأمير على اعتبار أنها جرت ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر، فهي لذلك تشكل نزاعا مسلحا ذو طابع دولي دفاعي ضد العدوان والاحتلال.

سادسا ـ تأثر العالم بتجربة الأمير عبد القادر

واقع الأمر، أن تجربة الأمير في الحرب خلقت واقعا جديدا، ينصرف إلى السلوك الذي ينبغي أن يطبق على المقاتلين والمدنيين أثناء النزاع المسلح. فهل تأثر الغير بهذا الواقع؟

1 ـ تأثر هنري دونان

استلهم مفكري القرن التاسع عشر بدرجة كبيرة من سلوك وأخلاق وأفكار الأمير عبد القادر تجاه الجنود الجرحى والمرضى

22 - أنظر د. عمر سعد الله، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص. 70.

والأسرى في الحرب البرية، ونكتفي هنا بذكر رجل الأعمال السويسري السيد (هنري دونان) الذي ينسب إليه الفقه الحديث تأسيس القانون الدولي الإنساني المعاصر. فبعد عودته إلى موطنه سويسرا ألف كتابه (تذكار سولفرينو) الذي نشر عام 1862، ويهمنا منه أن حمل تجربة الأمير على محمل الجد من خلال مشاهداته لما جرى في معركة (سولفرينو) بايطاليا.

يعكس هذه الحقيقة، أنه سرد في ذلك الكتاب ما رآه من مآسي ومعاناة وما لاحظه من قلة الأطباء ورجال الاغاثة في تلك المعركة التي جرت عام 1859، فاقترح لمواجهة أوضاع الحرب إجراءات لضمان تحسين المساعدات المقدمة لضحايا الحروب، منها: تكوين مجموعات من المتطوعين في كل بلد مهمتها العناية بالجرحى أثناء الحروب. وحث البلدان على الموافقة على توفير الحماية لمتطوعي الإغاثة والجرحى في ميدان القتال.

وهكذا نلحظ وجود قاسم مشترك بين فكر الرجلين، فكليهما يتبنى الجوهر المشترك للحقوق المنطبقة في الحرب بالنسبة للعسكريين والمدنيين في الحروب، ويرسخان مبدأ الحماية والرعاية بالنسبة للجرحى والمرضى في ميدان، وبالتالي يكون الأمير المؤسس الأول لفكرة القانون الدولي الإنساني.

2. تأثر مدوني قانون الحرب

دخلت تجربة الأمير في الحرب من قبل مدوني القانون الدولي الإنساني، فاستفاد منها الأستاذ (فرانسيس ليبير) الألماني الأصل، عندما وضع أثناء حرب الانفصال الأمريكية عام 1863 مسودة تعليمات موجهة لضباط الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الأهلية، فقد اشتملت على قواعد لحماية الجرحى والمرضى والأسرى، ففي المادة 47 قواعد تتعلق بحماية الأشخاص والممتلكات في ظروف الحرب، وقواعد تحظر الحرق والقتل والتمثيل والضرب والجرح والسرقة والاختلاس والخطف، فمنعت الجندي الأمريكي من استخدامها ضد المدنيين في أرض العدو. وفرضت تلك المادة عقوبة الاعدام على كل من يجرح أو يقتل أو يأمر بالقتل، أو يشجع الجنود على قتل العدو الذي يرمي بسلاحه[23].

كما تمت الاستفادة منها عندما وضعت بنود اتفاقية جنيف الأولى المبرمة سنة 1864 بشأن حماية جرحى ومرضى الجيوش في الميدان، حيث أنها جسدت في المواد 1 و 2 و 6 و 7 جملة من المبادئ المتعلقة بالجرحى والمرضى من العسكريين في حرب تدور على البر. ومن ثم لم تهمل أفكار الأمير ومعاملاته حول تطبيق المعاملة

23- أنظر الدكتور عمر سعد الله، تطور تدوين القانون الدولي الإنساني، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1997، ص 24.

الإنسانية بالنسبة لهؤلاء ورعايتهم وإجلائهم لأسباب توفير الأمن لهم وتطبيق مبدأ التمييز في حالة نزاع مسلح.

وظهرت تلك التجربة ضمن الحقوق الأساسية المقررة في اللائحة المتعلقة بقوانين الحرب البرية وأعرافها الملحقة باتفاقية لاهاي الثانية لعام 1899، والرابعة لعام 1907. وعبر الضمانات الأساسية والقانونية التي تلزم إطراف النزاع باحترامها، فقد نص في مقدمتها على شرط يجعل من الأخلاق العامة مصدراً من مصادر القانون الدولي الإنساني المعاصر، وهو الشرط المعروف باسم (شرط مارتنز)، والذي ينص على أنه: "في الحالات التي لا تنظمها النصوص الموضوعية من قبل الأطراف المتعاقدة، يظل الأهالي والمحاربون تحت حماية وسلطان مبادئ القانون الدولي التي يقررها العرف المستقر بين الشعوب المتمدنة، وقوانين الإنسانية وما يوحي به الضمير العام الإنساني".

وهكذا ساعد سلوك الأمير في الواقع العملي على بروز تجربة تسمح بتحقيق معادلة هامة حفظ كرامة الانسان والضرورة العسكرية، ولحسن الحظ أنه كان لهذه التجربة صدى عالمي وهو تعكسه الأعمال التدوينية اللاحقة على مقاومة الأمير، والأمر الواضح الذي لا يحتاج لإثبات هو تدوينها لمبدأ الإنسانية الذي يعتبر

بحق من أهم المبادئ الأخلاقية على الإطلاق، وأساس احترام الفرد الإنساني وكرامته الشخصية.

سابعا ـ خاتمة

استنادا إلى كل ما سبق، يجوز القول أن فكرة القانون الدولي الإنساني كانت مطبقة في حرب الأمير عبد القادر ضد الجيش الفرنسي، وهذا واضح في مضمون سلوكاته الإنسانية، وحفاظه على كرامة الإنسان جنديا كان أو إمرأة أو طفلا، أو شيخا، في ظروف الحرب.

ويتميز النظام الذي وضعه للجيش، ومعاملته مع أفراد العدو بأنه كان مؤيدا لقواعد القانون الدولي الإنساني المعاصر المكفولة للعسكريين وللمدنيين أيضا، لأنه كان يميز في سلوكه بين العسكريين والمدنيين ويعمل على تخفيف آلامهم، وحماية الممتلكات في زمن الحرب.

وبإمكاننا الاستنتاج، بأن تجربة الأمير في الحرب كانت مصدرا ثريا لإلهام القادة والمفكرين وحتى المشرعين من بعده، فقد استلهم منها العالم قواعد كثيرة ظهرت في مختلف اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، ولذلك يجب أن يصبح فكر الأمير عاملا أساسيا وفعالا لضمان عالمية القانون الدولي الإنساني.

البنية الاجتماعية و الاقتصادية للريف الجزائري
1930 -1954

أسعد طاعة

قسم التاريخ المركز الجامعي

- معسكر-

أ- البنية الاجتماعية و الاقتصادية للريف الجزائري 1945- 1954م

منذ بداية الغزو الاستعماري سعت الحكومات الفرنسية المتعاقبة إلى تهديم البنية الاجتماعية و الاقتصادية للريف من خلال سلسلة الإجراءات و القوانين التعسفية التي أعطت للأقلية الأوروبية مزايا عديدة ، و للسوق الفرنسية موارد مختلفة ، و كان ذلك نتيجة تشجيع الحكومة الفرنسية للحركة الاستيطانية و كذلك سلب و اغتصاب الأراضي عنوة من أصحابها الأصليين ، و لقد أدركت فرنسا أهمية الأرض بالنسبة للإنسان الجزائري فهي تمثل لديه الضمير الحي و القيم ، وبدحرها لهذه القيم يسهل عليها الاستيلاء على الأرض ، ولما كانت حياة الريف تدور كلها حول الزراعة و تربية المواشي كان لابد من معرفة من يقوم بهذا النشاط ففي القرن الماضي كانت البنية الاجتماعية مشكلة من القبيلة التي تخضع للسلطة التقليدية (شيخ قبيلة) أو سلطة عقلانية مثالية (المرابط) و الخشونة هي السمة الرئيسية للقبيلة في الذود عن مكتسبات الريف الترابية و الاقتصادية و الاجتماعية ، فتضحي بذلك فكرة سياسية (رد الخطر) .

ففكرة العشيرة بقيمتها ناضلت ضد الوجود الاستعماري انطلاقا من الريف عبر ثورات أهمها ، ثورة الأمير عبد القادر 1832- 1847م ، ثورة بومعزة في الشلف و الونشريس 1845- 1847م .

وثورة بوعمامة 1881- 1904م،وثورة بني شقران بمعسكر والتي اتصلت بانتفاضة باريقو (المحمدية) في شهر أكتوبر 1914م و الجدير بالذكر أنه قد حدثت ثورة " في شكل مظاهرة فلاحيه سنة 1933م في كثير من قرى و دواوير جزائرية احتجاجا على الظلم اللاحق بهم جراء نظام الغابات المنصوص عليه في قانون الآنديجينا وقد حاولت الإدارة طمس أخبار هذه الانتفاضة وتشويه سمعتها "[1].

وبما أن حياة القبلية تميزها البساطة في العيش ، يقول صاحب علم العمران :" إن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله و الابتداء بما هو ضروري منه وبسيط قبل الحاجي و الكمالي فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة و الزراعة ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم و البقر"[2] ، كانت هذه البساطة مدعومة بالأخلاق و الدين و الأنفة دون الرضوخ للآخر ، وهذا ما كانت ترى فيه البساطة مدعومة بالأخلاق و الدين و الأنفة دون الرضوخ للآخر ، وهذا ما كانت ترى فيه فرنسا خطرا لذا سعت بكل الطرق و الأساليب لفصل الفلاح عن أرضه من خلال سلسلة القوانين تهدف إلى نزع الملكية الجماعية التي كانت بحوزة القبائل و الأعراش و كانت مغزاها من ذلك تفكيك البنية الاجتماعية و بدأت عملية المصادرات الأولى [3] منذ عهد الحكم العسكري

خاصة الأراضي التابعة للدولة، الأراضي العمومية و أراضي الأوقـاف [4] و الأراضي الخاصة .

و واصلت الحكومة الاستعمارية مشاريعها الاستيطانية خلال المرحلة الممتدة مابين 1945 إلى سنة 1954، بافتكاك الأراضي من أجل القضاء على هذه البنية ،و العودة إلى الوراء نجد مجموعة من القوانين الردعية تصب كلها في قالب واحد و أهم هذه القوانين، قانون الأهالي المتضمن الزجر و الردع فكان بمثابة سوط ضد الأهالي وفي الوقت نفسه سلاحا في يد المعمرين ، وكانت كل مرحلة من مراحل التسلط يمهد لها بمجموعة من النصوص القانونية و التشريعات المجحفة الهدف منها المحافظة على النظام الاستعماري الاستغلالي.

و قانون الأهالي خص حيزا كبيرا لقهر الفلاح وظلت هذه القوانين سارية المفعول إلى غاية 1962م حملت مجموعة المخالفات و الرعب ضد سكان البوادي ومنها " الإقامة المنفردة خارج محيط الدوار يعاقب عليها القانون، التملص من دفع الضرائب يعاقب عليها القانون" [5].

إن الترسانة الجديدة من القوانين و المراسيم التي صدرت خلال السنوات 1945،1946،1947 لاسيما القانون الزراعي الذي أورده ديغول بعنوان "إصلاحات هامة" [6] كان من نتائجها الثراء الفاحش للمعمرين و البؤس و الفقر المدقع للفلاحين الجزائريين البسطاء

الذي بلغ أوجه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 وفاق التصورات ، و تظهر ملامح هذا الفقر أكثر فأكثر و تؤثر على المجتمع من خلال مواصلة تطبيق سلسلة القوانين الزجرية "إتاوات جماعية ،أعمال شاقة تصفية جسدية حجز قضائي ،إبعاد و نفي و أصبح المعمرون أكثر شراهة و نهب بحيث استولوا على مساحات معتبرة من الأراضي الخاصة بإنتاج الحبوب خاصة في الغرب الجزائري كمنطقة السر سو و غالبية هذه الأراضي تم الحصول عليها بصفة رسمية من خلال عملية البيع الحرة و تمت هذه المبيعات في الحقيقة بالمزاد العلني وتمت تحت الضغط و الأوامر الصادرة من الإدارة أكثر من 450000 هكتار تم سلبها في الفترة الممتدة ما بين 1909- 1917م بفضل هذه المناورات ووصل متوسط الملكية الواحدة المستغلة من قبل المعمر 60هكتار و بالمقابل الفلاح البسيط أقل من 10 هكتارات "(7).

والذي يؤكد الحالة السيئة لجمهور الفلاحين الجزائريين بساطة الوسائل وضعف أساليب الاستغلال وقلة الميكنة وصغر حجم الملكية "هناك قطع أرضية فلاحية صغيرة ما بين 10إلى 11 هكتار مستقطعة من أراضي البلديات العقارية منحتها الحكومة الفرنسية في إطار إصلاحات أهلية جزائرية " (8).

وهناك تقارير جاءت عبر النقابات الفلاحية المؤسسة في الغرب تذكر أن هناك " مشاكل البطالة في الأرياف وقلة الأجور وفقر التربة ومشاكل السقي " [(9)].

وسعت الإدارة الاستعمارية إلى تفكيك البنية الاجتماعية الجزائرية وذلك من خلال خلق شريحة من المجتمع تابعة له وفي خدمة الاستيطان وهذه الشريحة تتمثل في(القياد) و الذين منحتهم كذلك أراضي خصبة حتى يظلون أعين ملاحظة للحكومة الاستعمارية " بحيث منحت للقائد (caid) 30هكتار و الذين يساعدون القايد في مهامه 12هكتار"_" [(10)] .

كما منحت قروضا مالية لإسعاف الحالة الفلاحية في الجزائر٬وكمثال على ذلك الجهة الغربية التي استفادت سنة1935 من مساعدات مادية .لكن لم توزع على الفلاحين الجزائريين "منح قروض بقيمة 300مليون فرنك للمستعمرين الأوروبيين وأعوانهم وحوالي 100 مليون فرنك للصندوق وإعانة فلاحي الأهالي ولكنها في الحقيقة لم توزع على الفلاحين الصغار" [(11)]

وتم تخصيص مساحات واسعة في الغرب الجزائري لزرع الكروم غرضها صناعة الخمور فمثلا "خصصت مساحة 232027 هكتار سنة 1945 م لترفع هذه المساحة سنة 1947 إلى أكثر من 235432 هكتار في المساحة الإجمالية تقدر ب : 357229 هكتار " [(12)]

إلى جانب هذا كانت توجد الزراعات التقليدية في الوقت الذي كان فيه المستوطن أكثر تجهيزا [13] وريا لأراضيه و أكثر إنتاجا ومر دودية كان الفلاح الجزائري ينتج بوسائل تقليدية زراعية التي كانت تكفي فقط حاجة العائلة فهو يفتقد إلى الأسمدة و الإمكانات المادية و التقنية وهو كان يعي جيدا أن هذه الأرض تحتاج إلى العناية و الرعاية . لكن نتيجة التفقير و التجويع وسياسة الأرض المحروقة التي أتبعت في القرن الماضي ، دفع هذا الفلاح إلى المحافظة على حياته بطريقة أخرى وذلك من خلال الاتجاه نحو المدينة ، فوجد فيها غنى فاحش إلى جواره فقر مطلق وهذا نتيجة امتلاك المستوطنين أخصب الأراضي والغابات أكثر من مليونين من الهكتارات بالجزائر في الوقت الذي كان العامة من الناس و الفلاحين البسطاء لا يملكون إلا ربع هذه المساحة مما أدى ذلك إلى انتشار الفقر ومظاهر الجوع و الأمراض ، وكان القايد الذي لديه وساطة ينعم بالنفوذ المالي والإداري وحياة الرفاهية على حساب هؤلاء البسطاء ، إنه عنف حقيقي يسعى إلى تفكيك البنية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الزراعي [14]..

وقد طال الاستغلال و النهب الاستعماري كل شيء حتى الغابات، بحيث أصدرت الحكومة الفرنسية سلسلة قرارات وقوانين حاصرت بها الغابة [15] لما كانت تمثله من فائدة اقتصادية كبيرة للكولون .

كما أن الحكومة الاستعمارية تدرك أن هناك شريحة من الفلاحين الجزائريين ترتزق مما تدره الغابات من أخشاب ، هذه المادة الاقتصادية تدخل إلى الحكومة العامة الفرنسية بالجزائر " سنة 1945 حوالي 154.233مليون فرنك وتضاعف هذا العدد ليصل إلى: 217958 مليون فرنك سنة 1947م" (16).

وأصدرت سلسلة قرارات تخص الغابة وتدخل في إطار العقوبات ، ظهرت سنة 1947ومن بينها المراسيم التي كانت تأتي من الحاكم العام " خاصة القانون رقم 48وقانون 479، وقانون 480الخاص بالعقوبات والتي تتضمن السجن وغرامات مالية تفوق 200ألف فرنك (17) تطبق هذه المراسيم على الأهالي دون سواهم .

وهناك أرقام تتحدث عن حجم المصادرة والاستغلال البشع للأراضي " ففي الفترة الممتدة مابين 1900 إلى 1920حوالي ألف هكتار والفترة الممتدة مابين 1930إلى 1954زاد حجم الاستثمار والاستغلال في المناطق السهبية والغابية لتتضاعف المساحة الإجمالية المستغلة التي كانت بيد الكولون أكثر من 2.5 مليون هكتار " (18) وكانت هذه المصادرات تمس أراضي الأرياف والتي كانت بحوزة الفلاحين. تحولت عن طريق القوانين والضغوطات المباشرة وغير المباشرة إلى الملاك الكبار ومن هنا هجر سكان الأرياف أراضيهم باتجاه المدن فزادت بذلك المناطق الفقيرة وتضاعف عدد سكانها .

ويؤكد هذا السياسة الاستعمارية الاستغلالية المطبقة في الجزائر من خلال :

1- مصادرة الأراضي الخصبة من أصحابها الأصليين ومنحها للمستعمرين الجدد ودعمتهم بالوسائل والتجهيزات والقروض المالية وبالمقابل جرى تفقير الأهالي وتجويعهم من خلال طردهم إلى مساحات جرداء وجردتهم من مهمتهم المتمثلة في الفلاحة .

2- صدور مجموعة من المشاريع الإصلاحية الاستعمارية عوض أن تحسن من وضعية الفلاح زادت في قهره وتكبيله ، وعلى سبيل المثال في القرن الماضي وفي القطاع الوهراني بحيث " بدأ تعمير واستيطان الجهة الوهرانية بداية من سنة 1845م ، وكان عدد سكان القطاع الوهراني من الكولون الأوربيين حوالي 533230شخص من بينهم 29678فلاح تحصلوا على 225000هكتار وتضاعف استغلال الأراضي الزراعية في هذه الجهة كما تضاعف عدد المعمرين بها وقامت الإدارة الاستعمارية بتوزيع البذور وتوسيع الو رشات العمومية وقام المستوطنون ببناء حوالي 7264مسكن وحوالي 136 مطحنة ومصنع وحفر حوالي 2430بئر وكلف ذلك حوالي مليون فرنك وحوالي 101مركز فلاحي"(19).

وقام المعمرون في الجهة الغربية من الجزائر وبتحفيز من القوانين بالسيطرة على أراضي الأهالي "(20) وأحيانا شرائها بأثمان رخيصة وكما هو الحال في سهول متيجة وسهول عنابة .

وهناك جدول رقمي مأخوذ من REVUE AFRICAINE يوضح الأراضي التي أصبحت في حوزة الأوربيين مع حلول 1937.

الجدول التالي يوضح المساحات المستغلة ونوعية الإنتاج (21)

القطاع الوهراني	1867	1937	معامل الزيادة
المساحة	203500 كلم^2	67352 كلم^2	/
عدد المقاطعات	العمالة 02	الناحية 06	% 06
عدد البلديات	22	137	٪ 06
عدد السكان الإجمالي	124843	1623356	%13
الأجانب	53320	399674	%07
الأهالي	71523	1223682	
ممتلكات الأوربيين	225000هكتار	1064000هكتار	%04
أراضي مزروعة	65000هكتار	900000هكتار	%14
سدود منجزة أو في طريق الإنجاز	02	05	%02.5
الأراضي المسقية	15000هكتار	400000 هكتار	% 02.6
الطرق المنجزة	1300 كلم	6300 كلم	٪ 05

الإنتاج الفلاحي للأوروبيين	1866	1937	المعامل
قمح لين	2000هكتار	200000هكتار	٪10
قمح صلب	10000هكتار	80000هكتار	٪ 12.5
شعير	240000هكتار	500000هكتار	٪ 23

ورغم أن هذا الجدول يوضح فكرة مصادرة الممتلكات في الجهة الغربية في مرحلة الثلاثينات من هذا القرن فإنه يعطي فكرة واضحة عن وضعية الفلاحة في القطر ككل.

فمن خلال هذا الجدول يتضح التزايد المذهل في عدد الكولون واستمر الحال هكذا في مرحلة الأربعينيات ، فحركة الهجرة الواسعة من أوروبا باتجاه الجزائر شجعتها سلسلة الإجراءات و القوانين التي ساهمت في تفكيك البنية الاجتماعية وفي مصادرة الأراضي من أصحابها ومنحها إلى المستوطنين الجدد ، ويتضح كذلك زيادة مساحة الأراضي المصادرة التي أخذت من أصحابها ومنحت إلى الأوروبيين.

وهناك طرق أخرى للمصادرة استخدمت من قبل يهود الجزائر مدعومين بالإدارة الاستعمارية فخلال الحرب العالمية الثانية ولما أصابت الفاقة معظم الجزائريين قاموا بكراء أراضيهم لليهود عن

طريق وصل [22] ثم يقومون باستدراجهم إلى المحاكم ليستولي اليهود على الأراضي في الأخير .

كما جرى تطوير زراعة الأوروبيين بالوسائل الحديثة كبناء السدود مما زاد في مساحة الأراضي والنتيجة ارتفاع الإنتاج الذي كان غرضه التصدير نحو فرنسا.

ورغم " أزمة الغذاء (القمح) التي عاشتها فرنسا " [23] ، في المراحل التي أعقبت الحرب العالمية الثانية سنوات 1945- 1946- 1947 فإنها أوجدت حلا لهذه الأزمة من خلال تغطية النقص عن طريق الاستعانة بهؤلاء الذين استولوا على الأرض الخصبة وبتحفيز من قوانين [24] ، مجحفة قد اخترعتها فرنسا للهيمنة على الأرض و استعباد الفلاح.

وحتى تظل هذه الأرض ملكا لأولئك الذين هاجروا من أوروبا وباتجاه الجزائر ومن شرائح مختلفة منهم حتى الصعاليك و قطاع الطرق قامت الحكومة الاستعمارية ببناء "القرى الإستطانية "[25] في كامل التراب الوطني خاصة في الأراضي الخصبة بمناطق قسنطينة ،المدية ،متيجة عنابة ،وهران، و عين تموشنت ،سيدي بلعباس، و منحت لهم الأرض بالمجان

وقدمت لهم المساعدات وشكلت التعاونيات الفلاحية لكن الأكيد أنها كانت الانطلاقة الرئيسية في عملية التوسع

الإستطاني، سواء الاستيطان المنظم أو الحر خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

ومن الأمثلة على ذلك "أن هناك 57 تعاونية فلاحيه تابعة للكولون انتشرت في القرى الاشتراكية جهة مستغانم منها 04 في عين كارمان و 19 في معسكر و 27 في مستغانم و 07 في غليزان و حوالي 87 تعاونية فلاحيه استثمارية في جهة وهران وكان المجموع الكلي للتعاونيات في مقاطعة وهران حوالي 211 تعاونية حتى عام 1960"[26] .

و الذي يمكن استخلاصه من خلال هذه الإجراءات و القوانين التعسفية و عمليات المصادرة المتواصلة أن الاستعمار ركز على الأرض و نقلها من المجتمع إلى أخر ،فالأرض بالنسبة للمجتمع الجزائري كانت تعتبر المورد الرئيسي ، بل المورد الوحيد "و مجموعة قيم السامية "[27].

إن انتزاع الأراضي من الفلاحين البسطاء يعد المأساة حقيقية و ضياع أكثر من مليونين من الهكتارات من الأراضي أخذها المستوطنون عنوة ،و تشرد في نفس الوقت أكثر من 10 مليين و عائلتهم .

فتوطين الكولون بعد سلسلة القوانين كان أقوى في القطاع الوهراني حيث تم تشتيت بنية العشائر و القبائل بصورة أسرع و أشمل نتيجة المقاومة التي كانت في الأرياف ،و دعم هؤلاء

بالأموال و التجهيزات في إطار ما يسمى بالأعمال الفلاحية الكبرى فمثلا "خصصت ميزانية مالية موجهة للكولون في مقاطعة وهران حوالي420000 22 م في سنة 1952 و هذه القروض المالية خصصت منها حصص لزراعة الكروم[28].

ومهما يكن من أمر " فإن مجموع الملاكين الصغار لا يملكون إلا نسبة 18.7٪ من المساحة الكلية أي ما قدره 1378464 هكتار و هي في الغالب ليست من أجود الأراضي واقعة في مرتفعات متعرجة أو في سفوح الجبال . أما الفلاحون الذين لا يملكون أرضا فقد قدر عددهم سنة 1946 حوالي نصف مليون نسمة[29].

وفي كثير من الأحيان أن هذه الشريحة التي انتزعت منها الأرض تشكل من الفلاحين و الأجراء و الخماسين " [30]. هؤلاء الذين تضاعف عددهم عشية اندلاع الثورة، وهذا مما زاد في أزمة الريف.و كان هؤلاء نواة الثورة نظرا لما تكبدوه من ظلم و استعباد و قهر و نتيجة تفكيك البنية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري انقسم إلى قسمين ، مجتمع يمتلك أراضي في مناطق خصبة مهيأة مستغلة بوسائل حديثة ، مدعمة برؤوس أموال كبيرة و غزارة الإنتاج موجهة نحو التصدير و مجتمع أخر محروم من أرضه يتمركز في أراضي وعرة ،جبلية ،قليلة الخصوبة لا يملك الوسائل يبحث عن قوته اليومي للعيش فقط.

و نجم عن هذه الوضعية مجموعة من الانعكاسات منها :

أ- **الانعكاس الاقتصادي:**

من خلال انخفاض المستوى المعيشي و انخفاض القدرة الشرائية ،و هذا الذي أثارته الجرائد الاستعمارية L'Echo D'Oran سنوات 1945- 1946 في مقالاتها اليومية حول موضوع الأمن الغذائي في فرنسا و في الجزائر و بعملية إسقاط فإن الفلاح البسيط كان يعاني نقصا فادحا في غذائه اليومي عرضه إلى أمراض خطيرة كمرض التيفوس [31] و مرض الأطفال .

كما أنه تعرض إلى بطالة قهرية إجبارية نتيجة مصادرة أرضه التي كان يعيش عليها و دخله الفردي كان من أدنى المستويات ،و من بين المنافسات الحادة التي كانت تطرح في البرلمان هي حدة البطالة التي فاقت أكثر من 1000000شخص على مستوى التراب الجزائري سنة 1955 جلهم من الريف"[32]

أ- **الانعكاس الاجتماعي :**

فنتيجة هذه القوانين تفككت بنية القبيلة التي كانت نواة المجتمع و أساسه وانهار هذا النظام ، لأن فرنسا تدرك أن القبيلة هي مصدر الخطر خلال القرن التاسع عشر ، وأن الرابطة القبيلة إن ظلت توازرها القيم الروحية فإنها تقضي على الوجود الفرنسي في الجزائر، خاصة وأنه في المرحلة الممتدة مابين 1945- 1954هناك تأطير سياسي بإمكانه تنظيم هذه الآلية وتوجيهها نحو الاحتكاك

بالقوة لذا فإن هذه القوانين جردتها وشتتها من هذه الصفة ، صفة الترابط .

وزادت الحكومة الاستعمارية من تعميق مأساة هذا المجتمع من خلال تفقريه وتجهيله .

ج- الانعكاس النفسي :

كان التأثير عميقا نتيجة هذه الإجراءات التعسفية وصار الفلاح الجزائري يعيش حالة ضيق صار غريبا وأرضه تصادر منه بالقوة يشكو عجزه وضعف حاله وقوته ، يشكوا المعاناة والتخلص من الظلم والجور ، فالتأثير النفسي كان كبيرا نتيجة سياسة الأرض المحروقة وتجويع الشعب التي طبقتها فرنسا خلال مرحلة 1945-1954م . تركت لدى الريف شعورا بالمهانة والذل ، فلذا تعمق لديه المفهوم أن الأرض هي العرض .

د- الانعكاس السياسي:

إن الأحداث التاريخية الأليمة التي عاشتها الجزائر ما بعد 1945م تركت اعتقادا راسخا لدى الشعب بصفة عامة والفلاحين بصفة خاصة هو أن الحرية تؤخذ ولا تعطى ، فزاد بذلك حجم الحقد على الاستعمار و تكريس هذا الحقد في أرض الواقع من خلال القوة والعنف ضد غطرسة الاستعمار ، فلذا كان الفلاح فقط بحاجة إلى قيادة تنظيمه و تؤطره وتقوده إلي طريق الخلاص .

خاصة وأن الحركة الوطنية السياسية بعد 1946م اشتركت في مطالبها وحتى أساليبها، هذه الحركة كــان نواتها الفلاحــين و العمال و الطبقة الكادحة على العموم ،و ترجم ذلك في أرض الواقع سنة 1954م

وضعية الرعي:

من بين التقارير التي كانت توضح حالة الرعي في الجزائر ذلك التقرير الذي جاء بقلم محمود بوزوزو عنوانه " من وحي البرلمان الفرنسي" [33] ، طرح فيه المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فبالنسبة للوضعية الاقتصادية تعرض " للمشكل الفلاحي خاصة وضعية الرعي " التي ازدادت سوءا وتدهورا نتيجة الإهمال ، والقمع الاستعماري وسياسة التفقير التي اتبعتها فرنسا . لقد أصبح الريف ضحية للسلب والنهب والاستغلال المستمر نتيجة القوانين المجحفة لتركيز الاستيطان ونظرا للفاقة والفقر التي عان منها الفلاحون"[34] لفترة طويلة اضطروا إلى بيع ما تبقى لديهم من الأراضي و النتيجة إهمال تربية الماشية خاصة و أن الأراضي الرعوية في المناطق الهضبية و الإستبسية و الهوامش الصحراوية ،تعرضت للنهب ، و تم مزاحمة الرعــاة في مناطق إنتــاج الحلفاء و ذلك من خلال " إنشاء شركة شمال إفريقيا لأنتاج الحلفاء سنة 1946.

و كان تجمع في منطقة Lafontaine [حاليا عين الذهب جنوب تيارت] و تقوم هذه الشركة بنقل هذه المادة الى معمل في الجزائر ،و يعمل الجزائريون على نزع الحلفاء بسعر منخفض، وكان الإنتاج السنوي يقدر ب: 130مليون طن وبمداخيل تقدر ب: 02 مليار فرنك " [35] ، ونتيجة هذا الاستغلال تعرض الرعاة إلى البطالة وبعضها تحول إلى أجراء مؤقتين لنزع الحلفاء.

وزاد في ضيق الرعاة " إغلاق مراعي الغابات ، وفرض ضريبة باهظة لمجرد المرور فيها مما جعل هؤلاء الرعاة أمام خيارين ، إما أن يدفعوا بقطعانهم نحو الجنوب حيث الأراضي الصحراوية أو الخضوع لنظام الأنديجينا " [36].

وبالمقابل سعت الحكومة الاستعمارية إلى استحداث وتطوير طرق تربية الماشية الخاصة بالمستوطنين من خلال مجموعة الإجراءات تحفزها الكولون للزيادة في الإنتاج الحيواني بغرض تصديرها وبذلك المرسوم الذي ظهر في 18فيفري 1947 م من قبل رئيس الحكمة المادة الثانية منه تنص على زيادة الإنتاج الحيواني والغابي وتوفير الوسائل الضرورية بغرض رفع الإنتاج ، خاصة الأعلاف المقدمة للمواشي التي تستفيد منها التعاونيات الفلاحية التابعة للكولون "[37].

وقد ساءت حالة الرعاة الجزائريين أكثر فأكثر ." فلقد كانت أراضي المتروكة للراحة مابين 1950- 1951تتجاوز 62٪ من

الأراضي المزروعة وكذلك هجر الفلاح تدجين الحيوانات لصالح زراعة الحبوب وهده هو تأمين بقائه يزرع القمح والشعير ، وبإلغاء الأراضي البور لم يسمح الفلاح للأرض بالراحة، وبإلغاء التدجين فقد حرم نفسه من فعاليات أكثر تغذية " (38).

ولقد قدمت الكنفدرالية العامة للفلاحة C.G.A تقريرا توضح فيه وضعية الماشية التابعة للأهالي.

و هذه الكونفديرالية للعلم يديرها الكولون و التقرير جاء فيه :"أن المنتجات الحيوانية انخفضت بنسبة 25 ٪.

و بالمقابل ارتفاع عدد السكان و بالتالي الزيادة في الاستهلاك و الإنتاج لا يكفي لسد الحاجيات . فإنتاج اللحوم و الحليب إنخفض انخفاضا مدهشا لتدهور تربية الماشية ،و هناك مرحلة فراغ، نقص في القطيع و الزيادة في عدد السكان ،فهناك حوالي 08مليون رأس مقابل 09ملين ساكن، و بالتالي انخفض معدل استهلاك الأهلي من هذه المنتجات فالمسلم لا يستهلك سوى 15 غ من البروتينات سنويا لذا لابد من إدخال إجراءات مناسبة"(39).

و هذا اعتراف ضمني من جريدة استعمارية L'écho d'Oran بتدهور وضعية الماشية و حرفة الرعي بالجزائر و زيادة على انخفاض رؤوس الماشية من الأغنام و الأبقار ،هناك ارتفاع مذهل في أسعار المواد و المنتجات الحيوانية فمثلا كان سعر لتر واحد من

الحليب يساوي 18 فرنك وواحد كيلوغرام من اللحم يباع ب: 500فرنك فرنسي .

لذا اهتمت الحركة الوطنية السياسية في مطالبها بتحسين وضعية الرعي و الماشية و حث الإدارة الاستعمارية على إدخال تعديلات و تغييرات و إجراءات من خلالها "توقف هلاك الماشية و الإجراءات التي تحدد مساحات الرعي و من بين هذه المطالب إلغاء قانون الغابات و تقديم مساعدات مادية للرعاة"(40).

إن النتيجة الحتمية التي وصلت إليها وضعية الرعاة في الجزائر تدهور قطعان الماشية و الإنتاج الفلاحي عموما إذا ما قيس بإنتاج الكولون .

و هناك مطالب أخرى قدمت من قبل ممثلي النيابات إلى الحاكم العام و الجنرال ديغول سنة 1944م حول وضعية الرعي و المواشي "كالاهتمام بالأغنام و الأبقار و تقديم القمح للعمال" و الشعير للحيوانات و ترقية وسائل الاستثمار كتوسيع مساحة الأراضي المعدة للزراعة خاصة زراعة الحبوب و الفراسة و المراعي و تحسين أدوات الفلاحة و تهذيبها "(41)..

هذه هي حالة الرعي و تربية المواشي و التي كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بحالة الأرض و الإقطاع في الجزائر و الذي كان قد اتجه نحو الاستيطان.

وضعية الفلاح:

إن تحليل وضعية الفلاح يجب أن تكون نقطة الانطلاق للتأمل في البنية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر في عهد الاستعمار وعلاقة ذلك ككل بالوضع السياسي للجزائر.

فالإنسان الريفي البعيد عن مواطن التفاعل الاجتماعي والسياسي والثقافي، إذا عدنا إلى هذا الإنسان نجده أكثر تفطنا من أهالي المدن ، وذلك نظرا للخطر الذي كان يهدده في وطنيته لذلك حارب بقوة السلاح خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين " وذلك لا يرجع إلى غريزة للمحافظة على الذات وإنما أدرك أن الأرض هي المستهدفة والامتزاج بين الدوافع القومية والروحية والأخلاقية ، إن هذه الوطنية كانت بدون منازع ريفية المنشأ ، متشبثة بالريف والأرض " (42).

وفي الفترة الممتدة مابين 1946- 1954 تفاقمت وضعية الفلاح أكثر فأكثر وذلك من خلال:

1- نتيجة انتزاع ومصادرة الأراضي ، صار الذين لا يملكون الأراضي سنة 1946 حوالي مليون ونصف وهم أجراء لدى الكولون أو يعملون كخماسين حيث أصبح الفلاح يأخذ 5/1 من الإنتاج ، واضطر للعمل في أرضه السابقة كخماس بدافع الفقر ، وكان أجره زهيدا مقابل أكثر من 14ساعة عمل في اليوم (43).

2- من حيث الدخل ، انخفض الدخل الفردي وانعكس ذلك على المستوى المعيشي للفلاح الذي له عملا ثابتا طوال أشهر السنة " فإن أجره اليومي الذي يزيد عدد العمل فيه عن 12ساعة في أغلب الأحيان لا يزيد عن دينارين ، وعدد كبير من العمال الزراعيين يزيد عن نصف مليون هم عمال موسميون يشتغلون ثلاثة أشهر في السنة في أحسن الأحوال وهم لا يتمتعون بالحقوق الاجتماعية مثلهم مثل العامل الزراعي" (44) وتشير تقارير الإدارة الفرنسية سنة 1955أن اليد العاملة الأهلية في تضخم مستمر وهي غير خبيرة البعض منها اتجه نحو المدن والبعض الآخر ينتظر موسم الحصاد وان الراتب المخصص لها يتحدد مابين 300إلى 250فرنك شهريا " (45) والواقع أن مصادرة الأراضي والتوزيع غير العادل واستحواذ الكولون على خيرات البلاد أدى إلى ظهور بروليتاريا زراعية كادحة ظروف معيشتها شاقة .

ظهور البطالة والهجرة الريفية : إن ظاهرة التشغيل في الفترة الممتدة مابين 1946 - 1954 ليست مرتبطة تماما بتزايد السكان بل مرتبطة بالنظام الزراعي الإستطاني الاستغلالي والذي كان يسعى إلى أكبر ربح بأقل تكاليف ، وذلك من خلال إدخال وسائل الميكنة بكميات كبيرة مقابل تسريح عدد كبير من العمال الزراعيين والذين كانت وجهتهم المدينة للبحث عن العمل ومن هنا تكاثر سكان المدن وازداد حركة الهجرة نحو المدن الداخلية وأحيانا نحو

الخارج وبطبيعة الحال انتزاع الأراضي ومعدل الدخل الضعيف والبطالة لها انعكاس سلبي على الحالة السكنية والصحية للفلاح في سنة 1955 قدم تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي " أن الكثافة السكانية المسلمة من جنس الذكور تحتوي على 2300000 رجل من بينهم 1850000 يقطنون الأرياف وحوالي 450000 في المدن ونجد من بين هؤلاء حوالي 300000 بطال نشاطهم فـــلاحي " (46).

ونظرا للحالة السيئة التي أصبح يتخبط فيها نجد عدد كبير من أرباب العائلات قصدوا المدن بحثا عن العمل وبلغة الأرقام " نجد حوالي 50٪ يعملون أقل من 100يوم وبنسبة 75 ٪ منهم يعملون أقل من 290يوم في السنة ، ويقدر عدد العمال في القطاع الفلاحي القادرين على العمل حوالي 800ألف لا يشتغلون بالقدر الكافي أولا يشتغلون إطلاقا ونتيجة لذلك ازدادت ظاهرة الهجرة مـــن الـــريف إلى المدينة " (47).

3- **تفقير وتشريد الفلاح** : سعت الإدارة الاستعمارية بإجراءاتها المتعددة إلى تفقير وتشريد الفلاح ولقد أوردت جريدة الجزائر الجديدة الشيوعية في مجمل مقالاتها الواردة مابين 1947- 1949 م " الظروف القاهرة التي كان يعيشها الفلاح فيما يخص الأجور والعمل الشاق الذي يقوم به طوال اليوم ، خاصة وإذا كانت بجانبه عائلة كبيرة تنتظره لإغاثتها ، ضف إلى ذلك فهو محروم من

الإعانات الاجتماعية ، فلذا كان من بين مطالب التيار الشيوعي التمتع بالإعانات العائلية ورفع الأجور ومنح القروض والسلفات والآلات الزراعية حتى يتمكن من تحسين وضعيته " [48] .

وفي إطار تفقير الفلاحين وعائلتهم نجد " مابين سنة 1950-1951م وحسب التعداد الزراعي العام لم تكن الزراعة الصغيرة التي تقل عن 10هكتارات والتي تغطي تقريبا الملكيات الصغيرة وتعد حوالي 438.483 ملكية .

أي ما يساوي 2.500.000 شخص يحوز إلا على 20.9 ٪ من زراعات الحبوب، بينما تحوز الاستثمارات التي تزيد على 50هكتار على أكثر من 31.5 ٪ من زراعات الحبوب .

لكن ما يجب فهمه هنا هو أن تفقير الفلاحين المعدمين لا ينجم عن الضغط السكاني ونقص الأراضي بل أزمة تراكم رأس المال نتيجة الاستغلال الاستعماري " [49] .

المجتمع :

لقد سيطرت الأرض باعتبارها المادة الأولى للاستعمار على جميع العلاقات التي كانت تربط بين مجتمعين طيلة فترة الاستعمار الفرنسي ، بين مجتمع غني يمتلك الوسائل وبيده الأرض ، ومجتمع آخر يفتقد الأرض والوسائل معا وذلك نتيجة انتزاع الملكية التي بدأت مع بداية العدوان ، أدت إلى حرمان جمهور الفلاحين

الجزائريين من ممتلكاتهم ، لكن بالرغم من ذلك لم تزد الذين سلبت حقوقهم إلا إتحادا وتراص .

فالسياسة الاستعمارية خلقت مجتمعين متنافرين ، مجتمع متخلف يقتات من قطاع زراعي تقليدي فيه سواد أعظم من الفلاحين الجزائريين ، محروم من كل الوسائل ، ومجتمع آخر تطور تطورا مذهلا وكون الثروة واستغل الأرض أيما استغلال [50] ، وهو في ذاته يتكون من متشردي وصعاليك أوروبا .

و تذكر جريدة L'entente " أنه طالما توجد الهوة التي تفصل بين شخصين من شعب واحد أومن نفس الشعب واسعة و كبيرة فإن الظلم أكبر "[51].

فلنتصور كيف سيكون الوضع بين شعبين مختلفين دينا لغة انتماءا و حضارة و على الرغم من التهميش و الإقصاء التي استخدمتها الحكومات الاستعمارية المتعاقبة لتفكيك بنية هذا المجتمع الذي كان يتكون في معظمه من جمهور الفلاحين،فإن الحركة الوطنية السياسية أكدت على وحدة المجتمع الجزائري لمجابهة الاستعمار و الإقطاع معا و هو ما جاء في الحملة الانتخابية التي تبناها التيار الشيوعي ،و من بين الشعارات التي جاء بها "تقوية الحركة و وحدة المجتمع الجزائري على كامل التراب الوطني و الوحدة هي الوسيلة الوحيدة لضمان الحرية و الأرض "[52].

وتؤكد جمعية العلماء المسلمين على هذه الوحدة من خلال الدعوة إلى توحيد جهود كل فئات المجتمع من عمال فلاحين، حرفيين، و حتى البطالين و مجموع الأحزاب و كان شعارها "التكتل الشعبي "[53] ،وحتى الاتجاه الاستقلالي الذي كان أكثر عمقا في طرح قضايا المجتمع حمل هو الآخر هذه المظالم ،فلقد طرحت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في حملاتها الانتخابية وعبر مؤتمراتها "الدعوة إلى توحيد جهود الفلاحين وتوحيد جهود العمال وكافة الطبقة الكادحة من اجل الانتصار والاستقلال "[54] .

إن الصفقات العقارية التي تمت في إطار تطبيق مختلف القوانين الخاصة بالأرض كان هدفها تمزيق وحدة المجتمع وترابطه ومسخ عاداته وتقاليده حتى تتمكن منه الحكومات الاستعمارية وتجعل منه مجتمعا طبقيا يتألف من مجتمع سيد يمتلك الأرض والثروة ومجتمع مسود يفتقر إلى ابسط الأشياء الخاصة بحياته ومادامت الأرض مصدر صراع بين المجتمعين ، فإن فرنسا ركزت في خططها لفصل تلك الرابطة الموجودة بين المجتمع الجزائري وأرضه وذلك بتفقيره و تهجيره ،فحوالي "خمسة مليون نسمة كانت تمتلك مساحة 5.300.000هكتار موزعة على 630730 مزرعة ،المعدل الوسطي لكل مزرعة على النحو التالي 04٪ من الملاك يسيطرون على 38.5٪من المساحة بينما لايملك 70٪ من السكان سوى 18.5٪ أي الأراضي الفقيرة ،وفي سنة 1954 كان معدل ملكية الأرض

للجزائريين لا تتجاوز 14 هكتار بينما معدل ملكية الأوروبي 109هكتار و كانت نسبة الجزائريين الذين لا يزيد معدل ملكيتهم 14هكتار حوالي 73٪من ملاك الأرض [55].

إن ذلك التناقض المفضوح ،رفاهية مجتمع على حساب انحطاط مجتمع آخر جاء نتيجة التسلط على الأرض بمنطق الاستنزاف و التسلط على الإنسان بمنطق القوة ،و بالتالي تمزيق تلك الرابطة القوية الموجودة بين الإنسان و أرضه ومن ثمة تفكيك الرابطة الروحية و المادية (زراعة الأرض) للمجتمع الجـــزائري ، و مما زاد في أزمة هذا المجتمع هو الانفجار السكاني بحيث تشير تقارير الإدارة الاستعمارية " إن التضخم السكاني الكبير الموجود في الأرياف و الذي اتجه نحو المدن لم يستطع أصحاب المشاريع الكبرى و الكولون استقطابه للعمل فهم ينتظرون موسم الحصاد"[56].

و هناك دراسة أنجزها شارل روبير اجيرون خلص فيها إلى " أن أكثر من ثلثي السكان الجزائريين كانوا لا يزالون يعيشون في مرحلة الاقتصاد المعيشي قبل الرأسمالية والحال أن هذه الطبقة الفلاحية التقليدية الضخمة لم تكن لديها محاصيل ولا مواشي بكمية كافية . كانت الملكية الإسلامية منذ 1930 قد تجمعت على حساب الملكية الصغيرة وتجزأت في الوقت نفسه على حساب الملكية المتوسطة ففي سنة 1950 م كان هناك 438.483 ملكية

الواحدة 10 هكتارات وكانوا يشكلون من الناحية الاقتصادية لا طبقة فلاحيه مستقلة بل تجمعا من أنصاف البروليتاريين " (57) .

هذه الوضعية التي حتمها الاستعمار الفرنسي على المجتمع الجزائري أدت إلى انخفاض المستوى المعيشي والفقر ونقص في المواد الغذائية مما أدى إلى ظهور أمراض خطيرة بل أن الاستعمار سعى إلى إنماء الأراضي والمدن الكبرى التي يتواجد فيها العنصر الأوربي فقط ولم يبالي بما سواها وهذه الوضعية زادت في تجهيل الجزائريين خاصة في أوساط الريفيين بحيث انتشرت الأمية وأصبح وضع المجتمع الجزائري كالتالي :

1- فئة الفلاحين الذين لا ارض لهم وهي المهمشة نهائيا ،وتتكون هذه الفئة من فلول الرعاة حوالي 12٪ حسب إحصائيات 1951 م ، وحوالي 10من الخماسين والفلاحين الأجراء الدائمين وغير الدائمين 22 ٪ حسب إحصائية 1954م ومما لا شك فيه الفئة الكبيرة كانت تمثلها شريحة البطالين الذين لاعمل لهم ،هؤلاء اختار و الهجرة نحو المدن .

2- فئة الشرائح الوسيطة من أبناء القياد و الحضر ،هذه الفئة سارت في إطار نظام مفرنس يهدف إلى الدمج ،وكانت تخدم مصالح الاستعمار في الجزائر و كانت تخص بامتيازات .

و لكن لابد في هذا المقام من لفت نظر القارئ إلى ملاحظة هامة وهي أن الفترة الممتدة ما بين 1945- 1954م كان لا يزال

المجتمع الجزائري يراهن على الزيادة السكانية نتيجة ارتفاع الزيادة الطبيعية ، رغم زيادة عدد الوفيات وبالتالي هذه الظاهرة كانت تمثل القوة والسلاح الذي يمكن به مجابهة الاستعمار في أي مشروع استعماري ،خاصة و إن كانت هذه الزيادة السكانية في أوساط الريفيين فهذه الاندفاعية البشرية سيكون لها دور كبير أثناء ثورة التحرير .

زراعة الكروم:

إن الأرض كانت مصدر صراع ،وسعى الفلاح بكل ما يملك من طاقة إلى كسبها لأن الأرض تمثل لديه فكرة سامية و إرث اجتماعي و اقتصادي لا يمكن التفريط فيه ،لذلك وجه الاستعمار كل جهوده بغية استئصال هذه العلاقة الوثيقة من خلال سلسلة القرارات و الإجراءات التعسفية آنفة الذكر بهدف تفكيك البنية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري .

و لما سيطرت فرنسا على الأرض حولتها إلى زراعة الكروم الموجهة نحو صناعة الخمور وهي تدرك تماما أن هذه الصناعة تتعارض مع العقيدة الإسلامية مما زاد في إصرار الفلاح في عنفه ضد الاستعمار و على سبيل المثال "تأسست نقابة بيع الخمور بناحية وهران سنة 1897م و كان متوسط الإنتاج في الفترة الممتدة مابين 1954- 1955م حوالي: 10.275.573_هكتو لتر و وأسمال يقدر ب:40

مليار فرنك و تستحوذ هذه النقابة على 95٪ مـــن الإنتاج و التـــصدير "[58].

و قد خصصت مساحات واسعة في الشمال الجزائري ،بل تحولت الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب إلى زراعة الكروم"وقدرت المساحة الإجمالية سنة 1947 حوالي 357.229 هكتار " [59].

و من بين المناطق الهامة التي كانت تزرع فيها الكروم ، سهول عنابة متيجة ، المدية منخفضات الشلف ، غيليزان ، بلعباس ، وهران، معسكر خاصة هذه الأخيرة وهو ما تشير إليه الأرقام فمساحة الكروم " بمعسكر سنة 1938 حوالي 21823 هكتار ووصل الإنتاج حوالي 625.608 هكتولتر[60].

وتضاعف هذا الإنتاج سنة " 1954 حوالي 1.130.100اهكتولتر ومردود الهكتار الواحد حوالي 48.37 هكتولتر /هكتار " [61].

وقد حفزت الحكومة الاستعمارية هذه الزراعة وشجعتها بكل الوسائل خاصة الحكومة العامة بالجزائر ، في سنة1947 أصدرت قرارا في حالة وجود أي ضـرر يلحق بمحاصيل الكروم فالولاية العامة تتكفل بتقديم المساعدات المادية " [62].

كما أكد مجلس الوزراء للحكومة الفرنسية على ضرورة تهيئة الظروف المناسبة لتنشيط زراعة الكروم " وقد خرج المجلس بمجموعة من القرارات ومنها الاقتراح الذي قدمه PRDU DHOMME مدير

مصلحة الفلاحة العامة والذي طلب بتوفير الإمكانات المادية والتقنية والتجهيزات من أجل رفع الإنتاج حتى يكون له دور اقتصادي وإجتماعي " [63] .

ولقد حث " قانون مارتان 1946 الخاص بالجانب الفلاحي على ضرورة الاهتمام بالزراعة وذلك من خلال تنظيم عمليات السقي والرعي وتخصيص الأراضي المروية للزراعة الكثيفة ، خاصة زراعة الكروم وتهيئة مساحة مناسبة لها"[64]

وحولت الحكومة الاستعمارية معظم الأراضي الخصبة إلى زراعة الكروم ، وهو ما كان يتعارض تماما مع الاقتصاد المعيشي التقليدي للجزائريين الذي كان يعتمد على زراعة الحبوب ، وجاء في جريدة البلاغ فيما يخص هذا الموضوع " أن كل أمة ستحاول جهدها أن تزرع ما تحتاج إليه من المواد الغذائية ولكن تصبح سياسة خاطئة إذا كان هذا العمل معناه إرغام الأرض على إنبات زرع لا تصلح له تربتها ومناخها " [65] ، وكانت الحصيلة الإجمالية لإنتاج الخمور سنة1954 :"مقاطعة الجزائر:6.170.966هكتولتر، وهران: 11.907.418هكتولتر، قسنطينة : 1.218.871هكتولتر " [66] . وهذا ما يؤكد اهتمام الحكومة الفرنسية بالجهة الغربية لإنتاج الخمور .

وللإشارة فإن برامج الحركة الوطنية قدمت في مطالبها ، إلغاء زراعة الكروم.

الهوامش

1- Ali Merad, Le Réformisme musulman en Algérie de 1925-1940 (Mouton, Paris, 1967)p.304

2- عبد جيد مزيان ، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع الاجتماعي (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1983) ص 262 .

3- بورد الجيلالي صاري ومحفوظ قداش " أن عملية المصادرة كانت على الشكل التالي مصادرة الأوقاف بقرار مارس 1833والذي أمر كل المالكين والحائزين والمجموعات الدينية بأن يسلموا سندات ملكيتهم إلى الإدارة و الأملاك العقارية في أجل محدد ، ومصادرة أملاك البايلك وجرى إبعاد الفلاحين عن أراضيهم أكثر من 5232أسرة من الريف وقد صادرت الحكومة الاستعمارية من منطقة وهران 10000هكتار " الطريق الإصلاحي والطريق الثوري " (المؤسسة الوطنية للكتاب 1987) ص 124.

4- أراضي الأوقاف : أوقف الشيء ، ووقف عدم المساس به وعدم استغلاله لأنه أصبح من غير ملكه ، كأن نقول هذه الارض جعلتها وقفا لله ، وتكون في شكل عقارات مأخوذ من مرجع الأحكام الشرعية عبد السلام هارون ص 232.5-

5- جريدة البلاغ : 07 سبتمبر 1945 .

6- Abdelghni Mergherbi, La paysannerie Algérienne face à la colonisation (ENAP, Alger, 1973)p72

6- جريدة البلاغ :07 سبتمبر 1945

-7 Abdelghni Mergherbi, Ibid, P94

-8 L'entente 29 juin 1938

-9 120 95 Cotation 3H 26 Syndicats agricoles 1905-1960

-10 Liberté 30 juin 1946

11- الأمة 20اوت 1935

-12 Annuaire statistique,premier volume 1939-1947-P137

13- أورد يحي بوعزيز " إنه تم تأسيس شركات الأهالي للاحتياط بمقتضى قانون صادر سنة 1893 وتحولت هذه الشركات إلى بنوك حقيقية لا تمنح القروض للفلاحين الذين ليس باستطاعتهم الوفاء بالتزامات الدين ، بل تمنح الديون إلى كبار المستثمرين الذين بحوزتهم أراضي زراعية شاسعة وبإمكانها ضمان فائدة الدين " سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954 (ديوان المطبوعات الجامعية) ص24.

14- جاء في افتتاحية جريدة الأمة 02أوت 1935 مقال تحت عنوان " حول التغيرات المالية الكبرى " إن حكومة لافال فرضت ضرائب استثنائية على كافة الشعب خاصة الفلاحين "،

ويفهم من هذا المقال أن المصادر المالية الموجهة نحو قطاع الفلاحة كانت تأتي عن طريق الضرائب والرسوم المختلفة التي كان يتحمل عبئها الفلاح البسيط .

15- يورد Abdelghani meghrebi " أن القوانين الفرنسية أصبحت أكثر فضاعة ، قبائل بأكملها تفككت خاصة نتيجة القانون المجحف الصادر سنة 1885 الذي فصل الغابة عن الفلاح الجزائري " p80 Ibid

16- Annuaire statistique,premier volume 1939-1947-P145Code de L'Algérie Annoté II Janvier 1947.

17- Histoire de (ENAL,Alger 1996) P7.
Benjamin Stora , l'Algérie coloniale

18- جاء في La revue Africaine. "تم تكوين مساحات زراعية متنوعة مساحات أكثر من 100هكتار وتمثل 10/1 من المساحة الإجمالية ومساحات متوسطة من 50 إلى 100هكتار وتمثل 10/2 من المساحة الإجمالية ومساحات صغرى اقل من 50 هكتار وتمثل 10/7من المساحة الإجمالية وظهرت الإستصلاحات الكبيرة في منطقة السيق وتم إنجاز وبناء السدود كسد الهبرة وميناء جديوة و واد المفروش والتافنة أما المناطق الجنوبية من الجهة الغربية خصصت للاستغلال الغابي على مساحات كبيرة ونزع الحلفاء والرغبة ، كذلك في زرع أشجار الكروم " Année1939 p 392 .

19- R.A . ibid

20- Revue Africaine1939Page408

21- Affaires musulmans cotation I19. 4482

22- L'Echo D'Oran 16 Mai 1947

23- يورد أندري بربنان و أندري نوشي وايف لاكوست أنه : " صدرت خلال القرن 19 1873 والذي Warnier ميلادي مجموعة من القوانين ضلت سارية المفعول كقانون يبيح التصرف في الملكية الزراعية بالجزائر و يقضي مصادرة أراضي الأراضي و منحها إلى المستوطنين و قانون 1887الذي يبيح توغل الأوربيين إلى أراضي العرش بحيث تم انتزاع أكثر من 159605هكتار، و بالإضافة إلى الممتلكات التابعة للبلدية و التي بلغت 59734هكتار و طبق القانون على أكثر من 318قبيلة و قانون 1878الخاص بتوطين الكلون في الأراضي الخصبة وتشجيعهم ماديا بحيث منحت للمستوطنين سنة 1900 أكثر من 687 ألف هكتار وقانون 1875 الذي يفرض على القبائل غرامات مالية وقانون الذي يخص نظام الغابات وقانون 1904 والذي يقضي ببيع الأراضي بأسعار Jounart موحدة وبالمزاد العلني "الجزائر بين الماضي والحاضر(ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – 1984) ص 364- 365.

24- يذكر الجيلالي صاري ، محفوظ قداش : " أنه تضاعف عدد القرى في عهد الحكم المدني ففي سنة 1882 حوالي 197 قرية استيطانية على مساحة زراعية أكثر من 330 ألف هكتار ومنحت هذه الأراضي بالمجان وهي في الأصل كانت تابعة للقبائل وتضاعفت عملية المصادرة مع بداية 1900 أكثر من 957 ألف هكتار وتزامن هذا مع الإستطان الحر" ص 124 . Ibid

25- B.P 193 Annuaire des Organismes Profissionels Algériens 1962.

26- الجيلالي صاري ، محفوظ قداش ص:125.

27- 5063 Cotation 3H55. Crédits de chômage 1959 réparation au commune.

28- الجيلالي صاري :"الأرياف الجزائرية عشية الثورة "الثقافة عدد183كتوبر 1984.

29- حسب شهادات تاريخية لمجاهدي المنطقة السابعة الولاية الخامسة ،و الخماس هو الذي يأخذ خمس الإنتاج ،شهر أوت 2000.

30- - مقابلة شخصية مع مجاهد من منطقة آفلوا يذكر : "أن المجتمع الجزائري الريفي تعرض للأمراض شتى منها الجرب ،التيفوس ،و انتشار القمل خلال حرب التحرير "،شهر جوان 2000.

31- Dépôts de l'assemblé algérienne 1955,Imprimerie officielle du gouvernement général de l'Algérie ,séance des 21 Mars 1955.

32- البصائر :1947/10/27.

33- - جاء في البصائر العدد 174بتاريخ 19جويلية 1939 :"قرار 08 مارس المشؤوم القوانين بين الوضع و التطبيق ":تضمن هذا الموضوع مطالب قدمها الدكتور بن جلول تعالج "رفض قرار 08 مارس 1938 ، ضد التعليم العربي الحر و ضد النوادي و رفع عدد النواب المسلمين العرب ،و إصدار قانون دولي لتمكين الجزائريين من حق النيابة طبق مشروع فيولان،و علاج الزراعة بما تتضمنه من قضايا كالفلاح ووضعية الرعي".

34- Les Associations Agricoles T: 01 Loranie,L.fouque à Oran le : 27Oct 1956 P1035

35- أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسليمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر - (المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985)ص 81.

36- Code de L'Algérie Annoté II1947.

37- عبد اللطيف بن أشنهو ،تكون التخلف في الجزائر(الجزائر ش،و،ن،ت، بدون تاريخ) ص443

38- 'écho D'Oran 27 février 1947.

39- الجزائر الجديدة جانفي 1949.

40- جريدة البلاغ 16 جوان 1944

41- الجيلالي صاري ،الأرياف الجزائرية عشية الثورة (الثقافة).Ibidem

42- مقابلة شخصية لأحد الفلاحين بمنطقة تيارت كان يعمل كخماس في مزرعة لأحد الكولون Garcia في ملاكو و لقد ورد إسمه في جريدة L'Echo D'Oran كمنظم لل:"C.G.A"في تيارت ،شهر اوت 2000

43- جمال قنان ،قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر (منشورات المتحف الوطني للمجاهد بدون تاريخ)ص210.

44- 5063 Cotation 3H55.Crédits dechomage 1959 réparation au communes.

5063 Cotation 3H55.Ibid . -45

46- الجيلالي صاري ،الأرياف الجزائرية عشية الثورة (الثقافة) .

47- جريدة الجزائر الجريدة شهر أفريل ،ماي 1949.

48- عبد اللطيف بن أشنهو ،ص444.

49- يورد أحد مناضلي الحزب الشيوعي و هو شباح الملكي "أن الحكومة الاستعمارية تسعى إلى تفكيك إتحاد الفلاحين حتى يتسنى لها استغلال ماتبقى من موارد" الجزائر الجديدة جانفي 1949.

L'Entente 03 Aout 1939 -50

Liberté Octobre 1948 -51

52- جريدة البصائر 22 نوفمبر1948د.

53- وردت مجموعة مقالات تدعو إلى ترابط المجتمع الجزائري في إفتيتحيات جريدة:

La Nation Algérienne Nov+Dec 1953-Janvier 1954. -54

55- أزغيدي محمد لحسن،مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962(المؤسسة الطنية للكتاب)ص 24.

-565063 Cotation 3H55. Ibid. -56

57- شارل روبير أجيرون ،تاريخ الجزائر المعاصرة (ديوان المطبوعات االجامعية، الجزائر1982)ص124 ، ترجمة عيسى عصفور.

Les Association agricoles T:01L'oranie,Ibid P61 -58

Annuaire statistique premier volume,1947 P137. -59

A.S 1947, Ibid -60

A.S. 1954, ibid -61

Code de L'Algérie Annoté tome 2 1917 -62

L'echo D'Oran 12 Mars 1947 -63

64- الجزائر الجديدة شهر جويلية 1946

65- البلاغ 02 ماي 1946

La Ttribune agricole,15 Dec 1954. -66

دور الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر وفي تنظيم المستعمرة*

أ. أحمد شقرون

قسم الترجمة جامعة الجزائر

* **Source :** Guy Pervillé, « Le rôle de la colonisation de peuplement dans la politique de la France en Algérie et dans l'organisation de la colonie », in Actes du colloque Colonies, territoires, société, , l'enjeu français, Ed. L'Harmattan, Paris, 1996.

ملخص

إن معيار الاستيطان الاحتلالي قد أهمل على العموم، بل أفرغ من مفهوم الاحتلال كما هو متعارف عليه اليوم في فرنسا.

هذا مع العلم أن الجزائر كانت من أهم مستعمرات الاستيطان الأوربي وأندرها، خلال الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية الثانية، من 1830 إلى 1962.

لقد بالغ مؤسسو المستعمرة في الاعتماد على الاحتلال الاستيطاني للسيطرة على الأراضي الجزائرية واحتواء أهلها، إلاّ أنّ الحيوية الديمغرافية لهؤلاء، رغم الوفايات والحروب، فنّدت نظريات المستعمرين "الاستيطانيين" وأحبطت حساباتهم. فالاحتلال الاستيطاني فشل كما فشل الاحتلال العسكري. هذا ما يتناوله هذا المقال المترجم.

عوامل الاستيطان في الجزائر:

هل كانت فرنسا في حاجة إلى استيطان الجزائر في القرن التاسع عشر، وهل كانت قادرة على ذلك؟ إن المعطيات الديمغرافية تستوجب إجابة بالنفي. لقد أبدت فرنسا، منذ بداية توسعها البحري في القرن السادس عشر، رغبة في إرسال مهاجرين وراء البحر أقل عدداً من أية دولة أوربية أخرى[1]. الانخفاض المبكر لمعدّل الولادات، عقب 1815، سرعان ما حرمها من كلّ فائض من شأنه تدعيم تيّار ملحوظ للهجرة وأن معظم الفئة القليلة من

المهاجرين توجهت صوب الولايات المتحدة والدول الحديثة للعالم الجديد.

إن الاستيلاء على الجزائر، من قبل حكومة الاستعراش (مملكة البوربون) في 5 جويلية 1830، لم يحمل في طياته مشروعا مسبقا للضم والاحتلال.

فهذا الاحتلال ناتج عن سياسة النفوذ الدّولي والسّياسة الداخلية الفرنسا[2]. إن ملكيّة جويلية، الناتجة عن معارضة غزو الجزائر"المُنْهِك للحُريّات"، لم تتجرأ بدورها على التخلي عن ذلك لنفس الأسباب.

فقد انتظرت إلى غاية جويلية 1834 لتعلن عن ضمِّ المحطات الفرنسية في شمال إفريقيا، مع الرغبة في الاكتفاء بـ"احتلال جزئي". غير أن الفشل في "السيطرة غير المباشرة"، على القادة المحليين قد أجبَرها، في ديسمبر 1840، على الاختيار بين الاحتلال الكلّي أو الانسحاب الكلّي (الذي قد لا يتحملّه الكبرياء الوطني).

ورغم هذه التردّدات الطويلة، توجّه مهاجرون فرنسيون صوب الجزائر منذ 1830. وكانوا يتكونون في معظمهم من مضاربين بالممتلكات المهجورة ومن أصحاب المتاجر والمزارعين. غير أنه كان يوجد بعض المقاولين الحقيقيين للاستيطان، هؤلاء

"المعمرون ذوو القفّازات الصفراء"* أو البورجوازيون الرأسماليون، الذين أقاموا عائلات من الفلاحين الأوربيين إلى جانب مزارعين عرب (métayers arabes)، وحاولوا، تكييف النموذجين العتيقين للإقطاع والاستثمار الزراعي في الجزائر. غير أن هذا الاستيطان في ضواحي مدينة الجزائر كاد أن يقضي عليه الأمير عبد القادر بهجوم 1939.

إن قرار الاحتلال الكلي للجزائر، المتخذ في ديسمبر 1840، هو الذي دفع بالدولة الفرنسية إلى تنمية الاستيطان بصفة منتظمة عن طريق إقامة قرى لفلاحين فرنسيين على أراض عمومية. وكما شرحه الجنرال بيجو (Bugeaud)، فإنه لا يمكن احتلال الجزائر إلا "بالسيّف والمحراث"[3]: إن إقامة أكبر عدد ممكن من الفرنسيين كان السبيل الأوحد للحفاظ على الغزو دون الإبقاء الدائم على ثلثي الجيش الفرنسي. كما كان أحسن السّبل لاستثمار المستعمرة وإعطائها، بالتّالي، الهدف الإيجابي الذي كانت تفتقر إليه!

---

* : أرغمت الثورة الفرنسية المصادفة لغزو الجزائر (1830)، عددا كبيرا من الاستقراطيين المعارضين لها الثورة على الفرار إلى الجزائر حيث بادروا إلى إنشاء عدّة مزارع بأراضي متيجة الخصبة. وقد أطلق عليهم الجنرال بيجو هذا الإسم استخفافا بهم، وقد غادروا الجزائر في مطلع القرن العشرين، لاسيما تحت تأثير اليسار الفرنسي (المترجم).

وفضلا على ذلك فإن الأمر كان يقتضي أن تمتلك فرنسا وسائل وسبل استيطان الجزائر، بإرسالها مهاجرين يضاهي عددهم أو يزيد عدد السكان الأصليين (المقدرين من قبل المؤرخ غزافيي ياكونو "Xavier Yacono" بثلاثة ملايين، في 1830). كانت السلطات الفرنسية تتمنى إعادة تحويل، إلى الجزائر، المهاجرين الفرنسيين والأجانب الذين كانوا يبحرون من الموانئ الفرنسية نحو العالم الجديد، لاسيما وأن التضخم النّسبي لسكان الأرياف، والتوترات الاجتماعية الشديدة الناتجة عن الثورة الصناعية، كانت تبعث على الاعتقاد بأن فرنسا في حاجة إلى متنفّس (exutoire) لفائضها من السكان. وعقب الأزمة الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية لعام 1848، أقامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الثانية 20.000 مهاجراً في الجزائر (أغلبهم من العمّال البارسيين البطالين) والذين لم يستقر منهم سوى النّصف.

غير أنّه بعد ذلك بقليل، أدى رجوع الازدهار الاقتصادي، ابتداءً من 1852، إلى تبديد ظاهرة الفائض السّكاني (surpeuplement). لقد بينت مقارنة نتائج الإحصاء لعامي 1846 و 1856 أن عدد السكان الفرنسيين قد توقّف عن النمو بسبب عوامل الأزمات الاقتصادية، الحروب، وأثار وباء الكوليرا على نسبة الولادات والوفيات. فالسكان الأوربيون القليلون المقيمون في الجزائر (حيث لأول مرّة، فاق معدل الولادات على الوفايات)،

كانوا يتكوّنون من عدد مماثل من الأجانب والفرنسيين. فالسؤال الذي كان يمكن طرحه آنذاك هو: هل ستصبح الجزائر فرنسية في يوم من الأيام؟

لقد شكت بعض الشخصيات النيّرة في ذلك. في 1860، قدم نابوليون الثالث إلى الجزائر للإعلان أن واجب فرنسا الأول هو العمل على سعادة الثلاثة ملايين من العرب. لقد أقنعه العديد من المستشارين "أصدقاء الأهالي" من ضمنهم إسماعيل عربان (Ismaïl Urbain) — بأن الجزائر لا ينبغي أن تكون مستعمرة، بل "مملكة عربية"، وإن الاستيطان يجب أن يكون محدودا لأن "الفلاح الحقيقي في الجزائر، والمزارع هو الأنديجيني (ابن البلد)، فالاستيطان الرّيفي هو مفارقة مزدوجة، سياسية واقتصادية"[4]. لقد فضّل الامبراطور الاستيطان الرأسمالي الكبير على الاستيطان الصغير المدعّم من قبل الدولة، وأوصى بمزج المصالح الفرنسية والأنديجينية.

إلا أن سياسته أثارت معارضة شديدة من قبل "**الاستيطانيين**" (colonistes)، دعاة الاستيطان غير المحدود والذّين ضمّوا إلى قضيتهم كل المعارضين للنظام (من جمهوريين، ليبراليين وكاثوليكيين). إن الصحافي الليبرالي، بريفوست برادول (Prévost-Paradol)، الذي استحوذت عليه فكرة التراجع الديمغرافي لفرنسا قد توصّل بغرابة، في 1868، إلى أن السّكان في حاجة إلى أراض (espaces)

للتكاثر. ففي كتابه "فرنسا الجديدة"[5]. يرى أنه من الملحّ أن "توضع في إفريقيا قوانين تنصّ كليًا على توسع الاستيطان الفرنسي، وترك العرب فيما بعد، يخوضون معركة الحياة، بصفة متكافئة. لا ينبغي أن تكون إفريقيا محطّة (comptoir) مثل الهند، ولا ثكنة وميدان لتدريب جيوشنا، ولا أكثر من ذلك حقلا للاختبار "للناسّ الخيّرين" (philanthropes). إنّها أرض فرنسية ينبغي الإسراع في إعمارها وامتلاكها وزرعها من قبل الفرنسيين، إذا أردنا يوما أن تكون إلى جانبنا في تدبير الشؤون الإنسانية".

وحسب أحد منظري "الاستيطانيين" أمثال الدكتور وارنيي (Warnier) والاقتصادي جول دوفال (J. Duval)[6]، فإن الاستيطان ظاهرة تاريخية حتمية وقانونا طبيعيًا (قانون "الصراع من أجل الحياة") يحكم على **"الأجناس السفلى"** بالزّوال أمام **"الأجناس العليا"**، مثل ما هو عليه في أمريكا الشمالية أو أستراليا.

إن انخفاض عدد السّكان المسلمين المسجل في الجزائر 2.732.851 نسمة، في 1861، إلى 2.652.072 في 1866، و 2.125.052، في 1872 (عقب عدة سنوات من المجاعة التي تبعتها الانتفاضة الكبرى* في 1871)، قد يدعّم هذا الرأي.

منذ مارس 1870، تركت حكومة إميل أوليفيي (E. Ollivier) العنان للهيئة التّشريعية لإدانة سياسة "المملكة العربية".

---

* : يتعلق الأمر بثورة المقراني (المترجم).

لقد وجدت سياسة فرنسا الجزائرية من جديد المبدأ الذي قامت عليه من 1840 إلى 1860 والمتمثل في ادماج الجزائر عن طريق الاستيطان. بعد ذلك، جاءت الجمهورية الثالثة –وارثة الجمهورية الثانية، التي أعلنت الجزائر جزءا من التراب الوطني [الفرنسي] بدستور 1848-   والذي كرّسته بصفة دائمة. وعلى مدى 70 سنة، عجزت على تكييف سياستها الجزائرية مع التطور المفاجئ للأحداث.

النتائج: "أرض فرنسية، مأهولة، مملوكة ومزروعة من قبل الفرنسيين؟".

كانت تقوم السياسة "الاستيطانية" على المسلّمة (postulat) التي تقول أن السكان الفرنسيين يمكنهم أن يصبحوا أغلبية في الجزائر. إلاّ أن الأحداث فنّدت هذه الأخيرة. صحيح أن عدد السكان الفرنسيين قد تضاعف أكثر من 10 مرات بين 1856 (92.750 نسمة) و 1954 (قرابة المليون نسمة)، غير أن نصف هذه الزيادة يعود إلى إدماج المهاجرين الأجانب وأطفالهم. لقد كانت الجزائر، منذ 1830، مستعمرة أوروبية أكثر منها فرنسية. في عام 1851، فاق عدد السكان الفرنسيين، قليلا، عدد الأوروبيين. ليتوقّف في عهد الإمبراطورية الثانية. إن التجنّس التلقائي للأطفال المولودين فوق الأراضي الفرنسية (قانون 26 جوان 1889) هو الذي وحده سمح للسكان الفرنسيين باستيعاب السكان الأجانب. إن

عدَد السكان المدعوون بالأوروبيين (الذين يشملون المواطنين الفرنسيين والأجانب الأوروبيين، غير المجنسين، فضلا عن اليهود المجنّسين جماعيا بمرسوم كريميو الصّادر في 24 أكتوبر 1870، وبعض المسلمين الذين اختاروا الجنسية الفرنسية الكاملة) قد تضاعف من سنة 1866 (250.000 نسمة) إلى سنة 1891 (500.000)، وتضاعف مرّة أخرى من 1891 إلى 1954.

وهكذا ينشأ "شعب جزائري" (الذي لم يطلق عليه بعد، إسم "الأقدام السوداء") والذي طالب بعض عناصره بـ "جزائر حرّة" ضد تحرّر اليهود الجزائريين وضد وصاية الوطن الأم، في نهاية القرن التاسع عشر. غير أن تطور النّسبة العددية بين "الشعب الجزائري". والسّكان الجزائريين قد أجبر هذه الوطنية الاستعمارية على الذّوبان في الوطنية الفرنسية[7].

وعليه، وخلافا للتوقعات، فإن عدد السكان المسلمين أخذ في الازدياد باستمرار (ولو بصفة غير منتظمة) ابتداء من إحصاء 1876.

لقد أدرك هذا العدد مستوى 1861 منذ 1881، ليتضاعف نصف قرن من بعد، في 1931. لقد ازداد عدد السكان المسلمين ليعادل ويفوق عدد الأوروبيين الذين استفادوا من نزوح (flux migratoire) هام إلى غاية بداية القرن العشرين. وعليه فإن نسبة السكان الأوروبيين بالنسبة لمجموع سكان الجزائر، بعد أن

انتقلت من 0٪ إلى 10٪ ما بين 1830 و 1870، ازدادت ببطء لتبلغ أوجّها (14٪) في إحصاء 1926، وتنخفض بعد ذلك، بوتيرة أكبر، لبلوغ 10٪ في 1954.

من الجدير ذكره أن العديد من المؤلفين **"الاستيطانيين"** لم يقرّوا بهذه الحقيقة البديهية، في أول الأمر، معلّلين ارتفاع نتائج الإحصاءات بتحسين في دقّتها (التقريبيّة، في الواقع، إلى غاية 1936).

إن الطّبيبين طرابو وبطانديي (Trabut et Ttrabandier)، الأستاذين بمدرسة الجزائر العليا للطب، كانا يلحّان، إلى غاية 1898 على: **"أن الكسل المألوف للشعب العربي سيحكم عليه عاجلا أم آجلا بالزّوال أمام الأجناس الأكثر نشاطا"**.

وعلى العكس، غيّر، فيما بعد، **"الاستيطانيون"** حجّتهم. فالجغرافي إميل فليكس روتييي (Emile-Félix Goutier) المتتبع لـ تطور الجزائر، من 1830 إلى 1930"[8]، قد جعل من الازدياد التزامني للسكان الأوروبيين والمسلمين دليلا قاطعاً على مزايا الاستيطان الفرنسي، الذي، "بدون شعور منه"، خلق شروطاً لتكاثر الأهالي، وذلك، على خلاف الاستيطان الأنغلوسكسوني في أمريكا الشمالية وأستراليا.

وعلى مستوى السّيطرة على الأراضي، على أية حال، فإن ستيطان الجزائر كان فاشلا، إذ أن معظم السكان المهاجرين

استقروا في المدن. ورغم سياسة انتظامية للاستيطان الريفي عن طريق إنشاء القرى، فإن سكّان المدن (المحدّدين، منذ 1926، بقائمة الـ "46" بلدية الأكثر كثافة) قد تدعّموا بنسبة 60٪ في 1871، 71,4٪ في 1926، وبـ 80٪ في 1954. لقد ازداد عدد سكان المدن من الأوروبيين، رغم ذلك، بالتفوق العددي إلى غاية 1906، ليبلغ أقصاه في 1926، قبل أن يتراجع. منذ ذلك التاريخ، وجِدَت عدّة قرى شبه خالية من المعمّرين بحيث أُعيدَ إعمارها من قبل الأهالي. ترَكّزت إقامة الأوربيين بصفة متنامية في المدن، لاسيما في المدن السّاحلية، وعلى وجه الخصوص في الشّق الغربي من البلاد.

سيمكنهم هذا التجمّع من العيش لفترة طويلة فيما بينهم والاعتقاد بأنهم بين ذويهم في مقاطعة فرنسية. لكن بعد الحرب العالمية الأولى، لاسيما بعد 1930، توجّه فائض السكان من المسلمين نحو المدن وأحاطوها "بمدن قصديرية" غير صحية (insalubres). في 1926، كان الأوربيون لا يزالون يمثلون نصف مجموع سكّان المدن. لكن منذ 1931، لم يمثلوا الأغلبية إلاّ في تجمعات مدن وهران (78,7٪)، سيدي بلعباس (66,4٪)، الجزائر (66,4٪) وعنّابة (55,4٪). في 1954، أصبحوا لا يمثلون سوى ثلث سكّان المدن مع أغلبية طفيفة في مدينة وهران.

إن الانتصار الوحيد للاستيطان الفرنسي في الجزائر هو، بدون جدال، وضع اليد على الأملاك ومحاصيلها. منذ حوالي قرن،

شجَعت السّلطات الفرنسية مصادرة الأراضي من طرف المواطنين الفرنسيين، بتوسيع الأملاك العمومية على حساب الملكيات الأهلية من أجل إعادة توزيعها على كبار المعمرين الفرنسيين وعلى صغار المعمرين المجمّعين في القرى، وبالعمل على تيسير تكوين الملكية العامة، والقضاء على الشيوع والصّفقات العقارية.

بفضل الاستيطان الرسّمي والصفقات الخاصة، اتّسعت رقعة الملكية الاستيطانية حتى غاية 1938، لتنخفض قليلا فيما بعد. بانطلاقها من 480.000 هكتار في 1870، بلغت هذه الأخيرة 2.345.000 في 1930 و2.726.700 في 1950؛ بينما بلغت الملكية الخاصة للأهالي 7.562.977 و 7.349.100 هكتار.

إن نسبة المساحة الفلاحية المستحوذ عليها من قبل المعمرين (حوالي 25٪) قد تبدو معقولة إذ أغفلنا أنّ هؤلاء لا يمثلون سوى 2٪ من مجموع الفلاحين في 1950. فبينما كان عدد الممتلكات والمزارع الأوروبية في انخفاض، كان عدد الملاّك المسلمين في ازدياد (فيما يخص مساحة محدودة). ونتيجة لذلك، فإن معدل المساحة للمزرعة الأوروبية كان يفوق 10 مرات معدل المزرعة الأهلية في 1950 (127,76 هكتارا و 11,65 هكتارا).

إن عدم المساواة في اقتسام الأراضي كان أكثر جلاءً في بعض نواحي الاستيطان المبكر، لاسيما الأكثر خصوبة. وحسب الجغرافي هيلدبار إيسنار (Hildebert Isnard)، فإن روَابي الساحل

الجزائري كانت شبه فارغة من السكان الأهليين بين 1840 و 1854. وبعد مرور قرن من الزّمان، أصبح الأوروبيون والأهالي يملكون على التوالي 85٪ و 15٪ من مجموع الأملاك المحجوزة[9]. كما أن 60٪ من أراضي متيجة (عالية الخصوبة) انتقلت إلى أيادي المعمرين.و في مقاطعة عين تيموشنت، بناحية وهران، كان الأوروبيون يملكون، في 1960 ، 65٪ من الأراضي الفلاحية و 90٪ من أحسن الأراضي المخصّصة للزراعة الأحادية للكروم، بينما لا يمثلون سوى 15٪ من السكان[10].

إن الفلاحة الأوروبية، المدّعمة بالأجهزة والعتاد، كانت تنتج معظم المنتجات الفلاحية (55٪ من الإنتاج الحيواني والنباتي و 66٪ من الإنتاج النباتي للجزائر في 1950) بالإضافة إلى المنتجات المسوّقة (مجموع الخمور).

كانت فئة قليلة من كبار وصغار الملاّك المسلمين تضاهي المعمرين. غير أن طبقة الفلاحين الصّغار المحرومين من التعليم، القروض والتجهيزات، كانت تعيش في بؤس متنام على قطع أرضية صغيرة، كما أجبر أفرادها على العمل كمزارعين "بالخمّاسة" أو كزراعيين في المزارع الكبيرة (للمسلمين أو الأوروبيين). إن استعانة المعمرين باليد العاملة الأهلية كان مألوفا في الأملاك الكبيرة منذ بداية الاحتلال. إن تأخر تعميمها يعود إلى الرغبة في ترقية الملكية العائلية الصغيرة واللّجوء إلى أجراء إسبان وإيطاليين. غير أن هذا

التعميم قد فرضه تمركز الملكية الاستيطانية ونزوح سكّان الريف الأوروبيين قبل أن تحدّ مكْننة الأملاك الكبيرة من استخدام العمّال الأهليين. من المبالغ فيه الاعتقاد بأن الاستيطان قام، دوما وفي كل مكان، على استغلال مطرّد لهذه اليد العاملة الرخيصة، بل تكيف مع التطور غير المتوقع للسّكان المسلمين. إلاّ أنه يبقى صحيحا أن استحواذ المعمرين على جزء غير متناسب (disproportionne) من الأراضي الجزائرية قد خلق علاقات الهيمنة والتّبعيّة بين فئتي السكان المتجاورين.

إن الوضعية الاستيطانية الجزائرية كانت النتيجة الشبه إرادية لِتَدَخُلِيَّة عشوائية (interventionnisme inconsidéré)[11].

إن التوهم بأن الاستيطان يكفي لجعل الجزائر فرنسية قد تسبب في عواقب سياسية وخيمة، كما كتبه بحقّ فرحات عباس في "بيان الشعب الجزائري" (10 فيفري 1943): "إن إقامة هؤلاء الأوروبيين تعدّ السّمة الرئيسية لتاريخ الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي. إن الجزائريين، أي العرب- البربر، يحتلون الدرجة الثانية بالنسبة لانشغالات السلطات العمومية"[12].

إن التحذيرات التي عبّرت عنها العقول النيّرة، مثل ألكسي سدي طوكفيل (Alexis de Tocqueville) منذ 1857، (على أساس طريقتنا في معاملة الأهالي يتوقّف، بصفة خاصة، مستقبل هيمنتنا في إفريقيا")[13]. ويقول بول لورغوس- بوليو في 1897 ("إنّ الشيء

المتأكد منه هو النمّو الكبير للسّكان الأهليين في الجزائر. إن أكّدنا على هذه الأرقام فلأنها هي التي يجب عليها أن تملي علينا أسلوب إدارتنا. [...] فعلينا أن نستميل العرب قبل فوات الأوان..."[14]. هذه التحذيرات لم تؤخذ في الحسبان.

لقد استطاعت فرنسا أن تعزز مستعمرتها بالتّجنيس التلقائي لأبناء الأجانب المولودين في الجزائر، و"بالفَرْنَسَة" الجماعية (La francisation en bloc) لليهود الجزائريين (رغم معارضة تيار عنيف "مضاد لليهودية" الذي نجَح مؤقتا من 1940 إلى 1943). غير أنها لم تفلح في إضفاء مضمون سياسي على الجنسية الفرنسية الممنوحة، منذ 1865، إلى الأهالي المسلمين. إن "التجنيس"الفردي، أي اكتساب المواطنة الفرنسية التي تقتضي التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية أو الأعراف القبائلية، قد اعتبر بمثابة رِدَّة (كُفر) أو جحود، ولم يجذب سوى بعض الآلاف من الأشخاص (حوالي 10.000، بما فيهم العائلات، في 1962). إنّ الإصلاحات التي كانت تسعى لمنح الحقوق السياسية لبعض الفئات النخبوية دون التخلي عن قانونهم للأحوال الشخصية، أولا في هيئة انتخابية خاصة لانتخاب ممثلين عن الأقلية في المجالس المحلية، ثم في نفس الهيئة للمواطنين الفرنسيين، قد تأخرت بسبب معارضة منتخبي المستعمرة، الذين كانوا يخشون على امتيازاتهم وعلى السيادة الفرنسية في حالة اعتماد قانون العدد (La loi du nombre).

أخيرا، في 1943، أدان "بيان الشعب الجزائري"، الموقّع من قبل غالبية المنتخبين المسلمين، أدان رسميا السياسة الاستعمارية والاندماجية الزائفة التي تحابي السكان الأوروبيين. لقد طالب البيان بإقامة دولة جزائرية بمشاركة مباشرة وفعّالة للعنصر المسلم. لقد رفضت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، برئاسة الجنرال ديغول*، العدول عن مبدأ الجزائر فرنسية، إلاّ أنها حاولت، لأول مرّة، تجسيد هذا المطلب على أرض الواقع بواسطة سياسة شاملة، تهدف في ذات الوقت، إلى إرضاء المطالب النخبوية والعمل بسرعة على رفع الظروف المعيشية للجماهير إلى مستوى يضاهي مستوى فرنسي الجزائر وفرنسا[15].

كانت هذه الفرصة الأخيرة لسياسة الاندماج، لكنها جاءت متأخرة. إن الأولويات المالية لفرنسا وتسارع النمو الديمغرافي للسكان المسلمين قد حال دون نجاح هذه الأخيرة في صدّ الجماهير [المسلمة] عن الرّوح الوطنية الجزائرية.

---

* : عقب عودته إلى باريس من زيارته الاستطلاعية إلى الجزائر في 06 جوان 1958، أباح ديغول لرئيس ديوانه، آنذاك، بيار لفران (Pierre Lefran): "يستحيل علينا الاحتفاظ بالجزائر، صدّقني فأنا الأول من يحوز في نفسه ذلك، لكن نسبة الأوربيين ضعيفة جدا" كما صرّح للنائب الديغولي آلان بيرفيت (Alain Peyrfitte)، سنة من بعد (09 مارس 1959)، حول معارضته وتخوّفه من اندماج المسلمين وإقامتهم في فرنسا:
« Mon village ne s'appellerait plus Colombey-Les Deux-Eglises mais Colombey-Les Deux-Mosquées ! ».(جريدة "لوموند"، 2004/10/31) (المترجم).

عندما أثارت الحرب الجزائرية الشكوك حول إمكانية اندماج هذا البلد النّامي في فرنسا[16] ظهرت مشاريع فدرالية ما بين المجموعات القائمة على الأقاليم (مثل القانون – الإطار لـ 1957 – 1958)، كما ظهرت خطط للتقسيم (خطط هرسان* Hersant في 1957، بيريفيت Peyre fitte، في 1961)[17]، حيث اعتبرها بعض عناصر المنظمة المسلحة السرية (O A S)، المخرج الأخير في 1962. وفي واقع الأمر، فإن أي "حلّ إسرائيلي" أو "جزء من الإقليم الوهراني" (Réduit oranais) لن يكون قابلا للحياة: إن النمو الضعيف للسكان الأوروبيين يحكم عليهما بالفشل المسبق. وحسب نتائج إحصاء 31 أكتوبر 1954، يظل عدد السكان الأوروبيين متفوقا قليلا في دائرة وهران (50,7٪)، ومتقاربا في دائرة مدينة الجزائر (45,8٪). بينما كان يبلغ هذا العدد حوالي الربّع في دائرتي سيدي بلعباس (25,2٪) بالغرب، وعنّابة (23,2٪) بالشرق. كما أن عدد الأوربيين لا يتعدى معدل 10٪ إلاّ في حوالي (10) دوائر أخرى من بين 72 دائرة[18]: محمدية (Perrégaux)، عين تموشنت، تلمسان، مستغانم ومعسكر المحيطة بمحور وهران– سيدي

---

*: في 28 فيفري 1957م قدّم النائب روبار هرسان اقتراحا إلى الحكومة يوصي "بتطبيق سياسة شاملة، من أجل حلّ المشكل الجزائري نظرا لمعطياته الديمغرافية، الاقتصادية والسياسية". وفي الواقع، يهدف هذا الاقتراح إلى تقسيم الجزائر إلى 03 مناطق: الإقليم التلمساني الصغير، جمهورية قسنطينة ذات الحكم الذاتي، والإقليم الفرنسي الذي يشمل الأقدام السوداء والجزائريين المسلمين الموالين لسياسة فرنسا (المترجم).

بلعباس): البليدة والدار البيضاء (قرب مدينة الجزائر)، سكيكدة، قسنطينة، وسطيف [...]. إن تقسيمها عرقيا كان قد يؤدي بالجزائر إلى الاحتلال الجزئي الذي فشل فشلا ذريعا بين 1830 و1840[19].

وهكذا فإن جهل العوامل الديمغرافية كان عاملا حاسما في ارتكاب الأخطاء الرئيسية للسياسة الفرنسية الجزائرية وإخفاقها في النّهايّة.

Références bibliographiques

1- Cf. Jean Meyer, Jean Tarrade, Annie Rey-Goldzeiguer et Jacques Thobie, Histoire de la France coloniale, t.1, Des origines à 1914, Paris, Armand Colin, 1991.
2- Cf. Charles-André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, t.1, Conquête et colonisation (1827-1871), Paris, Presses Universitaires de France (PUF), 1964.
3- Bugeaud (maréchal), Par l'épée et par la charrue, Ecrits et discours présentés par le général Azan, avant-propos de Charles-André Julien, Paris, PUF, 1948.
4- Ismaël Urbain, cité par Charles Robert Ageron : « L'Algérie algérienne sous Napoléon III : Ismaël Urbain », dans L'Algérie algérienne, de Napoléon III à de Gaulle, Paris, Sindbad, 1980, P.26 ; cf. la thèse d'Annie Rey-Goldzeiguer, Le royaume arabe, la politique algérienne de Napoléon III, 1861-1870, Alger, SNED, 1977 ; et sa contribution à l'Histoire de la France coloniale, t.1, PP. 317-552.
5- Lucien Anatole Prévost-Paradol, La France nouvelle, Paris, 1868, réédition, Genève, Slatkine reprints, 1979, PP.415-419.
6- Cf. la thèse de Jacques Valette, « Jules Duval (1813-1874), socialisme utopique et idée coloniale », Université Paris I, 1975.
7- Cf. Charles Robert Ageron, histoire de l'Algérie contemporaine, t.2, 1871-1954, Paris PUF, 1979.
8- Cahiers du Centenaire de l'Algérie, n°3. Il reprit les mêmes idées dans L'Afrique blanche, Paris, Fayard, 1939.
9- Cf. les thèses de Hildebert Isnard, La vigne en Algérie, Gap Ophrys, 1947, et la réorganisation de la propriété rurale dans la Mitidja, Alger, 1950.
10- Michel Launay, Paysans algériens, la terre, la vigne et les hommes, Paris, Le Seuil , 1963, PP.61-68.
11- Voir les conclusions de la thèse de Charles Robert Ageron, Les Algériens musulmans et la France, 1871-1919, t.2, Paris, PUF, 1968 ; et celle du livre de Pierre Bourdieu, Sociologie de l'Algérie, Paris, PUF, 1963 (coll. Que Sais je ?, n° 802).
12- Textes du « Manifeste » dans le Mouvement national algérien, textes 1912-1954, présentés par Claude Collot et Jean-Robert Henry, Paris, L'Harmattan, et Alger, OPU, 1978, PP. 155-165.
13- Alexis de Tocqueville, De la colonie en Algérie, textes et présentés par Tzvetan Todorov, Bruxelles, Complexe, 1988, P.178.
14- Paul Leroy-Beaulieu, L'Algérie et la Tunisie, Paris, 1897.
15- Cf. Guy Pervillé, « La commission des réformes musulmanes de 1944 et l'élaboration d'une nouvelle politique algérienne de la France », dans les chemins de la décolonisation de l'empire colonial français, Paris, Editions du CNRS, 1986.

16- Dés juin 1954, Alfred Sauvy trouva le général de Gaulle « résigné à l'abandon », parce que « le maintien de l'Algérie française et son développement auraient entraîné un coût trop élevé » (Alfred Sauvy, L'Europe submergée, Sud-Nord dans 30 ans, Paris, Dunod, 1987, P.132).

17- Voir le livre d'Alain Peyrefitte, faut-il partager l'Algérie ?, Paris, Plon, 1961, commandé par le général de Gaulle pour faire pression sur le FLN.

18- Il s'agit des arrondissements de 1959, plus nombreux qu'en 1954.
A moins de regrouper avec les Européens les Musulmans algériens ayant pris parti contre le FLN (plus de 200.000 hommes armés par la France en 1960).

معركة سوق أهراس الكبرى قيادة الثورة بين مشاكل التسليح ومخاطر العبور (26 أفريل – 03 ماي 1958)

أ. جبلي الطّاهر
قسم التاريخ جامعة بوبكر بلقايد
- تلمسان-

الموت برصاصة في الصدر، يطلقها عدو تكون معه وجها لوجه أو بضربة خنجر في الصدر، هي ميتة لبطل يظل الشعب يتذكره دائما وإلى الأبد، لكن ليس الأمر كذلك للذي يولّي دبره للعدو"، ذلك هو شعار الحرب عند الكثير من الجزائريين طيلة سنوات المواجهة، أثناء الحرب التحريرية (1954 - 1962)، من خلال أبرز، وأهم المعارك المصيرية الحاسمة التي خاضها جنود جيش التحرير الوطني ضد أعتى قوة عسكرية عدة وعتادا، فضلا عن تجاربها العسكرية السابقة في إفريقيا وآسيا.

ارتبطت حركية كتائب جيش التحرير الوطني بالمستجدات الجديدة التي أفرزتها السياسة الفرنسية خصوصا مع خريف سنة 1957، عندما لجأت الإدارة الفرنسية إلى ضرب حصار خانق على طول الحدود الشرقية والغربية بإنشائها لخطي موريس ثم شال فيما بعد، وتعزيز قواتها العسكرية التي بلغت في مجموعها أكثر من 50 ألف جندي وسبعة أفواج مدفعية وأربعة فيالق دبابات في الجبهة الشرقية وحدها الأمر الذي دفع بقيادة جيش التحرير الوطني إلى تغيير أسلوب العمل العسكري لتمكين تدفق السلاح نحو الداخل، وهي المشكلة التي طالما عانت منها الولايات الداخلية خصوصا بعدما اتسعت رقعة العمل العسكري عبر كامل التراب الوطني تقريبا. وبذلك بدأت حلقة جديدة من مسلسل معارك

الحدود على طول خطي النار (موريس وشال) التي هي نفسها معارك العبور بالسلاح نحو الولايات الداخلية، وستصبح فيما بعد من أعنف المعارك وأكثرها شراسة.

وإذا كانت معركة الجرف الشهيرة في أكتوبر 1955، من أبرز معارك ثورة التحرير الوطني في الولاية الأولى (أوراس النمامشة) التي شبهها الكثيرون ممن عاصروها بمعركة بدر، وما سبقها من معارك طاحنة في الزرقة، وأم الكماكم وهود شبكة بصحراء وادي سوف، وكاف بوغزالة، فإن معركة سوق أهراس الكبرى في القاعدة الشرقية، تعدّ من أكبر المعارك على مستوى التراب الوطني، بل هناك من اعتبرها أم المعارك، نظرا لعدد العناصر المشاركة فيها من المجاهدين، وحجم القوات التي سخّرها العدو، لذلك وكذا من حيث نتائجها، وفي هذا السياق يذكر الصحفي اليوغسلافي زدرافكو بيكار "Zdravko Pecar"، أحد متتبعي يوميات جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية، قائلا "بأن معركة سوق أهراس من أكبر معارك العبور التي خاضها جيش التحرير بالقاعدة الشرقية على خط النار (خط موريس) في ربيع 1958"[1].

ربما ليكتشف بعدها الجزائريون وللمرة الأولى منذ الانطلاقة، محدودية الخيار العسكري الذي يملكونه، الأمر الذي دفع بالبعض منهم مضطرا إلى انتهاج حلولا وبدائل سياسية

جديدة والتحلي بمرونة أكثر مع العدو، وربما يكون ذلك أيضا من أهم الأسباب التي عمقت في تلك الصراعات والنزاعات التي دبت بين النخب السياسية والعسكرية للثورة الجزائرية .

1) خلفيات وأسباب معركة سوق أهراس الكبرى:

إن إستراتيجية قيادة جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية في تعاملها مع القوات العسكرية الفرنسية المكلفة بمراقبة وحراسة الخطوط المكهربة، كانت ترتكز في حقيقة الأمر على القيام بعمليتين أساسيتين هما:

أ)- مهاجمة الخطوط بهدف إحداث ثغرات تسمح باختراق وعبور الأسلاك الشائكة وحقول الألغام.

ب)- إحداث فيالق جديدة ابتداء من سنة 1958، أوكلت إليها مهمة قوات الإسناد، والمتمثلة في حماية قوافل التسليح عبر نطاق القاعدة والولايتين الأولى والثانية، الأمر الذي كان ينتهي في أغلب الأحيان باصطدام حامي الوطيس مع الفرق التابعة للجيش الفرنسي الرابضة بمحاذاة الخطوط المكهربة.

ولم تكن عمليات العبور بالسلاح نحو الولايات الداخلية بالأمر الهيّن بالنسبة لقيادة الثورة في القاعدة خصوصا عندما يتعلق الأمر بفكرة المزاوجة بين مهمتي الدعم اللوجيستيكي والنشاط العسكري في ظروف تتخللها الكثير من الصعوبات والمخاطر،

بسبب عمليات المراقبة المستمرة، من طرف قوات العدو، إضافة إلى مراكزه العسكرية المتقدمة عبر التراب الحدود الشرقية، الأمر الذي فرض على قيادة جيش التحرير الوطني تغيير أسلوب المواجهة العسكرية باستخدام فيالق إسنادا لقوافل العبور بالسلاح نحو الداخل.

لذلك قامت القيادة العسكرية في القاعدة بتشكيل فيلق رابع زيادة على الفيالق الثلاثة المتمركزة عبر المناطق الثلاث المشكلة للهيكل التنظيمي السياسي والإداري للقاعدة، وتجدر الإشارة إلى أن الفيلق الجديد، قد تم تكوينه بالقواعد الخلفية في التراب التونسي مع مطلع سنة 1958، وجمعت عناصره من الفيالق الثلاثة الأخرى، بسبب تزايد عدد المتطوعين الشباب من أبناء اللاجئين على الخصوص في صفوف جيش التحرير الوطني[2].

ونظرا للوضع المتردّي الذي انعكس بصورة مباشرة على أداء القاعدة، عندما لجأت السلطات الاستعمارية في محاولة لا إنسانية إلى عملية ترحيل وإخلاء سكان المناطق الواقعة بين خط موريس والحدود التونسية شرقا ومن البحر إلى مشارف الصحراء جنوبا تمهيدا لجعلها منطقة محرمة، بناءا على اقتراح من طرف وزير الدفاع الفرنسي، شابان دالماس "CHABAN DALMAS" في شهر جانفي سنة 1958، وموافقة المجلس الوزاري الفرنسي يوم 19 فيفري من السنة نفسها، أصبحت المنطقة التي استحدثت خصيصا

لتمركز الفيلق الجديد (الرابع)، معزولة تماما عن الثورة بعد معركة كاف العكس التي وقعت في الأسبوع الأول من شهر فيفري 1958، ولذلك ظهرت الحاجة إلى الانتشار بها لتكون همزة وصل بين الداخل والحدود التونسية.

ومن جهة أخرى فإن متطلبات العمل الثوري فرضت على عناصر جيش التحرير الوطني ربط الاتصالات بين ولايات الداخل بالمناطق الحدودية على أساس أن هذه المنطقة (منطقة تمركز الفيلق الرابع) تتصل بالولاية الثانية عن طريق الناظور، وحمام النبايل، وبالولاية الأولى عن طريق سدراتة[3].

إضافة إلى هذه الأسباب التي سبق ذكرها هناك سبب رئيسي يعود إلى عملية حماية وإسناد القافلة نقل السلاح كانت متوجهة إلى الولاية الثانية[4]، وهي العملية التي تمت في ظروف عصيبة جدا نتيجة الحاجة الملحة للسلاح من طرف الداخل، ولذلك جهزت القيادة العامة للقاعدة الشرقية فيلقا (الفيلق الرابع) أسندت قيادته إلى المجاهد محمد الأخضر سرين، بمساعدة يوسف الأطرش وعلي باباي (عبود) وأحمد دراية[5].

2) التحضيرات الميدانية لعملية العبور:

في شهر فيفري 1958، انطلقت العمليات التدريبية الأولى قرب ساقية سيدي يوسف، وبالضبط في ناحية عين مازر، ونشير

إلى أن التحضير لعملية العبور، شمل الفيلق الرابع، إلى جانب تدريب جنود كتائب التسليح المتوجهة نحو الولاية الثانية، حسب متطلبات المهمة المسندة إليه، والمتمثلة في مواجهة قوات العدو وتخريب منشآته، وإزالة الأسلاك، وتأمين ومرافقة قوافل السلاح القادمة من وإلى الولايات الداخلية، خصوصا عندما يتعلق الأمر بعمليات العبور عبر الخطوط المكهربة وحقول الألغام في هذه الناحية عند توازي الخطين المكهربين على محوري طريق السكة الحديدية، ومحور الطريق الوطني تبسة، سوق أهراس[6].

3) الإمكانيات المادية والطبيعية (الوحدات المشاركة):

تشكلت الوحدات التي شاركت في هذه المعركة من الفيلق الرابع التابع للقاعدة الشرقية، الذي ضم ثلاث كتائب كان على رأس قيادتها كل من عثمان معنصر[7]، وعيسى فيو[8]، وسالم جليانو[9]، إضافة إلى كتيبة رابعة لدعم الفيلق لوجيستيكيا.

أما بالنسبة لقافلة التسليح المتوجهة إلى الولاية الثانية تتكون هي الأخرى من ثلاث كتائب هي :

- كتيبة تابعة لناحية الطاهير على رأسها يوسف بوعجيمي (البونيط) تضم 135 مجاهدا.
- كتيبة تابعة لناحية ميلة على رأسها عبد الله باشا، تضم 135 مجاهدا.

- كتيبة تابعة لناحية سكيكدة يقودها محمد يسعد وتضم 125 مجاهدا[10]

وحول إمكانيات الكتائب من حيث العدة والعتاد فإنها كانت مزودة بأسلحة مختلفة (رشاشات - بنادق - ومدافع هاون عيار 45 مم، وقنابل يدوية)[11]، ومن الناحية التضاريسية فإن طبيعة المنطقة المتميزة بالتلال الغابية الكثيفة لأشجار الفلين، كانت تسمح بتغطية جيدة لكتائب جيش التحرير الوطني، الأمر الذي كان يدفع دائما إلى التفرق بعد اختراق الخطوط في الكثير من العمليات السابقة، لذلك فإن قوات العدو أولتها أهمية خاصة بحيث يذكر العقيد الفرنسي بيشو (J.Buchoud) أنه خلال ثلاثة أشهر من جانفي إلى نهاية أفريل 1958، قامت الفرقة التاسعة للقناصة المظليين (9éme RCP) بقضاء ستين يوما في عمليات مراقبة، ضواحي سوق أهراس استعدادا للتدخل، وقطع الطريق أمام حركة الثوار، أين كانت قيادة الثورة في القاعدة الشرقية تحاول اختراق خط موريس، وقد تمت هذه العمليات - المراقبة- أحيانا بدعم الوحدات العسكرية في المنطقة مثل الفرقة 26 والفرقة 152 للمشاة المغاربة والفرقة 60 للمشاة[9]، الأمر الذي أثر على حركة كتائب جيش التحرير بسبب المراقبة المستمرة على طول خط موريس، حيث يذكر قائد الكتيبة الثالثة، سالم جليانو بأن حظ الفيلق

الرابع كان سيئا منذ نشأته بسبب رصد تحركاته من طرف العدو، خصوصا أثناء العمليات التدريبية، بالقرب من قرية سيدي يوسف التونسية.

4). مرحلة الاختراق والعبور:

بدأ التخطيط لعمليتي الاختراق والعبور بدراسة الوضع العام ميدانيا، من طرف قائد الفيلق المجاهد الأخضر سرين ومساعديْه، وبناء على معلومات تم الحصول عليها من طرف دوريات الرصد ومراقبة تحركات فرق الجيش الفرنسي، حددت أماكن العبور لاعتبارات تكتيكية أكثر منها استراتيجية؛ لأن العدو يعرف جيدا طرق وممرات عبور قوافل السلاح إلى المقاتلين الثوار في الولايات الداخلية[13].

وفي ليلة 25 أفريل، شرعت قيادة الفيلق في مباشرة مهمتها الصعبة والشاقة، خصوصا وأن عملية اجتياز خط موريس ليس بالأمر السهل، نتيجة الحصانة العسكرية من طرف فرق الجيش الفرنسي عبر الخطوط، بحيث وقع الاختيار لانطلاق عملية العبور ضواحي مدينة سوق أهراس وبالضبط في جبل موجن[14]، وبذلك قامت عناصر من كتائب فيلق الإسناد، بتهيئة ممرات وثغرات في الخطوط عن طريق الحفر تحت الأسلاك الشائكة المكهربة بعد التأكد من خلوّها من الألغام، وقبل طلوع فجر يوم 26 أفريل، عبرت كتائب التسليح المتوجهة إلى الولاية الثانية، ثم عبرت وراءها

كتائب الفيلق الرابع، وتمركزت بشكل متفرق ضواحي مدينة سوق أهراس في كل من بوصالح والزعرورية، والحمري، ووادي الشوك[15]

إلا أن قوات العدو تمكنت بعد ذلك من اكتشاف عبورهم ولم تستطع تحديد عددهم وعدتهم، وفي هذا السياق يذكر العقيد الفرنسي بيشو (J. Buchoud) بأن معظم هذه العمليات، تم تحقيقها بواسطة حفر خنادق تحت الخط المكهرب، دون أن تنطلق صفارات الإنذار، ويمكن القول أن مهمة أجهزة الإنذار في الخط كانت فاشلة من الناحية التقنية، لكن حوالي 30 % من الذين عبروا الخط نحو الداخل تّم اكتشافهم[16]، الأمر الذي دفع بالنائب العسكري للفيلق، المجاهد يوسف الأطرش، ومساعدية من قادة الكتائب لدراسة الظروف والمستجدات الجديدة التي لم تكن سوى إرهاصات لمعركة مفروضة، بعد أن وقعت الوحدات المشاركة أثناء عملية العبور في طوق قوات العدو، وهي تعتقد بأنها قد عبرت الخطوط بسلام.

5). في قلب المعركة:

إن تلك المواجهة التي دامت أسبوعا كاملا، هي إحدى أطول المواجهات في الجبهة الشرقية، وفي الجزائر كلها، على حد تعبير الصحفي اليوغسلافي زدرافكو بيكار "Zdravko Pecar"[17]

الذي تابع مجريات أحداثها كمراسل لإحدى الصحف اليوغسلافية في تلك الفترة، وتجمع أغلب الشهادات الحية الشفوية منها والمكتوبة أن مجريات المعركة وتطور مراحلها كانت بداية من يوم 26 أفريل 1958 على الساعة التاسعة صباحا ، عندما طوّقت قوات العدو كل الطرق المؤدية إلى ميدان المعركة(18)، ثم شرعت في تزحف نحو مواقع وحدات جيش التحرير المتركزة في إطار جغرافي شمل جبل بوصالح، وجبل الحمري، ووادي الشوك، وعندما وصلت خطوط التماس، بدأ القتال مع الوحدات الأولى في المواقع التي تمركزت فيها كتائب الولاية الثانية.

ونظرا للحصانة الطبيعية لميدان المعركة التي حُظيت بها كتائب جيش التحرير، خصوصا بعد أن أخذت مواقعها، بدأت فجأة عمليات مكثفة للإنزال الجوي للمظليين عن طريق طائرات عمودية على الجبال المحيطة بأماكن تواجد كتائب جيش التحرير(19)، تلاها قصف مدفعي مكثف لمختلف المواقع من طرف قوات الإنزال الجوي الأولى التي أخذت هي الأخرى في تزحف لاحتلال المواقع الاستراتيجية لميدان المعركة.

تطور الوضع العسكري باستعمال العدو للسلاح الجوي المكثف بطائرات حربية مختلفة مثل: (T6، و B26، و B29، وموران، وبروسار، وطائرات أخرى للاستكشاف من نوع بيبر)، وفي الوقت نفسه شرعت القوات البرية، وكتائب الدبابات المصفحة

تزحف من مختلف الجهات في حركة التفاف حول كتائب الفيلق، وقافلة السلاح المتجهة نحو الولاية الثانية، مما أدى إلى اتساع رقعة المعركة لتشمل ناحية النبايل، والمايدة بين سدراته، وقونو، وهو ما دفع بعناصر جيش التحرير من الفيلق الرابع إلى الضغط على العدو والالتحام به في ميدان المعركة، قصد اتقاء القصف الجوي والبري المكثف[20].

ولفك الحصار المضروب من طرف قوات الجيش الفرنسي (البرية والجوية) أعطيت أوامر لبعض قادة الفصائل باستعمال صواريخ (الإنركا)، والرشاشات بهدف إحداث ثغرات للخروج من دائرة المعركة (الجهة الغربية من منطقة العمليات)، في حين بقيت القوات الرئيسية للفيلق الرابع داخل الحصار[21].

وفي اليوم الثاني تواصلت المعركة على أشدها، ونظرا للتفوق العددي للفرق الفرنسية المحمولة جوا[22]، الأمر الذي أصبح يفرض نفسه دائما، في هذا النوع من المعارك نتيجة تصاعد العمليات العسكرية في إطار جغرافي لعبت فيه العوامل التضاريسية دورا كبيرا في تغطية كتائب المجاهدين خلال حركتها المستمرة عبر الخطوط، ونتيجة لهذا الأسلوب في العمل العسكري، تم الانسحاب، وتفرق مجاهدو كتائب الفيلق، واندفع بعضهم نحو الخط المكهرب، بحيث استشهد عدد كبير منهم بسبب حقول

الألغام، ووجد بعضهم ملتصقا بالأسلاك المكهربة بينما وقع البعض الآخر في شراك قوات العدو[23].

بلغت المعركة أشدها، خصوصا على الخطوط المكهربة إلى درجة المواجهة بالسلاح الأبيض، واستمر الوضع على هذا الحال ما يقارب الأسبوع، تمكنت خلاله بعض الأفواج من الفيلق الرابع من الانسحاب خارج ميدان المعركة، واتجهت نحو الدهاورة[24]، عندما تمت ملاحقتهم من طرف العدو، ووقع الاشتباك في نفس المكان، أين استشهد نائب قائد الفيلق يوسف الأطرش وقائد الكتيبة الأولى عثمان معنصر، وأسر قائد الكتيبة الثانية عيسى (فيو).

ولتخفيف الحصار المضروب لجأت الوحدات الأخرى لجيش التحرير الوطني في الشمال والغرب للخط المكهرب إلى الهجوم على المراكز العسكرية لجيش العدو، حيث قام قائد الكتيبة التابعة للفيلق الثاني محمد الطاهر دوايسية بهجوم على عين سيمور، استشهد خلاله، كما قام الفيلق الثالث بهجوم آخر على مراكز العدو المنتشرة على تراب المنطقة الثالثة من القاعدة الشرقية[25].

6). نتائج وآثار معركة سوق أهراس على النّشاط الثّوري في الحدود الشّرقية :

إن أكثر المعارك شراسة هي معارك العبور، ورغم صحة هذا الطرح فإننا لا نستطيع الوقوف على أرقام مضبوطة لخسائر

جيش التحرير أو خسائر العدو، نظرا لقلة المصادر وصعوبة الحصول على التقارير والبلاغات العسكرية الرسمية التي كانت تصرح بصفة تقريبية عن إحصائيات الخسائر التي لحقت بكل طرف في ميدان المعركة.

انتهت معركة سوق أهراس الكبرى يوم 4 ماي 1958، مخلفة وراءها خسائر معتبرة في كلا الجانبين، إذ تشير المصادر التاريخية المتوفرة من شهادات حية، ووثائق إلى نتائج المعركة، رغم اختلافها في ضبط إحصائيات عدد القتلى في كل طرف عند نهاية المعركة.

وحول هذا الموضوع يشير التقرير الولائي لتاريخ الثورة بولاية سوق أهراس إلى أن عدد الذين استشهدوا في هذه المعركة ما يقرب سبع مائة (700 شهيد) [26]، في حين يذهب المرحوم المجاهد نوبلي الزين في شهادة له أثناء برنامج تلفزيوني حول القاعدة الشرقية، إلى أن معركة سوق أهراس هي العملية التي تضرر منها الفيلق الرابع بسبب تطويقه من كل الجهات، مما أدى إلى نهاية مأساوية، باستشهاد ما يقرب من خمس مائة (500 شهيد)، وهي الحصيلة التي أحدثت أضرارا بليغة في جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية[27].

ويذهب المراسل الصحفي اليوغسلافي زدرافكو بيكار "Zdravko Pecar"، إلى أن هذه المواجهة خلفت خسائر معتبرة في كلا الطرفين، فالعدو من خلال المناشير التي كانت ترمى من الطائرات حول المناطق المحيطة بخط موريس أكدوا فيها أنهم استطاعوا قتل 534 جندي من جيش التحرير الوطني، غير أنهم لم يقدموا في تصريحاتهم الرسمية أية إشارة حول عدد خسائرهم[28].

وبالرغم من ذلك فإن الفرنسيين دفعوا أيضا ثمنا باهظا لانتصارهم في هذه المعركة غير المتكافئة، حيث فقدت الفرقة التاسعة للقناصة المظليين 9)2(me RCP على أرض المعركة نقيبها جون بيار "Jeon Pierre" وكل عناصرها تقريبا[29]، ويعترف المؤرخ الفرنسي بيار مونتانيو "Pierre Montagnon" بذلك قائلا بأن حصيلة القتلى في صفوف الجيش الفرنسي كانت كبيرة للحصول على نصر عسكري (297 قتيلا و 758 جريحا)[30].

إلى جانب ذلك يمكن ذكر الخسائر المادية التي تكبدها العدو في هذه المعركة، حيث يشير التقرير الولائي لتاريخ الثورة بولاية سوق أهراس إلى أنه تم تحطيم ست طائرات عمودية من نوع (بنان) وطائرة مقنبلة من نوع (B26) وعدد كبير من العربات والمجنزرات[31].

وعلى ضوء هذه المعطيات، يمكن أن نذكر اعترافا رسميا على لسان أحد الجنرالات الفرنسيين في مضمون تلك الرسالة التي

وجهها الجنرال جيل "GILLES" القائد الجديد لأركان الجيش الفرنسي في مقاطعة قسنطينة في 3 ماي 1958 إلى قواته، حيث هنأ فيها قائد الفرقة التاسعة للقناصة المظليين، العقيد بيشو "Buchoud"، واعترف أيضا بأنه تكبد خسائر قاسية من أجل إحراز النصر(32).

7). موقف قيادة الثورة من مشاكل التسليح ومخاطر العبور:

مع مطلع سنة 1958 بدأت قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ في إعطاء فعالية أكثر للعمل الثوري على المناطق الحدودية برفع مستوى القدرات القتالية لأفراد جيش التحرير الوطني بعد أن أوكلت مهمة تأطيرهم إلى أولى مجموعات الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي في أواخر سنة 1957(33).

وقد استطاع هؤلاء الضباط إقناع كريم بلقاسم بضرورة إعادة هيكلة فرق ومجموعات جيش التحرير الوطني للتجاوب بصورة أفضل مع الواقع الصعب الذي فرضته العمليات العسكرية، وقد شجعت تلك الجهود على تحديث جيش التحرير الوطني في المناطق الداخلية بصورة عامة وعلى المناطق الحدودية بصورة خاصة، حيث عرفت الجبهة الشرقية مضاعفة لعدد فيالقها، ورقيت تلك الجهود إلى مشروع إقامة هيئة نظامية تكلف بالإشراف على إدارة النشاط الثوري العسكري برمته في ربيع 1958(34).

فالمهام الرئيسية التي كلفت بها الهيئة النظامية الجديدة المعروفة بقيادة العمليات العسكرية (COM)، بشقيها (الكوم الشرقية، والكوم الغربية)، تتمثل في اختراق خط موريس والقضاء على بلونيس وأتباعه، وتسوية وضعية الضباط الذين التحقوا بالثورة، وإذا كانت قيادة العمليات العسكرية (الشرقية) قد استطاعت في الأشهر القليلة التي أعقبت تشكيلها تحقيق نتائج ملموسة في ملاحقتها لفلول ومعاقل الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) [35]، وفي هيكلة جيش التحرير الوطني بتدعيمه بعناصر مثقفة ومحترفة، فإن عمليات اختراق الخطوط والعبور بقوافل التسليح كثيرا ما انتهت بنتائج وخيمة[36].

وقد تزامنت الأيام الأولى لتشكيل قيادة العمليات العسكرية مع المعركة الشهيرة بمعركة سوق أهراس الكبرى في 26 أفريل 1958، التي اعتبرت تحديا للخطوط المكهربة، وعملية استعراضية إلا أنها من جهة أخرى أوضحت الآثار السلبية للسدود المكهربة خاصة بعدما أقام موريس شال خطا آخر في ربيع سنة 1959[37]، وفي هذا السياق يمكن اعتبار معركة سوق أهراس بالنظر إلى نتائجها أول محك تعرضت له قيادة العمليات الشرقية، فيما يتعلق بأول مهمة ألقيت على كاهلها من طرف القيادة العليا للثورة، إذن :هل شكلت معركة سوق أهراس هزيمة حاسمة

لقيادة الثورة الجزائرية؟ وهل فشل الثوار أمام نظام دفاعي يحمل اسم وزير فرنسي مبعد عن السلطة

- خاتمة:

رغم انتقال جيش التحرير الوطني في الجبهة الشرقية من أسلوب حرب العصابات إلى حرب كلاسيكية بوحدات منظمة بشكل هرمي (فيلق - كتيبة - فصيلة - فوج - زمرة) على جبهات واسعة لمواجهة قوات العدو في معارك فرضتها ظروف العمل العسكري من جهة وردود فعل قوات العدو، من جهة أخرى، لم يحدث تكافؤ في ميزان القوة بين الطرفين في ميدان المعركة، الأمر الذي فرض نفسه في المعركة، المأساة، التي سخّر فيها العدو إمكانيات عسكرية ضخمة، استطاع من خلالها حسم الموقف لصالحه رغم الثمن الباهظ الذي دفعه للحصول على النصر.

وقبل ذلك كانت القيادة العليا للثورة دائما تنصح أفراد جيش التحرير الوطني أثناء عمليات الاختراق والعبور بتحاشي العدو، وعدم الالتحام معه في معارك، غير أن الظروف كانت تفرض ذلك في أغلب الأحيان، وكان لا بد على وحدات جيش التحرير في الجبهة الشرقية تحدي تلك القوات الضخمة التي تمركزت على الحدود الشرقية عقب إقامة خط موريس ثم شال فيما بعد.

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى حقيقة أخرى، وهي أن ذلك العجز الذي شهدته قيادة العمليات العسكرية في مواجهتها للخطوط لم تكن من الأساليب العسكرية، وإنما في كونها ظلت هيئة تتجاوب مع منطق توازن القوة بين جناحين بارزين في هرم القيادة العليا للثورة، أكثر من تجاوبها مع متطلبات العمل العسكري وعصبه الرئيسي والحساس المتمثل في الدعم اللوجيستيكي.

وبذلك كان فشل قيادة العمليات في إيجاد حلول لاختراق الخطوط ذو تأثير سلبي على وتيرة النشاط العسكري، لأن مشكل السلاح كان أبرز مشكل نجم عنه ذلك الفشل وتسبب في مشاكل أخرى جانبية عمت كل ولايات بدون استثناء.

ومن باب الموضوعية التاريخية التي تلزم الباحث في مواضيع وقضايا تاريخ الثورة خصوصا المرتبطة بالمسائل العسكرية فإنه رغم التصريحات المتفائلة التي كانت تصدر عن قيادة الثورة في تونس والقاهرة، ورغم بسالة عناصر جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية التي تأقلمت مع الواقع الصعب الذي أحدثته ردود الفعل الفرنسية، فقد تكبدت كتائب العبور وقوافل السلاح وفيالق الدعم والإسناد الخاصة، خسائر، وتضحيات جسيمة، الأمر الذي دفع إلى دق نقوس الخطر من طرف قيادة الثورة المكلفة بالتسليح والتموين، حيث صرح العقيد أوعمران مسؤول التسليح

يوم 8 جويلية 1958 في تقرير إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بأن خط موريس المكهرب، قد أصبح يشكل خطرا كبيرا على جنود جيش التحرير الوطني الذين يقومون بمحاولات قطع الأسلاك الكهربائية، وأصبح يتعرض حاليا لخسائر كبرى، أكثر من 6000 مجاهدا سقطوا في منطقة بوشقوق (بالقاعدة الشرقية) وحدها خلال فترة لا تتجاوز 60 يوما.

وعلى هذا الأساس عمدت قيادة الثورة بعد إنشاء هيئة الأركان العامة (EMG) إلى تغيير أسلوب المجابهة، وتحاشي العدو، بالاعتماد على تكتيك الهجوم والمباغتة بالتنسيق مع الوحدات الأخرى عبر كامل تراب الجبهة الشرقية، وفق استراتيجية شاملة ترتكز أساسا على تنويع أساليب إدارة العمليات العسكرية بين الهجومات والاشتباكات والكمائن، والأعمال الفدائية، تماشيا مع المتطلبات التي تمليها طبيعة الظروف العسكرية التي عرفتها "حرب الجزائر".

الهوامـــش:

1-Zdravko Pecar, Algèrie, Témoignage d'un reporter Yougoslave sur la guerre d'Algérie, ENAL, Alger, 1987, pp.114-115

2- عبد الحميد عوادي، القاعدة الشّرقية، دار الهدى، عين مليلة، 1993م، ص 119.

3- المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لتاريخ الثّورة (القاعدة الشرقية)، سوق أهراس يومي 14 – 15 فيفري 1985م، ص 1.

4- تمت هذه العملية في ظروف عصيبة نتيجة الحاجة الملحة للسلاح من طرف الداخل، أنظـر:

Pierre Montagnon, La Guerre d'Algérie, Pygmalon, Paris, 1984, p 249

5- عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 119.

6- نفسه، ص 119.

7- من بين المجندين في صفوف الجيش الفرنسي، التحق بالثورة، بعد عملية البطيحة في 6 مارس 1956.

8- كان ضمن كومندوس القاعدة الشرقية، ينوبه على قيادة الكتيبة عمر حركاش الذي التحق بسلاحه من الجيش الفرنسي من ثكنة "ميتو" بأولاد إدريس.

9- من نواحي بوثلجة، كان ضمن الفيلق الأول، أنظر : عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 118.

10- عبد الحميد عوادي، ملحمة سوق أهراس الكبرى، مرجع سابق، ص 4، وأيضا : عبد الجميد عوادي، القاعدة الشرقيـة، مرجع سابق، ص 118 - 119.

11- لقد كانت التلال الغابية تسمح بتغطية جيدة لكتائب جيش التحرير الوطني الأمر الذي كـان يدفع دائمـا إلى التفرق بعد اختراق الخطوط، أنظر :

Alistair Horne. Histoire de la guerre d'Algérie. Albin Michel. Paris. 1987.p227

12- Colenel J.Buchoud, le barrage, Historia, N°235 , 3 Juillet 1972, p 1248

ونتيجة عمليات المراقبة المفروضة من طرف فرق الجيش الفرنسي، يذكر أحد قادة الكتائب وهو سالم جليانو أن حظ الفيلق الرابع كان سيئا منذ البداية، بسبب قيام العدو برصد تحركاته خصوصا أثناء عمليات التدريب قرب ساقية سيدي يوسف، انظر : عبد الحميد عوادي، مرجع ســابق، ص 119 - 120.

13- المنظمة الوطنية للمجاهدين، مصادر سابق، ص 2، وأيضا : عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 121.

14- المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الولائي لتاريخ الثورة، مرحلة 1958 - 1962، سوق أهراس، 18 سبتمبر 1986، ص 9،

وفي نفس الإطار يذكر المؤرخ الفرنسي بيارمونتانيو P.Montagnon، بأن مجموعة من المجاهدين، قامت باقتحام واختراق الخط في ضواحي سوق أهراس، وبالضبط في جبل موجن، أنظـر:

Pierre Montagnon, op.cit. p. 249.

15 - كانت الكتائب متفرقة إحداها في بوصالح وبوسسو، وأخرى في الحمري، ووداي الشوك، وأخرى تمركزت ما بين سوق أهراس والزعرورية قرب وادي مجردة، أنظر : المنظمة الوطينة للمجاهدين، المرجع السابق، ص 9.

16- *J. Buchoud. Op.cit. p 1250.*

17- Zdravko Pecar, op. cit. p115

18- عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 121.

19- تميز الإطار الجغرافي لساحة المعركة، في جبل بوصالح، وجبل الحمري، ووادي الشوك، بحصانة طبيعية، ساعدت كتائب جيش التحرير الوطني على التمركز في مواقعها، الأمر الذي دفع بقوات العدو إلى عملية الإنزال الجوي والقصف المدفعي.

20- عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 121، وأيضا : المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 9.

21- عبد الحميد عوادي، ملحمة سوق أهراس الكبرى، مرجع سابق، ص 10.

22- تجدر الإشارة إلى أن العدو شارك في هذه المعركة بأسراب متنوعة من الطائرات، الأمر الذي أصبح يفرض نفسه دائما، في هذا النوع من المعارك نتيجة تصاعد العمليات العسكرية في إطار جغرافي لعبت فيه العوامل التضاريسية دورا كبيرا في تغطية كتائب جيش التحرير الوطني أثناء تحركها عبر تراب القاعدة الشرقية.

23- ع. عوادي، مرجع سابق، ص 10، .أيضا : عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص 121.

24- عندما تمكنت بعض الأفواج من الفيلق الرابع من الانسحاب خارج ميدان المعركة، واتجهت نحو الدهاورة، تمت ملاحقتهم من طرف فرق العدو، ووقع الاشتباك في نفس المكان حيث استشهد كل من قائد الفيلق يوسف الأطرش وقائد الكتيبة، معنصر عثمان، كما أسر قائد الكتيبة عيسى (فيو)، أنظر: عبد الحميد عوادي، ملحمة سوق أهراس الكبرى، مرجع سابق، ص 10، وأيضا: نصف الشهر العسكري، جريدة المجاهد، عدد 23، 7 ماي 1958، ص 12.

25- عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 10، و : عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص 122.

26- المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 9.

27- شهادة المجاهد نوبلي الزين، القاعدة الشرقية (شريط تلفزيوني)، إعداد وتقديم بلقاسم جعافرية، سنة 1998، ويذهب المؤرخ الإنجليزي السترهورن Alistair Horne في نفس الموضوع إلى أن خسائر جيش التحرير الوطني كانت كبيرة جدا، فمن بين 820 رجلا الذين عبروا الخط وقع 640 منهم بين قتيل وأسير، من بينهم قائد الفيلق، واسترجع العدو 416 بندقية، و 46 رشاشا، أنظر: Alistair Horne, op,cit,p217 . وأيضا

Colonel J. Buchoud, op. cit.p.1254 .

28- Zdravko Pecar, op, cit.p.115

وقد دفعت خسائر جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية على إثر معركة سوق أهراس إلى دق نقوس الخطر، عندما اعترف العقيد أعمران مسؤول إدارة التمويل والتسليح في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 8جويلية 1958، " بأن الساعة عصيبة وأن جيش التحرير الوطني الذي كان قوة كبيرة بفضل عدته يتلقى حاليا خسائر جسيمة

أنظر : *Pierre Montagnon, op.cit.p 24 9*

29- Alistair Horne,op, cit. p .217

30- Mon tagnon, op. cit. p. 250

31- المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص 9، والواقع أن ارتفاع نسبة الخسائر في الطائرات العسكرية للعدو، يرجع إلى تطور الرشاشات المضادة للطائرات عند الثوار، وفي هذا الصدد أوردت صحيفة لوموند الفرنسية في عددها الصادرة يوم 5 فيفري 1958 (أي قبل 3 أيام من العدوان على ساقية سيدي يوسف)، مقالا أبرزت فيه تدهور سلاح

الجو الفرنسي، بعد تزايد سـلاح المدفعية المضادة للطيران عند الثوار الجـزائريين، أنظر : محمد العربي براهمي، مرجع سابق، ص 93.

32- Buchoud, op. cit.p ,125 .لوانظر كذلك:

www.Stratic.org Médecin général Régis Forissier. le soutien sanitaire des opérations (Avril 2004),

(33)*Mohamed Harbi op. cit,. p. 157.*

34- يذكر فرحات عباس أن نشأة قيادة العمليات العسكرية جاءت بناء على اقتراح قدم من طرف كريم بلقاسم في 10 افريل 1958، بعد أن قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بترقية عقداء جدد كعميروش، وهواري بومدين، ومحمد العموري، وعلي كافي، وسي الحواس، ومصطفى بن عودة، وعمارة بوقلاز، وأصبح العديد منهم قياديين في قيادة العمليات العسكرية الشرقية والغربية.

أنظر Abbas Farhat, Autopsie d'une guerre , Ed. Garnier frères, Paris 1980, p 246

35- كانت فكرة قيادة العمليات العسكرية، من بنات أفكار بن بلة، وبوضياف ومحساس، في سنة 1956، كما يذهب إلى ذلك المؤرخ محمد حربي، أنظر : محمد حربي، المرجع السابق، ص 181.

36- Mohamed Harbi, Les archives de la révolution algérienne, op. cit. p 189-194

37 - *D rAvko Pecar, op.cit, p.114* ، وأنظر أيضا : عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، المرجع السابق، ص 118 - 122، وأيضا : *C.J.Buchoud, op. cit, pp.1246-1254, op.Cit, p1246-- 1254.*

أساليب الاستنطاق خلال الثورة الجزائرية

أ . خديجة بختاوي

قسم التاريخ جامعة جيلالي اليابس

– سيدي بلعباس-

لقد تمّ وضع أسس و قواعد عالمية للحرب من شأنها أن تحافظ على كرامة الإنسان مهما كانت جنسيته و انتماءاته العرقية أو الدينية و من بينها المادة 80 و90 الصادرة في 25 مارس 1935 و التي تنص على عدم استخدام الضابط و أعوان الشرطة للقوة و الإكراه البدني قصد إجبار الموقوف على الإدلاء بالحقائق، أو المادة رقم 879 الصادرة في نفس السنة التي تحدد طبيعة الاستجواب و حسب قرارات هذه المادة فإن الأسئلة تطرح دون استخدام الوسائل غير الشرعية في الاستنطاق، و من حق المسجون عدم الردّ عليه(1)

و مع ذلك ظلت هذه القوانين مجرد حبرا على ورق فالواقع الجزائري يؤكد بأن ظاهرة التعذيب قد برزت قبل الثورة و لكنها انتشرت و ازدادت بشكل كبير أثناء الثورة كوسيلة لقمع الجزائريين و أيضا كأسلوب ضغط للحصول على معلومات من شانها أن تقضي على الثورة(2)

لقد تجاوزت همجية الفرنسيين إلى أبعد حدود العقل من خلال مداولاتها لتأسيس ظاهرة التعذيب و وضعها في إطار قانوني بحيث تصبح أمرا طبيعيا و معقولا في نفس الوقت حماية الجلاد- بطبيعة الحال- في المستقبل و جاء هذا في الاقتراح الذي قدمه الموظف السامي (William) (3)يوما في مارس 1955 ينص على تقنين التعذيب كونه أصبح ظاهرة يومية و عادية و أعطت نتائج

إيجابية منها الانتصارات التي حققتها القوة العسكرية الفرنسية في معركة الجزائر.

مع تواصل الثورة الجزائرية اشتدت وطأة التعذيب و ازداد نطاق التعذيب ليشمل كل أرجاء الجزائر و ارتفع عدد المسجونين من جنود و فدائيين و مدنيين و قد تعرض الجزائريون لهذا الأسلوب و لو لمجرد الشك للحصول على معلومات خاصة بالجبهة والثورة[4]

و لهذا كان على الثورة الجزائرية و المشرفين عليها أن يجدوا حلا لهذه المجابهة التي كان من شأنها أن تقضي عليه و تمثل في الإجراء في محاولة الصمود و علاج البوح في الإسراء مدة 48 ساعة و هي مدة كافية للجنود و الفدائيين و المدنيين بحيث يتمكنوا من اتخاذ موقف مناسب أو على الأقل الفرار حتى لا يتعرض كل الفريق للاعتقال[5] .

بالنظر إلى هذا الإجراء نلمس تفاعل الثورة مع الأحداث لكن لا أحد يستطيع أن يقيس درجة صمود الفرد، فمهما كانت قدرته و قوته في الصمود فإن الأساليب المتنوعة التي استخدمها الجلاد كفيلة بهزم أي شخص و من هنا لا يمكن لوم أي سجين جزائري انهار تحت وطأ التعذيب و قدم ما بحوزته من معلومات.

و الحقيقة فإن فظاعة أساليب التعذيب هي التي جعلت الفرد في بعض الأحيان يقول ما يريد الجلاد سماعه بعد أن يفقد القدرة على التحمل و هذا دليل على نفنن الفرنسيين في تعذيب الجزائريين. فلقد تنوعت إذن أساليب الاستنطاق[6] التي استخدمت من قبل الفرنسيين، و يمكن أن نقسمها إلى قسمين تعذيب نفسي و تعذيب جسمي. فأما الأول فهو يبدأ مع توقيف المتهم أو المشكوك فيه و يرحل بعدها إلى مركز الدرك أو أحد مكاتب لصاص،[7] و قد يوضع المسجون في مكان معزول تماما، قبو مظلم ملئ بالجرذان مثلا كما هو الشأن بالنسبة للمجاهد عادلي لعرج،[8] لدرجة أن الفرد يفقد معنى الزمن. بحيث اعتقد أنه بقي يوما واحدا حيث ألقي عليه القبض في 08 سبتمبر 1960[9]. و نبهه أحد المجاهدين المسجونين أنه أخرج في 12 ديسمبر من نفس السنة أي انه بقي أربعة أيام في ذلك القبو. لقد تملكه خلال هذا الوقت خوف شديد و درجة فزع كونه لم يعد مرتبطا بالواقع، هذا كله قبل حصص التعذيب نانهيك عن الضغط النفسي الذي يتعرض له المسجون من خلال التلاعب به و تشويش أفكاره، كأن يعلموه مسبقا بأنهم يعلمون كل ما بحوزته من معلومات و هم يرغبون فقط في التأكد منها و هنا يبدأ السجين في طرح عدة أسئلة عن نفسه و هي جد مجبرة و تؤثر على نفسيته هذا التعذيب الأول أما الثاني فهو تعذيب

جسمي و قد تفننت الآلة الفرنسية في هذا الجانب و أبدعت بشكل همجي ووحشي تعددت فيه أساليب التعذيب و الاضطهاد.

لقد اتفقت المراجع و المصادر و حتى الشهادات الحية على أنواع محددة من التعذيب و سنتطرق إليها بالتفصيل و التفريق كل واحدة بشكل خاص.

و يبدأ التعذيب أولا بجلسات خاصة يبدأ المحقق بطرح مجموعة من الأسئلة تتمحور كلها حول معلومات على الفلاقة و على الجيش و على الجبهة و الأسلحة بعد الرفض يبدأ الضرب العشوائي و تكرر الأسئلة و يتخلل الطرح و الضرب، تدخل المؤثرات النفسية كالاستنطاق والوعود بالمساعدة و الاستدراج[10] بعدها تترك الساحة للجلادين و هم في الغالب أربعة أشخاص شداد إلى جنب مترجم ويبدأ التعذيب في العادة بالضرب الجماعي و تسمى لعبة القدم حيث يوضع السجين في الوسط و يبدأ الضرب الجماعي بالأرجل بعد أن تسقط الضحية و يدوم الضرب حوالي 15د[11] . أو يبدأ الضرب بلكم الضحية و قذفه شخص إلى آخر حتى الإغماء، كما حدث للمجاهد مماد مصطفى[12] عندها فقط تبدأ عمليات التعذيب الفعلية بعد أن يجرد المسجون تماما من ملابسه لتتطلق حصص التعذيب المتنوعة و هي:

1- التعذيب بالكهرباء :

هي الطريقة الأكثر شيوعا، يستخدم فيها مولد الكهرباء و الذي كان يعرف "بالجيجان"(Gégéne) بها أقطاب كهربائية تسمح بمرور التيار[13] و للتطيق بهذه الطريقة يمرّ المسجون في تهيئته بعدة مراحل أهمها تقييد الأيدي و الأرجل بسلسلة حديدية كانت تعرف "بالكوبتير" ، و هنا يجب أن نشير إلى وجود اختلاف في وضعية المسجون فهناك من كان يقيد و هو في وضعية الجلوس بحيث يتم، عريضة حديدية في من أعلى الذراع الأيمن لتمر وراء أو خلف الركبتين و تظهر من جديد أعلى الذراع الأيسر، و بهذا حركة الإنسان و قد يعلق منكسا أو بشكل عاد- الأرجل في الأسفل و الرأس في الأعلى- أو يلقى على الأرض[14] ، أو قد يربط في سلم حديدي يوضع السلم في صهريج ماء و بهذا يكون أثر الكهرباء مزدوجا كون الماء ❖❖❖ ناقلا للكهرباء،[15] أو يربط على متن سلم يستخدم للوصول و حين يصل الجندي إلى الأعلى يتبول عليه و هذا حسب شهادة المجاهد أوسيف قويدر[16] تأتي بعدها الخطوة الثانية و هي وضع الأقطاب الكهربائية على مناطق معينة من الجسم: في لحمة الأذن و أصابع الأيدي و الأرجل في الفم و في أماكن العفة ثم يوضع قماش على فم الضحية، يمنع من الصراخ[17] و قد يترك دونها و هذا حسب مكان التعذيب. فإذا كان في مركز خاص للتعذيب لا يأبه أحد لصراخ

الضحية و هذا حسب شهادة المجاهد أوسيف قويدر حيث نقل إلى مركز بورباكي في تسمسيلت حاليا و كان يعرف هذا المركز بمركز الحياة أو الموت 90% ممن بداخله قتلوا[18].

بعدما تعد الضحية للاستنطاق يبدأ الجلاد في طرح أسئلة تتمحور كلها حول تقديم المعلومات حول الجيش و نشاطه و مسؤوليته و عدد أسلحته و مناطق تواجد الكزمات وغيرها من المعلومات التي من شأنها أن تساعد فرنسا في القضاء على الثورة، و بطبيعة الحال كان المجاهدون يحاولون قدر المستطاع الإنكار و عدم النطق، و هنا يتدخل الجلاد بتشغيل المولد الكهربائي بعد أن يرمي جسم الضحية إذا كان معلقا. فيبدأ جسم الضحية بالاهتزاز من قوة الكهرباء و لكي تزداد وطأة الكهرباء قد يعلق الضحية و تبقى الأرجل تحت طاولة حديدية و ترش بالماء أو توضع الأقدام مباشرة في الماء أو بوضع الضحية مقيدا في صهريج ماء و تدخل الأقطاب و لا أحد قادر على وصف شدة الألم مهما وصف[19]كان الجلاد يضع قفاز من الكاوتشو. و لقد رأت بعض الأطراف الفرنسية أن هذه الطريقة سهلة وغير مضرة و لا تترك آثارا جسمية و رأت بعض القيادات العسكرية التي حسب قولها أنها جربت الكهرباء على أنفسهم و وجدوا أنّ آثاره خفيفة و لكن شتان بين مجرب قصد التجريب أو الدعاية و بين ضحية استخدمت ضدها الكهرباء[20] فهم جربوه دون المرور بالمراحل التي تعذب بها

الضحية، و من قبل المزاح لا أكثر، و قد تعرضوا للتيار لفترة قصيرة أما الشهادات الحية لبعض المجاهدين و ما لمسته شخصيا من أحدهم يخالف الادعاءات، و حتى المؤرخ هنري علاق قد كتب حول هذا الموضوع في كتابه La question حيث أعطى حقائق حول هذا الموضوع أثارت ضجة كبرى في الساحة الفرنسية فحسب التجرية التي مر بها شخصيا فقد أعطي وصفا دقيقا على ما يشعر به المتعرض إلى هذا النوع من العذاب حسب ما قال "... *شعرت بشعلة من النار قرب الأذن و كاد قلبي أن ينفجر و تقلصت العضلات و يشعر الإنسان بأن الفك العلوي ملتصق بالفك السفلي و إذا فتح المرء عينيه خطوط من الضوء مختلفة الألوان و بعطش كبير*." (21)

و من خلال معاينتي الشخصية لبعض المجاهدين رأيت بعض آثار هذا التعذيب و يمكن حصره في :

- آثار حروق بالكهرباء في الظهر أو الكتف مثلا.
- اضطرابات نفسية لدى المجاهدين الذين تعرضوا لهذا التعذيب.
- هناك من فقد عقله حسب بعض الشهادات الحية.

تحرك العظام خاصة الكتف نتيجة التعليق كما حدث للمجاهد مماد حيث بقي معلقا 08 سا.

و يضيف التعذيب بالكهرباء لفترات مختلفة قد تتجاوز الأسبوع و يكون التعذيب في الغالب يوميا مدة 02سا إلى 03سا مع فترة راحة تدوم من 30د إلى 01سا و قد يتعرض السجين إلى الكهرباء حتى في غرفة معزولة مبللة و تقيد الضحية بالجدية و توضع الأقطاب في الأرض مما يؤدي إلى انتشار الكهرباء فيسقط الضحية و تكرر العملية مما يؤدي إلى جروح الوجنتين و تصلبهم(22).

أما الجلاد فعادة ما كان يحمي نفسه بوضع قفاز من الكاوتشو و حذاء خشبيا و يبقى بعيدا أو خارج القاعة المبللة لإدراكه خطورة الكهرباء، و هنا نلمس تناقض وجهات نظر وروي الفرنسيين فالكهرباء حسب الأطباء الفرنسيين غير ضارة فلم يحمي الجلاد نفسه إذن؟ (23)

2- التعذيب بالماء :

طريقة أخرى استخدمت في الاستنطاق فإلى جانب وضع الضحية في صهريج ماء واستخدام الكهرباء أو سكب دلو ماء بارد على الضحية بعد الإغماء فقد استخدم الماء رغم كونه مصدر للحياة كوسيلة لإرغام الجزائريين على الكلام و لم يكن ماءا صافيا بل ماءا وسخا أو مع مواد تطهير.

لقد أرغم العديد من المساجين على ابتلاع إجباريا كميات كبيرة من الماء تفوق طاقة الفرد على الاستعاب و ذلك بوضع مخروط أو بوق في فمه و يسكب الماء بعد أن يغلق أنف الضحية

مما يجبره على الشرب إلى أن يمتلئ البطن[24] و حتى الرئة يشعر من خلالها بالموت يلوح في الأفق[25] أو يقيد الضحية و يتم إدخال الرأس في صهريج ماء حتى يكاد يختنق حيث ينزع الرأس حينما يرى الجلاد خروج الغازات الكثيفة من فم الضحية و تكرار العملية عدة مرات، و قد طبقت على المجاهد أوسيف حيث نقل بعض إلقاء القبض عليه إلى مركز سان صابريان Saint Sabrian و قد تمّ وضع رأسه في صهريج ماء لمدة طويلة كاد خلالها أن يختنق أو تهدد الضحية بعد أن تقيد الأيدي بحبل متين على طول امتداد الجنسية و يكون الرأس في الفراغ ثم يغطس في ماء كريه الرائحة و يجلس أحد الجلاد بكل ثقله على ظهره في جهة الكلى و يبقى التعذيب لفترة طويلة يتمنى خلالها الموت لكي ينتهي العذاب[26]

3- الضـرب الجماعي :

يبدأ التعذيب أولا بالضرب الجماعي، وذلك باستخدام الأيدي و الأرجل و نسمي هذه الأخيرة بلعبة القدم، يستخدم العصي حيث يؤمر الضحية بنزع الملابس أي التعري التام وأثناء ذلك تتهال عليه الضربات حيث يأخذ كل جلاد بلكمه و قذفه إلى الجلاد الثاني و هكذا تستمر العملية إلى 15د دون توقف و دون إدراك مكان ضربه و قد يدوم الضرب مدة نصف ساعة[27]و حسب شهادة المجاهد أوسيف فإن الضرب الذي مورس ضده دام أكثر من أسبوع، و كان متواصلا بحيث لم تكن تمر ساعات حتى

يأتي الجلاد لضربه مع وجود فرق مناوبة و لم يكن الضرب في ثكنات التعذيب بل حتى حينما يتم إخراجه للتعرف على أماكن وجود الكزمات و بعد كل فترة ضـــرب تأتى فترة راحة قــصرة . و يدخل السجين إلى السيلون الذي لم يكن يتجاوز طوله و عرضه المتر بحيث لا يتمكن السجين من الاستلقاء أو تمــديد الأرجل[28] و قد يضرب و هو معلق أيضا ، و لكن هذه المرة بشكل مخالف بحيث يقيد من الأيدي بخلاف وتربط مع الأرجل، و هذا يعني أن جسم الإنسان من الأمام يكون بارزا و يلكم لكمة قوية يلمس جسمه أسلاكا شائكة أو أقضاب حديدية مما تسبب آلاما حادة و قد مات العديد تحت وطأة هذا التعذيب[29]

4- الحـرق و الدفـن :

تعرض لها أول مواطن و هو فلاح جزائري كان مقيما بالقرب من قسنطينة 1955 حيث قام الجنود الفرنسيون بحرق المحصول الزراعي الخاص بالجزائريين فحاول التدخل فقام الجنود بصب البنزين عليه و أشعلوا النار أمام الناس،[30] كما استخدمت النار من الجلادين الفرنسيين في الثكنات حيث يتم استخدام موقد التلحيم (Chalumeau) بعد يبلل قليلا بالبنزين، ثم يمرر موقد التلحيم على عدة مناطق خاصة الصدر و الأذرع مما يصيب الإنسان بحروق متفاوتة الدرجات[31] أو يعـلق و توضع الــنار تحت قدميه، و بهذا نلاحظ نفس الآلة الفرنسية في استخدام النار [32]

أما الدفن فقد كان في الغالب بشكل جماعي حيث يتم حفر حفرة كبيرة تتسع لجماعة من الناس و الذين يتم وضعهم فيها ثمّ ترمى عليهم الأتربة فيتغطى الجسم كله و تترك الرؤوس في الأعلى في العراء تغطى بصناديق خشينة و يبقون في هذا الوضع لمدة تتراوح من 03 إلى 07 حتى تنهار أعصابهم أو يموتون و القليل نجي من الموت من جراء الدفن(33).

5- استخدام الكلاب و الزواحف :

طريقة لا تقل في فظاعتها عن سابقتها حيث توصل الجلادون إلى استخدام الحيوانات لإجبار المساجين على النطق فبعد إرهاقهم بالكهرباء و الماء و الضرب يتم إطلاق الكلب وهو من فصيلة ألمانية مدرّب.حيث يأمره صاحبه بالهجوم على الضحية التي تكون منهكة القوى و عارية و يبقى يصارع ذلك الحيوان الذي ينهش لحمه في أماكن مختلفة ووسط ضحكات جمع من الجنود الفرنسيين. فيتحول الجزائري إلى مجرد❖❖❖ مضحك، و يستغرق ذلك مدة زمنية محددة و بعدها يقرر المدرب توقيف كلبه، أو قد تعلق الضحية أفقيا و يطلق الكلاب كي تصارعها و هي مقـيدة و حسب قدرة الكلب على الوصول إلى أطراف من جسده(34) أما الزواحف فقد يتم استخدام البوا Boa و هو ثعبان ملكي في منطقة الصفصاف في تلمسان، و هو المركز الوحيد الذي استخدم هذا الأسلوب حسب شهادة بعض المجاهدين و هي أفعى تمّ إحضارها

من الهند الصينيّة و هذا في بيت صغير من الخشب ❖❖❖❖ يتكلف بها مدرب خاص و حين يعذب السجين بالوسائل المذكورة يتم إدخاله وسط السياج و يصفرون للثعبان الذي يخرج مباشرة ليلتف حول الضحية و يعصره بشدّة و هناك من جُنّ لمجرد رؤية الأفعى[35].

6- استخدام الآلات الحديدية :

استخدم الجلاد الفرنسي عدّة وسائل حديدية حادة كالسكاكين حيث يشرح بعض المناطق من جسم الإنسان حتى يصبح شبه ميّت و بعدها يتم إطلاق الرصاص عليه.
أما زوجته و أبناؤه [36] أو إحداث ثقوب في جسم الضحية و بعدها تعبأ بالملح [37]إلى جانب استخدام الكلاليب و تنزع الأظافر و الأسنان الواحدة تلو الأخرى، أو اقتطاع من لحم الإنسان بواسطتها[38]

تعليق :

استخدم كنوع خاص للتعذيب إلى جانب تواجده في بقية الطرق المذكورة سابقا ، و في هذه الطريقة يتم تقييد السجين ثمّ إدخال عريضة حديدية بين الأذرع و تحت الركبتين ليعلق بعدها كالشاة و الذبيحة و يترك على هذه الوضعية لمدة محددة حتى يشعر.بتفكك أعصابه، ([39]أوكما وصف أحد المجاهدين الشعور بخروج الأحشاء من الفم[40]

و قد يعلق دائما منكسا على علو معيّن ليلقى في الأرض بشكل فجائي مما يحدث له كسور و اضطرابات أو ارتجاف المخ هذا إن عاش طبعا[41] إلى جانب هذا فقد استخدمت طرق أخرى تشبه من حيث بشاعتها الطرق المستخدمة سابقا، و قد يعجز المرء عن ذكرها احتراما لكرامة الإنسان كونها تخدش الحياء لدرجة أن الّذين مورست ضدهم يمتنعون عن الفصح عنها وعموما هذه هي الصورة الحضارية التي رغب الغرب الأوروبي في نشرها، و المؤسف حقا في هذا الجانب الغامض من تاريخ الثورة الجزائرية هو غياب الوثائق الفعلية التي تؤكد فظاعة قرنا في هذا الجانب فحسب أحذ الفرنسيين الذين كتبوا حول هذا الموضوع نرى الألمان الذين اشتهروا بتفننهم في التعذيب مجرد تلاميذ أمام الآلة الفرنسية، و من هنا يجب أن لا ننسى بشاعة الاستعمار الفرنسي.

- DUQUESNE Jacques, pour comprendre la guerre d'Algérie. Perrin 2001 – France,2001. P311
- SIMON PIERRE HENRY ; contre la torture, Ed Seuil-Paris 1957.P124
- بومالي أحسن، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956 م،م،و،م (منشورات المتحف الوطني للمجاهد) ص391
- لاوند رمضان الغتفرينا تعذيب الجزائريين في باريس ط1 بيروت دار العلم للملايين 1969 ص 88.
- Ainadtabet (R), histoire d'Algérie SBA de la colonisation à la guerre de la libération Zone 05 W VI 1830-1962.
- kermane hafid, la pacification livre de six années de guerres en Algérie, la cité éditeur Lausanne 1960. P272.
- Horne alistair, l'histoire de la guerre d'Algérie 4eme édition Paris 1991 1991 P.Gos
- شهادات حية لأربعة مجاهدين
- علالي لعرج : صورة في سجن
- مماد مصطفى وثائق تدل على أنه حكم عليه بالسجن
- أوسيف مصطفى.
- عمر

الهوامش

1- -Simon (P.H) : Contre la torture Ed Seuil. Paris 1975. P38
2-Ainad Tabet, R Histoire d'Algérie : Sidi Bel Abbas de la colonisation à la guerre de libération, zone 5,w.5. P291.
3- Horne Alistair,, Histoire de la guerre d'Algérie, Ed.Albin Michel, Paris 1987,P2004
4-Ainad Tabet (R) op,cit ; P.291
5 -Ainad Tabet (R), ibid, P 291

6- استخدم هذا اللفظ عوض التعذيب، لان فرنسا بوسائلها جعلت الجزائريين ينطقون في كثير من الأحيان معلومات خاطئة، و هذا التعذيب استخدم من أجل إجبار الفرد على النطق.

7- كانت تعرف أيضا بالمكتب الثاني 2eme Bureau

8- هو المجاهد لعرج العلالي من مواليد 1939 - مفترض- من أسرة كبيرة العدد تمتهن الرعي، التحق بالنضال و عمره 17سنة حيث عمل كفدائي في القسم الخاص بالبيض، و نفذ عدة مهام إحداها قتل أحد القياد في نفس المنطقة، و ظل في هذا العمل من نهاية 57 إلى بداية 1958 ليتحول بعدها إلى العمل العسكري حيث التحق بالجيش في 06 فيفري 1958 و شارك في عدة عمليات عسكرية أكبرها معركة أكسال و ستيتان حيث حاصرت القوات الفرنسية الجنود بعدما وصلتها معلومات و تأكدت منها باستخدام طائرة الاستطلاع المعروفة بـ Lamoral و التي كان يطلق عليها الجزائريون اسم الموشار mouchard و مع ذلك تمكن الجيش من اجتياز جبل ماكنة و العلوات في جهة البيض القبلية و بعد هذه العملية بقي الجيش دون حراك حوالي 6 اشهر ليعود للمواجهة، و في أحدى المعارك من سنة 1959 اصيب المجاهد برصاص في الكتف الأيسر و تلقى علاجا حيث نقل إلى مركز التمريض ثم عاد بعدها للعمل و كلف هذه المرة مسؤولا للقسم الأول في الناحية الثالثة المنطقة الثالثة الولاية الخامسة كان يعمل معه مسؤول التمويل و مسؤول الاتصال و الاخبار و مسؤول محافظ سياسي بالقسم مهمتهم جمع التبرعات على أربعة أعراش: اولا : اولاد زياد الشراقة و الغرابة و دراقة الشراقة و الغرابة و بعد جمع المال كان عليه تسليمه لمسؤول الناحية وأثناء التوجه إلى المسؤول حوصر بجبل الطويل و ألقي القبض عليه من طرف الرائد بيجار Bigeard ، و

لكنه كان قد خبا المال والأوراق و اخذه إلى مركز الرقاصة كان يبعد عن منطقة البيض حوالي 80كلم في طريق غير معبد. و في الصباح رحلّ إلى رفقة بعض المسجونين إلى البيض و قدم في مكتب الصاص أمام النقيب Douet مسؤول هذا المركز، و عانى من التعذيب و بقي مدة شهر كامل في السجن إلى غاية 18 أبريل 1962.

9- - شهادة حية المجاهد عادلي لعرج.

10 - لاوند رمضان الفنغرينا و تعذيب الجزائريين في باريس ط1 بيروت دار العلم للملايين ص25

11- لاوند رمضان، المرجع السابق ص 25

12 - هو المجاهد مماد مصطفى من مواليد 10 مارس 1935 في بلدية الفحول دائرة الرمشي ولاية تلمسان حاليا من أسرة فقيرة وكبيرة العدد كان يعمل كمزارع يومي لدى أحد الكولون و في نفس الوقت يمارس النشاط السياسي كونه كان يعمل كعون اتصال لدى جبهة التحرير و كان عمره 21 سنة و ذلك في سنة 1956 كانت مهمته تتركز على تقديم المعلومات للجيش الوطني ALN ألقي عليه القبض في مكان عمله بعد وصول إخبارية تقيد بنشاطه و ذلك في 57/12/16 و نقل على متن سيارة من نوع أف تراك إلى مركز درك بكارد Bicord بعين يوسف ليبدأ الاستنطاق، انظر الوثائق الرسمية المرفوقة مع هذا المقال.

13- لاوند رمضان، المرجع السابق ص 25.

14- شهادة المجاهد علالي لعرج.

15- هو المجاهد أوسيف قويدر من مواليد 1931 (افتراضي) دائرة جندل ولاية الشلف كان عاملا يوميا في الفلاحة لدى الكولون، مناضلا مع مصالي الحاج و منخرطا مع حزب الشعب الجزائري حيث كان يقدم اشتراكا شهريا للحزب بقيمة 10 فرنك قديمة، و باندلاع الثورة التحريرية الكبرى التحق بجيش التحرير في 1956/01/03 الولاية الرابعة المنطقة الثالثة، و شارك في عدة معارك أهمها معركة أورسنيس في الشلف دامت يوما واحدا و كلفت فرنسا خسائر فادحة حيث ساعدت الجبال المجاهدين ***** كمسؤول قطاع عسكري أول في م03و 04 و كانت مهمته تنظيم الشعب و توجيهه الأمر الذي جعله ينتقل إلى المناطق المنخفضة ليتصل بالجزائريين، و هنا تمّ إعلام السلطة الفرنسية بنشاطه فأخذت تلاحقه مدة 3 أشهر ليلقي عليه القبض في ماي 1959 بعد أن حوصر في مزرعة، وجرى اشتباك بين فرقته و القوات الفرنسية استخدمت الدبابات لإعتقاله علما ان الاشتباك بدأ 12 صباحا إلى غاية الساعة الرابعة.

16- بوماني أحسن استيرانيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى م.م.و.م ص389

17- شهادة حية للمجاهد اوسيف قويدر

18- شهادة المجاهدين الأربعة

19- Alistair (H), Histoire de la guerre l'Algérie, Ed Albin Michel, Paris 1987- P207

20 -Alistair (H), ibid,P .208

21- شهادة المجاهد علالي لعرج

22 - Kermmane (H), Ibid .P 15

23-Kemmane (H), Ibid, p15

24- Alistair (H), op,cit P208

25 -لاوند رمضان المرجع السابق ص 30

26- هو المجاهد بوعناني عمر المولود سنة 1933 اقتراضي، جند في الجيش الفرنسي سنة 1955 في منطقة الخميس و سبدو ولكنه تمكن من الهروب و الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني و كان ذلك سنة 1956 شارك في عدة عمليات عسكرية مثل عملية الخميس و سيدي بلعباس و بن سكران وواصل عمله إلى غاية 1957 و بعد أن أصيب برصاص في رجله الأيسر نقل إلى مركز التمريض و هنا تم الأخبار عنهم فهاجمتهم القوات الفرنسية و تم اعتقاله رفقة زميلين له.

27- شهادة حية للمجاهد أوسيف.

28-شهادة حية للمجاهد علالي لعرج

29- بومالي أحسن المرجع السابق ص 189

30-شهادة حية للمجاهد أوسيف

31- Kemmane, op.cit. p .17

32- بومالي أحسن المرجع السابق ص 189

33- بومالي أحسن المرجع نفسه ص189

34- شهادة المجاهد علالي لعرج و محاد مصطفى.

35- Duquesne Jacques, pour comprendre la guerre d'Algérie, Perrin, 2001. P.120

36- Kemmane, (H) op,cit, p.17

37 - بومالي أحسن المرجع نفسه ص188

38- بومالي أحسن المرجع نفسه ص185

39- شهادة حية للمجاهد علالي لعرج

40- Kermmane (H), op.cit, P. 17

قانون حالة الطوارئ بالجزائر سنة 1955

أمال قبايلي مكلفة بالدراسات
المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة
الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

المقدمة :

إن موضوع " قانون حالة الطوارئ " هو الإجراء الخطير الذي طبقته الإدارة الاستعمارية في مواجهة الثورة التحريرية والذي يستدعي منا التوقف لمعرفة ماهية هذا الإجراء المقنن وماهي الدواعي القصوى لتطبيقه ؟

لقد تم تطبيق هذا القانون فعليا، في الجزائر سنة1955 أي تقريبا بضعة أشهر من أندلاع الثورة التحريرية، في الفاتح من نوفمبر 1954 وكانت نتائجه جد صعبة، حيث تصاعدت عمليات الاعتقال والتعذيب ، وعانى الشعب مما سمى " بسنوات الجمر " .

فما المقصود بحالة الطوارئ أو حالة الحصار(L'état de siége et l'état d'urgence) ؟

إن المعروف لدى الخاصة والعامة وفي الطبيعة البشرية أن الأفراد عندما يتعرضون لأي اعتداء من أي نوع ، يكون رد الفعل بصد هذا الاعتداء، وقد يكون رد الفعل عنيفا في مواجهات أخرى، وهذه السلوكيات عامة تكون مرفوضة في المجتمعات ومحظورة قانونا بنص تشريعي ، الضرب والقذف والاعتداء على الأملاك الخاصة والعامة...

ونفس القاعدة معتمدة لدى الشخص الاعتباري أو المعنوي، أي لؤسسات العمومية والدولة بأجهزتها ، وكما سمح القانون برد لاعتداء في بعض الحالات الاستثنائية بنص تشريعي في قوانين

العقوبات بما سمى " بالدفاع الشرعي " ، والذي يعتبر استثناء للقاعدة التي تخول للمدعي العام الإنابة عن الفرد في تحريك الدعوى العمومية ضد المعتدي وكلها آليات شرعت لحماية المجتمع.

فإن المجتمع بهيكله الإداري المتمثل في السلطة الحاكمة " الدولة " مخول لها حق الدفاع الشرعي عن أمنها وسلامتها في الحالات الاستثنائية ، وقد أعطيت لها تسمية " حالة الطوارئ أو الحالات الخاصة ، وحالة الحصار " ، وهي إجراءات خاصة استثنائية تشمل تقليص وتجميد ممارسة بعض الحقوق وتحديد الحريات الفردية بصفة "مؤقتة " كما يمكن بالمقابل انتقال صلاحيات الإدارة المدنية إلى السلطات العسكرية استثناءا.

وعليه فإنه من الطبيعي أن تكون هذه الحالة الاستثنائية منظمة ومقننة بطريقة جيدة حتى لا تفسح المجال أمام التعسفات و التجاوزات .

وقد تكون تدابير احترازية أمنية ، الغرض منها السيطرة على الوضع الأمني أو الانفجار الاجتماعي مهما كانت طبيعته ، وعادة تكون هذه الإجراءات منصوصا عليها قانونا في دساتير الدول وتنظيمها القانوني مسبقا .

أما في الجزائر فإن تاريخ تشريع القوانين الاستثنائية ، بمفهومها الخاص لم يكن معروفا إلا في سنة 1955 ، علما وأن التشريعات السابقة في كل الميادين كانت تصدر باسم وزارة الحربية ،التي

أرست قواعد الاستعمار في كل القطر الجزائري وكل أنواع القمع و التعذيب و مصادرة الأراضي ، ونفي الأهالي ، و مواجهة الثورات بعض المناطق ،كانت من تخطيط وتنفيذ العسكريين ونابعة من التشريع الحربي الفرنسي .

1- مفهوم حالة الطوارئ وحالة الحصار : "

إن قانون حالة الحصار وحالة الطوارئ هو الوضع الذي يستدعي فيه تحول صلاحيات القيادة وتؤول لسلطة الجيش الذي يفرض حالة الحصار وإقرار حالة الاستنفار القصوى فتتمركز قوات الجيش بالمدن وتفرض نوع من الحصار مع تنفيذ التعليمات العسكرية من منع التجمعات وتحديد مواقيت الدخول و الخروج ليلا ونهارا وهو ما يسمى " بحضر التجول " و منع الأشخاص من التجمهر ونشر المعلومات بدون الرجوع إلى الحارس العسكري، وهذا الظرف يمتد حتى إلى السلطة القضائية التي تجمد وتحل محلها تطبيق الاجتهادات العسكرية ، لمحاكمة المدنيين

أما حالة الطوارئ فتبقى صلاحيات المسؤولية للمؤسسات المدنية أما الجيش فتتراجع اختصاصاته إذ يستطيع فقط وبدون مسؤولية مباشرة ، حفظ الأمن والوضع العسكري ويتم تخويل حق التدخل في هذه الحالة لسلطة الأمن الداخلي " الشرطة " لأن الوضع محدد إقليميا ويهدف من ورائه حفظ النظام العام ، ويندرج مضمون الحالتين في مفهوم حفظ الأمن الداخلي والخارجي.

ويعتبر إجراء " قانون الحصار " من أقدم الإجراءات الاستثنائية الذي عرفته الدولة الفرنسية و الذي يسمح بتغيير جهاز الإدارة من مدنيين إلى عسكريين ، ويسمح في مواجهة العواقب الوخيمة لأي حرب سواء كان إعتداء خارجيا أو ثورة داخلية مسلحة .

وتعتبر طبيعة الحالات الاستثنائية أو الخاصة وليدة الاجتهادات القضائية ، خاصة القاضي الإداري الفرنسي أما حالة الحصار وحالة الطوارئ فقد كانا محل اهتمام الإدارة الفرنسية التي أقحمت المشرع ليجعل منه استثناء من القاعدة العامة.(1)

وبالفعل كان المشرع الفرنسي قد أصدر النص بتاريخ 03 أفريل 1955 تحت عنوان " حالة الطوارئ " القانون رقم 55- 385المؤرخ في 03 أفريل 1955 المنشئ لحالة الطوارئ والمقرر تطبيقه بالجزائر(2)، ثم المرسوم التنفيذي رقم 55- 386المؤرخ في 6 أفريل 1955 المتعلق بتطبيق حالة الطوارئ بالجزائر.(3)

لقد كانت الحكومة الفرنسية في بداية الأمر تعتبر الثورة عملا قاصرا على بضع عشرات من المحاربين (الفلاقة) ثم تزعم أنها جردت لمجابهتهم مجرد حملة بوليسية حتى جاء اليوم الذي اضطرت فيه الاعتراف على لسان رئيس الدولة الفرنسية " أن هذه العشرات من العصاة قد فقدت من بين صفوفها 145 ألف شخص قاتلوا بشجاعة "، وكذلك اعترفت أنها عبأت مليونا وأربعة مئة رجل

للحرب في الجزائر منذ 1954، وأن جيشها الآن يعد، بتسع مئة و خمسة وعشرين ألف رجل ...[4]

على أن الحكومة الفرنسية التي علمت ما لم يعلمه سواها ، من ديناميكية الثورة الجزائرية كانت آخر من اعترف بذلك صراحة ولكن ضغط الوقائع الذي لا يقاوم قد أرغمها على ذلك وبمقدار ما كانت الحركة الثورية تمتد وتعزز في الجزائر، بمقدار ما كانت الحكومة الفرنسية تلجأ إلى تعزيز قواها وتشديد وسائلها الحربية، وأن ما قام عليه الدليل من عجز هذه القوى التي تتلقى المدد باستمرار و عن القيام بمهمتها لواضع الدلالة فإن الثورة الجزائرية في استفحال مستمر فتهاوت أمامها السدود المقامة وهزمت عمليات القمع الواحدة تلو الأخرى وفرضت الثورة الجزائرية نفسها على الحكومة الفرنسية .

... وفي عام 1955 جانفي – فيفري كان الحاكم " ليونار" يتحدث عن الثورة وشؤونها قوله " إن هي إلا تجريد ضد بضعة من المخربين ،قطاع الطرق وملاحقة لعشر عصابات من الصبيان المشاكسين ".

وفي عام 1956 كان " لاكوست" يقول " مجرد عمليات من عمليات البوليس ، لا تستدعي إبادتها سوى الربع الأخير من الساعة " ، ثم إذ هم يتحدثون عن الثورة بالكلمات الآتية :" إقرار السلام ، ثورة ، حرب، تلك هي المراحل التي اضطرت الحكومة الفرنسية في

نهايتها إلى الاعتراف بظهور الثورة الجزائرية على الساحة الدولية بأنها في حالة حرب مع الثورة .

وطبيعي أن الحكومة الفرنسية لم تعترف في أول الأمر بحالة الحرب في الجزائر ولكن كثيرا من أعمالها أصبح في النتيجة، يعد اعترافا ضمنيا بحالة الحرب، ومن هذه الأعمال نذكر :

1- لجوء فرنسا إلى إصدار تشريع استثنائي مستوحى من تشريع فترة الحرب واستعمالها في بياناتها الرسمية صيغ وتعبير التشريع الحربي.

2- المعنى الحقوقي أو " القانوني " لعمليات الفرنسية من إيقاف للسفن في عرض البحر ومصادرة حمولتها.

3- المدلول الحقوقي " القانوني " لتحويل سير الطائرة ، التي كانت تقل القادة الخمسة الجزائريين عام 1956.

4- الاعتراف الصريح من قبل الجنرال " ديغول " بحالة الحرب قي 23 أكتوبر 1958.(5)

2- أسباب تطبيق قانون حالة الطوارئ في الجزائر :

رغم كل محاولات القمع والاعتقالات التي شنتها الإدارة الاستعمارية في مواجهة الأحزاب السياسية منذ 1945 لم تستطع أن توقف مسار الوقائع التاريخية فكان الفاتح من نوفمبر 1954 الواقع الذي لا مفر منه وكانت من بعدها هجومات 20 أوت 1955 بمثابة

الضربة الكاملة التي أخفقت بها كل التوقعات للإدارة الاستعمارية .

ثورة نوفمبر أسقطت الحسابات طويلة أو متوسطة المدى التي برمجتها فرنسا متخطية بذلك كل الحواجز التي ردمتها، وعمل المسؤولون الفرنسيون كل ما في وسعهم من أجل استمرار التواجد وإبادة الشعب، محاولين خلق كل التبريرات فقد ذهبوا إلى حد اعتبار القطر الجزائري جزءا لا يتجزأ من فرنسا " التقسيم الإداري لفرنسا لدول ما وراء البحار" كما خلقوا اعتبارات اقتصادية بقولهم بأن الجزائر هي جزء من فرنسا، لأن النظام الإقتصادي القائم في هذه المقاطعة يساهم في اقتصاد فرنسا بالدرجة الأولى وأنها ستعيش في حرمان اقتصادي إن هي فقدت الجزائر(6) .

وإن غياب فرنسا عن الجزائر يعني انتشار الفوضى والمبادئ المناهضة للحضارة الأوروبية و ما يريدونه أبناء الجزائر هو ثورة ضد الأهداف الإنسانية ، وأن ثورتهم كانت ضد المدنية الفرنسية و الجنس الفرنسي .... (7).

إذن بعد اندلاع الثورة التحريرية قامت السلطات الاستعمارية بحملة واسعة من الاعتقالات ضد الوطنيين من رجال الأحزاب و الهيئات السياسية وكان رد الفعل عنيفا حيث استدعت ثلاث فرق من جنود المظلات بفرنسا على وجه السرعة كإجراء أول لتشارك في قمع الحوادث الثورية الجديدة .

ونزلت بعنابة يوم 02 نوفمبر و في 03 نوفمبر قامت السلطات الاستعمارية بحل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وفتشت كل مراكزه، وتتبعت أنصاره في كل مكان من الجزائر وفرنسا

ولما فشلت السلطات الاستعمارية في وضع حد لتلك الحوادث التي أثارها بعض " المشاغبين " على حد تعبيرها . قام سلاح الطيران يوم 20 نوفمبر برمي آلاف المنشورات من الجو على منطقة جبال الأوراس تدعو فيها السكان إلى التزام الهدوء والتخلي عن العصاة ، وإلى هجرة قراهم إلى مناطق أخرى آمنة حددتها لهم ، على أن يتم ذلك في اليوم التالي (8)

و رغم محاولاتها المتكررة في إقناع سكان المنطقة لمغادرة مناطقهم فإن أصرار معظم سكان المنطقة على البقاء قد أثار غضب الإدارة الفرنسية، ونتيجة لذلك أصدرت الأوامر إلى خمس كتائب من الجيش الإستعماري لتزحف على منطقة الأوراس و النيل من سكانها ، وبالتالي القضاء نهائيا على الثوار والثورة .

وفي خلال شهر ديسمبر، اعتقلت السلطات الاستعمارية جميع قادة " حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية " وسلطت عليهم أبشع وسائل التعذيب، نشر البعض منها الكاتب الفرنسي " كلود بوردي " في كتاب " الجستابو في الجزائر" (La guestapo en Algérie) ونشرت جريدة " لوموند " الفرنسية مقتطفات أخرى من صور التعذيب

الوحشي التي ظهرت في كتاب " السؤال " ل " فرانسوا مورياك " اضطر على إثرها وزير الداخلية في الفرنسي " فرانسوا ميتران " ،إلى إجراء تحقيق انتهى إلى لا شيء و قام الجيش الفرنسي بعدة عمليات عسكرية في محاولة القضاء على هذه الأحداث في المهد بالأوراس و القبائل قبل أن تنتشر عدواها إلى المناطق الأخرى ولكن الواقع كان أكبر من تصورات الإدارة الاستعمارية .[9]

أما في عام 1955 فقد اشتدت أعمال جيش التحرير الوطني وأدركت الإدارة الاستعمارية أن الأمر لا يتعلق بجماعة الفلاقة وإنما هناك جهاز وتنظيم وعمل دائب وأهداف كبيرة ... فقررت تعزيز قواتها العسكرية فأخذت النجدات تتوالى على الجزائر حتى وصلت إلى ثمانين ألف جندي بعد أن كانت تعد سبعة وأربعين ألف فقط في نوفمبر 1954 .

وتم عزل الوالي العام القديم " روجي ليونارد" وعين مكانه السيد " سوستيل " الذي أعلن في أول خطاب له ، " أن فرنسا لن تغادر الجزائر مثلما يستحيل عليها أن تغادر مقاطعة لابروفانس أو لاوفان... إن فرنسا اختارت سياستها وهذه السياسة هي الإدماج " .

ثانيا : الإدارة الاستعمارية في مواجهة الثورة و اللجوء إلى التشريع الاستثنائي " قانون حالة الطوارئ

3- نشأة قانون حالة الطوارئ :

تعود جذور هذا التشريع الذي استصدره البرلمان الفرنسي إلى قوانين التشريع الفرنسي الذي طبق أثناء الحرب العالمية الثانية في مواجهة ألمانيا الهتليرية

وقد تم وضع هذا السلاح القانوني ، ضمن قانون " حالة الحصار في عهد الجمهورية الثانية عام 1949 لمواجهة حالة الحرب الخارجية أو التمرد العام المسلح و الحرب الأهلية في الداخل، و لكن نظرا لخطورة هذا الإجراء فإن فرنسا لم تستعمله في مدة طويلة تتجاوز مئة عام إلا أربع مرات:

الأولى : في ديسمبر 1852 بمناسبة الانقلاب الذي حمل نابليون الثالث إلى الحكم وإسقاط الجمهورية الثانية .

الثانية : في 1870 أثناء الحرب الألمانية التي أدت إلى إخضاع " الألزاس واللورين".

الثالثة : في 1911 عند بدء الحرب العالمية الأولى

الرابعة : في 1939 عند بداية الحرب العالمية الثانية

ونظرا لأن تطبيق قانون حالة الحصار محاط بشروط عديدة لابد من توافرها حتى يصادق عليه البرلمان كي يصبح نافذا ونظرا لهذه الشكليات القانونية فقد كان لزاما على حكومة " إدغار فور " إلى إعداد وعلى عجل مشروع قانون أسماه " قانون حالة الطوارئ " حيث تعتبر حالة الطوارئ إجراء اتخذته السلطات الفرنسية تجنبا

للجوء إلى " حالة الحصار " التي تدعو إليها أحكام الدستور، أثناء الدخول في حرب أو عند حدوث أي حالة تمرد داخلية، و قد جاء بيان لوزارة الداخلية يقول فيه ... إن حالة الطوارئ تشكل حلا وسطا بين الحالة العادية حيث الاحترام الكلي لجميع الحريات بينما تؤدي حالة الحصار إلى تفكيك الهياكل التقليدية الإدارية لأنها تنقل الحكم إلى السلطات العسكرية ذلك أن حالة الطوارئ تبقي للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم، ولكنها تعمل على تركيزه وتدعيمه ليصبح أكثر ملائمة مع أحداث تعد كارثة عمومية من شأنها تعرض الأمن للخطر و أن تمس بالسيادة الوطنية والحقيقة أنه يمكن اعتبار بعض الإجراءات الخاصة بحالة الطوارئ هي ذاتها المميزة لحالة الحصار لأنها تحتوي على بعض الإجراءات التي تقضي على الحريات الفردية و التي يتمتع بها المواطن الفرنسي ،و التي لا تمس إلا في حالة تطبيق المادة السابعة (07) من دستور 1946 وهي نفس المادة المتعلقة بحالة الحصار وأما إجراءات حالة الطوارئ فتحتوي على :

- حظر حرية التجول للأشخاص ووسائل النقل
- حظر إقامة الأشخاص غير المرغوب فيهم
- الحكم بالإقامة الجبرية على أي شخص
- حظر الاجتماعات العامة
- إجراء التفتيش في المنازل ليلا ونهارا

- إمكانية غلق المقاهي وقاعات السينما و المسارح
- فرض الرقابة على الصحف و المنشورات و الدوريات
- الأمر بتجريد الأفراد من الأسلحة المرخصة وتسليمها للسلطة الحاكمة
- المحاكم العسكرية تتولى المحاكمة بدلا من المحاكم المدنية

4- الجزائر تقع تحت طائلة نصوص" قانون حالة الطوارئ ":

تنعقد الجمعية الوطنية الفرنسية في دورة استثنائية إبتداءا من 23 مارس 1955لدراسة وإثراء المشروع القانوني المقدم إليها ، وقد برزت ثلاثة آراء للنواب بين مؤيد و معارض (11)

الرأي الأول : يرى في تطبيق قانون حالة الطوارئ مخالفا للدستور لماذا ؟ لأنه من المعروف في التشريع الفرنسي أن حالة الطوارئ إجراء قانوني جديد اتخذته السلطات الفرنسية تجنبا للجوء إلى حالة الحصار التي تدعو إليها أحكام الدستور أثناء الدخول في حرب أو تمرد داخلي ،وقد جاء في بيان لوزارة الداخلية الفرنسية أن حالة الطوارئ تشكل حلا وسطا بين الحالة العادية حيث الاحترام الكلي لجميع الحريات بينما تؤدي حالة الحصار إلى تفكيك الهياكل التقليدية الإدارية، لأنها تنقل الحكم للسلطات العسكرية ذلك أن حالة الطوارئ تبقي للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم المدني ولكنها تعمل على تدعيمه ليصبح أكثر

ملائمة مع أحداث تعد كارثة عمومية من شأنها أن تعرض الأمن للخطر[12]

الرأي الثاني : يرى بأن تطبيق قانون حالة الطوارئ معناه اعتراف صريح بحالة الحرب الجزائرية الفرنسية

الرأي الثالث : يرى بأن تطبيق فانون حالة الطوارئ ضروري جدا من أجل القضاء على الثورة في المهد

وكان من بين النواب الذين أبدوا الموافقة على تطبيق حالة الطوارئ بالقطر الجزائري في جلسة 30 مارس 1955 النائب " جنبتون "(Janton) الذي جاء في تدخله أن حالة القطر الجزائري لا تستدعي إصلاحات اقتصادية فقط بل الواجب يحتم على الحكومة أن تبادر بتنفيذ إصلاحات سياسية واجتماعية أيضا لكن إلى جانب تنفيذ هذه الإصلاحات يجب أن نتمكن وبسرعة وبصفة حاسمة من إرجاع الأمن و الهدوء إلى الجهات التي تقع فيها أعمال الاعتـــداء[13]

وقد استطاعت الحكومة الفرنسية أن تقنع النواب، بالمصادقة على مشروع قانون حالة الطوارئ حيث أجمع النواب باستثناء الشيوعيين الاشتراكيين على قبول هذا القانون، وهذا بعد المناقشة التي جرت في جلسة أول أفريل 1955 ودامت 15 ساعة، و بعد أن أقدم النواب على 50 اقتراحا علنيا لرفض كل تغيير في النصوص المعروضة ضمن المصادقة على مشروع قانون ب 379 صوتا .

بعد مصادقة أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية على هذا المشروع قدمته الحكومة إلى مجلس الجمهورية الفرنسي وبعد مناقشة خاطفة قرر مجلس الجمهورية المصادقة على نفس النص المعروض ب 333 صوتا ضد 77 صوتا [14]

ولقد صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية الجزائرية بتاريخ 3 أفريل 1955 في شكل قانون تحت رقم 55- 385 المؤسس لحالة الطوارئ و المعلن على تطبيقه بالجزائر، يحتوي على 16 مادة، و مقسم إلى فصلين الفصل الأول يحتوي على المبادئ العامة لهذا القانون، و يشمل عل 14 مادة أما الفصل الثاني فيحتوي على المبادئ الخاصة في تطبيق القانون وكيفيتها و يحتوي على مادتين هما 15 و 16 منه ، وهذه بعض من أهم ما جاءت به نصوص هذا القانون .

لقد نصت المادة الأولى منه على إمكانية تطبيق حالة الطوارئ على جزء أو كل القطر الجزائري في حالة وجود خطر يهدد أمن واستقرار النظام العام أوفي حالة حدوث حوادث تشكل بطبيعتها و خطورتها كارثة عمومية.

أما المادة الثانية، الفقرة الأولى منه فقد أكدت بأنه لا يمكن الإعلان وتطبيق حالة الطوارئ بدون تشريع وإصداره في شكل قانون.

أما الفقرة الثانية منه فبينت بأن نص القانون يحدد المناطق و المقاطعات التي يتم ضمنها تطبيق حالة الطوارئ و التي تدخل في

حيزها تطبيق الإجراءات و في الإطار المحدد إقليميا و الإجراءات التي تطبق في هذه المناطق تكون محددة بمرسوم بعد اجتماع مجلس الوزراء و طبقا للتقرير الذي يدلي به وزير الداخلية ، كما بين نصت المادة الثالثة منه بأن إعلان حالة الطوارئ لابد أن يكون محدد المدة وفي حالة تمديده لابد من أن يتم ذلك بنص قانون جديد .

ولقد بينت نصوص المواد اللاحقة اختصاصات الإدارة في هذه الحالة وأهم الإجراءات الواجب تطبيقها وكيفية تبليغها و تطبيقها كما أوكل القانون مهمة القضاة الجالسين أو المحاكم المدنية في النظر في القضايا المتعلقة بالجرائم إلى المحاكم العسكرية ، وأن في حالة الإعلان عن عدم تطبيق هذا القانون فإن كل تبعاته من إجراءات سيتم تجميدها بمجرد الإعلان عن وقف تطبيق حالة الطوارئ فقط يبقى للمحاكم العسكرية التي سبق لها النظر في بعض القضايا الخاصة بالجرائم والمجرمين حق المتابعة و الفصل فيها .

أما المادة 15 منه من الفصل الثاني فقد نصت على مايلي : " لقد تم الإعلان عن حالة الطوارئ في الجزائر ولمدة ستة أشهر"

وأنه يتم تحديد المناطق التي سيتم فيها تطبيق حالة الطوارئ بموجب مرسوم تنفيذي لما جاء في نص المادة الثانية من هذا القانون المذكورة أعلاه

وختم نص المواد بفقرة أخيرة من المادة 16 منه : بأن هذا القانون سيتم تطبيقه باعتباره قانون دولة.

حرر بباريس بتاريخ 3 أفريل 1955.

أما المرسوم رقم 55- 386 المؤرخ في 06 أفريل 1955 المتعلق بتطبيق حالة الطوارئ بالجزائر ، فقد جاء هذا المرسوم التنفيذي يحتوي على ثلاث مواد حيث استهل المرسوم بالاستشهاد إلى أهم الإسندات كالتالي :

- رئيس مجلس الوزراء ، على تقرير وزير الداخلية
- ونظرا للقانون رقم 55- 386 المؤرخ في 3 أفريل 1955 المؤسس لحالة الطوارئ بالجزائر و المعلن عن تطبيقه بالجزائر خاصة بنص المادتين 2 و15 منه
- ونظرا لرأي الحاكم العام بالجزائر بالموافقة على هذا القانون

فإن المادة الأولى من هذا النص تقول قانون حالة الطوارئ مطبق في الجزائر أو ساري المفعول به ابتداءا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

وتم تحديد المناطق التي سيتم تطبيق حالة الطوارئ بها حسب نص المادة الأولى كما يلي :

- دائرة تيزي وزو
- دائرة باتنة

- البلديات المختلطة
- والبلديات كاملة المهام بتبسة

وسيتم تطبيق التعليمات الواردة في نص هذا القانون وضمن المناطق المحددة بنص المادة الأولى منه، تحت إشراف الحاكم العام

أما المادة الثالثة فتنص على أن وزير الداخلية مكلف بتطبيق هذا المرسوم الذي سينشر في الجريدة الرسمية الفرنسية ثم إلحاقه بالجريدة الرسمية الخاصة بالجزائر.

وبالفعل فقد شرعت السلطات الاستعمارية في تطبيقه، بناحيتي الأوراس و القبائل الكبرى ثم عممته على أحواز بسكرة والوادي حتى تفصل الجنوب عن تونس و تمنع مرور الأسلحة من ليبيا

ولكي تتمكن من تطويق المناطق وإحكام القبضة الحديدية على سكان المناطق فقد جاءت بأمهر الضباط السامين الذين اكتسبوا خبرة واسعة في ممارسة حرب العصابات في حروب الهند الصينية كما صرح بذلك الوالي العام " جاك سوستيل " لدى دعوته في السادس والعشرين من أفريل 1955 من باريس حيث قال إن تنفيذ قانون حالة الطوارئ في الجهات التي أعلن عنها بالبلاد قد نال مصادقة الحكومة .... ، وأنه قد تقرر وجوب تطبيق الأعمال بين السلطتين، العسكرية و المدنية في الجهات التي أعلنت بها حالة الطوارئ بعمالة قسنطينة ولهذا فإن هذه الجهات توضع تحت سلطة

عسكرية ابتداءا من 1 ماي 1955 يتولاها جنرال كبير يقع تعينه لتلك المهمة [15]

وقد تم تعيين الجنرال " بارلنج" (Parlange) في 28 أفريل 1955 بصفة قائد عام للجهات التي تشملها حالة الطوارئ ولتنسيق سائر العمليات السياسية والحربية والإدارية بها .

وتم اختيار مساعدي الجنرال " بارلنج " من الضباط الذين باشروا مهمة الاستعلامات بالمغرب الأقصى

لقد أسند لهذا الجنرال مهمة كبيرة حيث يباشر تحت سلطة وإشراف عامل العمالة ، سائر النشاطات المدنية والعسكرية الموجودة بعمالة قسنطينة من جند وقوى الشرطة والجندرمة والبوليس المعاون ،و الإدارة المدنية بالإضافة إلى إشرافه على تشكيل فرق " الدفاع المدني " وقد وصل هذا الفيلق إلى منطقة الأوراس في 3 ماي 1955 ، كما دعمت السلطات الاستعمارية هذه التحركات المصحوبة بحرب نفسية بمبادرات ميدانية في المجالات العسكرية ، قام بها المسؤولين أمثال " هرتنز " حاكم بسكرة و المشرف على ناحية توقرت العسكرية المتمثلة في تكوين فرق " الحركة ".

ومن ناحية أخرى أصدرت السلطات الاستعمارية تعليمات بزيادة عدد المحتشدات و التجمعات وشددت في نفس الوقت الرقابة السياسية في ميدان الإعلام والثقافة حيث صودرت مجموعة من

الكتب، لأنها تتعرض لحرب العصابات و حروب التحرير بصفة عامة .

5- آليات تطبيق قانون حالة الطوارئ:

لقد اعتمد المشرع الفرنسي ومن ورائه الإدارة الاستعمارية عند إصداره قانون حالة الطوارئ إلى تطبيق آليات قانونية ليتم تنفيذه ميدانيا، و إضافة إلى ما سبق ذكره ، فإنه بمجرد صدوره في الجريدة الرسمية أصبح القانون ممهور بالصيغة التنفيذية " الجريدة الرسمية الخاصة بالجزائر الصادرة بتاريخ 03 أفريا 1955 ص 678 و قد صدرت 20 لائحة تنظيمية لبيان تطبيق هذا القانون وأحيانا لجعله أكثر خطورة و شدة، هذا وقد صدر في 18 ماي 1958 قانون شمل فرنسا بعد الجزائر بحالة الطوارئ ، وقد سمح هذا القانون للحكومة الفرنسية باتخاذ سلطات خاصة في عام 1958 وقد منحت هذا الحق بموج قانون 16 مارس 1956 المعدل بقانون 1957 و قانوني 22 ماي و 03 جوان 1958 يراجع أيضا المرسوم رقم 58- 915 الصادر في 03 تموز1958 و اللوائح التنظيمية التي اتخدت لتنفيذ هذه السلطات الخاصة لا حصر لها .

كما صدر مرسوم 29 كانون الأول 1956 بشأن تنظيم الإدارة العامة الموكلة بأن تطبق في الجزائر بعض النصوص المعدلة لقانون 11 تموز1938 بشأن تنظيم الأمة في فترة الحرب، وهذا ما جاء في الجريدة الرسمية ل 05 مارس 1957 ص 720- 721

واتخذ بشان الجزائر عدد لا يحصى من النصوص على أساس قانون 11 تموز 1938 القاضي بتنظيم الأمة في فترة الحرب على سبيل المثال نقول أنه جيء على ذكر هذا القانون صراحة في المذكرات الإيضاحية للنصوص التالية :

- مرسوم 17 مارس 1956 الذي يسوغ المصادرات العسكرية الصادرة بالجريدة الرسمية لسنة 1958 صفحة 248

- مرسوم 20 ماي 1957 القاضي بأن تطبق في الجزائر نصوص تشريعية شتى تعدل وتكمل التنظيم العام للدفاع المدني الصادر بالجريدة الرسمية لسنة 1957 القسم الأول ص 318

وقد تواصلت عمليات القمع والاعتقالات العشوائية من قبل الغدارة الاستعمارية محاولة بذلك إخماد لهيب الثورة من جهة و مواجهة الثوار من جهة أخرى خاصة بعد تعيين " روبير لاكوست " يوم 09 فيفري 1956 خلفا ل " غي مولان " وأعلن يوم 16 من نفس الشهر بأن حكومة "لاكوست" ستناضل من أجل البقاء في الجزائر ، وأكد ذلك وزيره المقيم بالجزائر فأعلن في شهر ماي بأن سياسة فرنسا ترمي قبل كل شيء، إلى تحقيق التهدئة. وأخذ بطلب النجدات العسكرية من جنود و مئات من قاذفات القنابل و الدبابات ووحدات،الميليشيات ثم بعد ذلك أصبح يطبق سياسة الفتك و الحرق و التدمير ضد الشعب .

و قد ابتكر" لاكوست " و جلادوه طريقة عمليات التطويق و إقامة مراكز الكارديياج أو المربعات المتلاصقة بعضها ببعض وبدأ الجيش الفرنسي منذ هذه السنة 1965 يقيم بكثرة مراكز محصنة متقاربة من بعضها البعض في منطقة واحدة و خاصة في بلاد القبائل ووفقا لهذه الخطة أنشأ الجيش الفرنسي 517 مركزا عسكريا من مراكز الكارديياج في المنطقة المحصورة بين العزازقة و الأربعاء ناثيراثن وميشلي و تيزي و ذراع الميزان و كانت النتيجة بذلك تجميد الجيش الفرنسي في تلك المراكز ، فيما غير جيش التحرير أساليبه في الكفاح ووجد حرية أكثر في توسيع حركة المقاومة [16].

و في وقت كان الجيش الفرنسي يطبق مخطط التخريب في منطقة القبائل كانت السلطات الاستعمارية تقوم بعمليات إرهاب أخرى من قتل وتعذيب للمدنيين العزل في المدن الجزائرية ، فاعتقلت مسيري الاتحاد العام للعمال الجزائريين في مدينة الجزائر وسلطت عليهم أقصى أنواع التعذيب حتى الموت ، وقامت بارتكاب جرائم شنيعة في مدينة قسنطينة يومي-12 و 13 ماي راح ضحيتها 36 شهيدا [17]

و لم يكتف " روبرت لاكوست " بعمليات التعذيب و التخريب الواسعة بل راح ينفذ مخططا جهنميا آخر هو تسليح الثوار أو عدد من الجزائريين الموالين لفرنسا وإرسالهم للجبل مسلحين بالولاية

الثالثة ، تحت غطاء " الفارين من السلطات الاستعمارية " ، ولكن لم يستطع المضي إلى الحد الأقصى المتوقع بل باءت خطته السرية بالفشل في مواجهة الثورة واستطاع قادة الولاية في تفكيك هذا المخطط ، فراح يعيد حساباته و يجتهد في الإجرام إلى حد إنشاء خط "شال و موريس المكهرب " (18)

6- فشل " قانون حالة الطوارئ " :

على الرغم من كل الإجراءات المتخذة ، القانونية و أو التشريعية التعسفية أو تلك العسكرية ، ورغم كل الإمكانيات الحربية المدججة بالأسلحة والذخيرة والقوى البشرية ، فإن السلطات الاستعمارية لم تستطع إخفاء إخفاقها المتتالي أمام صمود الشعب و مسيرة الثورة المسلحة الذي أصبح واقعها يدفع المستعمر الفرنسي إلى ابتكار أبشع صور التعذيب التي عرفتها الإنسانية و التي ارتكبها جلادو فرنسا في حق الشعب الجزائري ، كما كان للاعترافات الرسمية بخطورة الوضع في الجزائر حيز واسع، و ذلك من خلال الرسالة التي بعثها المارشال " جوان " في الثامن عشر (18) ماي 1955 إلى السيد " إدغارفور " رئيس الحكومة الفرنسي عبر فيها على مرارة الهزائم التي تلقاها قواته على يد جيش التحرير الوطني حيث ذكر : بأن الوضع في الجزائر خطير جدا و المعلومات الأخيرة وصلتنا تثبت بأننا نسير نحو انتفاضة معممة تحت لواء الجهاد و ذلك بسائر عمالة قسنطينة (19)

ويظهر جليا فشل هذا المشروع الرهيب من خلال خطورة كل إجراء عند إخفاق الأول ، فمن سياسة التمشيط والقمع الجماعي العشوائي على كثير من المناطق – الأوراس و القبائل – بالأرياف و المدن إلى إجراء تطويق المناطق أو ما يسمى بالمناطق المحرمة و القاضي بإجلاء السكان و إرغامهم على التخلي عن ممتلكاتهم و حشدهم داخل مراكز التجمع إلى المحتشدات المقامة التي أكد فيها وزير الداخلية الفرنسي من فوق منبر المجلس الوطني الفرنسي أثناء مناقشة هذا الأخير قانون حالة الطوارئ، حيث قال " إن وضع بعض الناس في إقامة جبرية عملا بهذا القانون لا يعني أبدا و أصلا أنه سيقع إنشاء معتقلات أو محتشدات ، وليس الأمر نحو إنشاء تلك المحتشدات .." [20]

و لكن الواقع أثبت العكس و أنشئت محتشدات و هي :

- محتشد قلتة اصطل الواقع في الصحراء القاحلة بين قصر البخاري و الجلفة
- محتشد آفلو و يضم نحو 200 معتقل
- محتشد شلال ، وهو أقرب من المعتقلات إلى الهتليرية و الواقع على نحو 35 كلم من مدينة المسيلة

ثم الاستنطاق و أساليبه المدمرة للكائن الإنساني، و ذلك بحرق الإنسان الجزائري حيا و كذا التعذيب بالكهرباء منكسا للشخص كشاة ذبيحة و تشريب الماء و كذا إطلاق و إشهار

السلاح إلى الموت البطيء و نزع الأظافر و قلع الأسنان وكذا تسليط الكلاب الضارية على الضحية إلى دفن الأشخاص أحياء وكذا إخضاع الأطفال الصغار للاستنطاق الوحشي ...

وهكذا استمرت السلطات الفرنسية في مواجهة الفشل بالقمع و الفشل كرة أخري وراحت بعدها تلوح بمشاريع الإصلاح التي نادت بها حكوماتها في كل المجالات فأبى الشعب أن يصدق أكذوبة أفريل على حد تعبير الفرنسيين كما حصل في عام 1945 و التي دفع ثمنها الشعب الجزائري آنذاك تقديم ضحايا ارتكبت فرنسا في حقهم مجزرة رهيبة مازال التاريخ و الذاكرة الإنسانية تذكرها

الخاتمة

إن موضوع هذه الدراسة يدفعنا لطرح عدة تساؤلات حول أهم المراسيم و القوانين التي سنت من أجل القضاء على كيان أمة وشعب مازال متمسكا بهويته وبمبادئه التي نادى بها منذ الأزل ، ولم يتوانى في مواجهة المغتصب لأرضه و عرضه و هويته ، فالمتتبع لهذا الموضوع يلاحظ بأن قانون حالة الطوارئ الذي طبق في الجزائر ما هو إلا وسيلة إجرامية لإبادة شعب باسم حماية الأمن الداخلي للمقاطعات ما وراء البحار ، وما هو إلا حجة ابتدعتها لتغطي عجزها عن مواصلة الحلم الذي غذته بوهم ،أن الجزائر فرنسية ...؟ أين هي المقومات التي تقضي بفرنسية الشعب الجزائري ؟ وهل يعقل

أن نحطم كيان أمة ونعيد بناءها على نمط جديد ؟ ليس من البديهي قول هذا ...

لكن السلطات الاستعمارية ، ضربت بالبديهيات و بالأعراف و القوانين، عرض الحائط وراحت تسن قوانين لا تكاد تكون مكسبه لمراكز قانونية أو حقوق و واجبات ولكن قوانين فصلت لصالح السلطة الاستعمارية أو الاستدمارية كما عبر عنها الأستاذ الراحل" مولود قاسم نايت بلقاسم " بدءً من مصادرة الآراضي و تجريد الشعب الحر من ممتلكاته إلى التدخل في تنظيم المحاكم وجهاز العدالة و الإدارة إلى قوانين الأحوال الشخصية الخ....

كيف يمكن أن نخضع شعب أو دولة بكاملها إلى نظام مغاير لا يمت بصلة لتراثه وعاداته، ؟ باسم أي مواثيق يمكن أو يحق لنا فعل ذلك ؟ هذا ما حاولت فرنسا أن تبتدعه بالجزائر إلا أنها لم تستطع طمس مقومات الشعب الجزائري، وما قانون حالة الطوارئ إلا حجة لإحكام السيطرة واستغلال الموارد البشرية و الطبيعية بالجزائر ، علما بأن هذا النوع من الإجراءات تتخذه الدولة ذات السيادة والسلطة في مواجهة الوضع الأمني الراهن، وبالتالي تخضع المؤسسات الإدارية المدنية إلى حالة استثنائية يؤول فيها الحكم إلى السلطات العسكرية-والأمنية ، وهذا من أجل استتباب الوضع الأمني الداخلي .أما ما حدث في الجزائر فإنه خطأ تشريعي مستمد من قاعدة التعسف في استعمال السلطة، المطلقة التي استمدت

فرنسا شرعيتها من نظام بائث وهو نظام المستعمرات ، وجاء هذا النظام طبقا لقانون الغاب وبعض النظريات الفلسفية أو الدينية التي كانت سائدة في تلك الفترة وكل هذا من أجل استغلال الثروات الطبيعية و البشرية لشعوب أخرى ، ناهيك عن مبدأ البقاء للأقوى .

فماهو تفسيرنا لقانون حالة الطوارئ الذي طبق في الجزائر ، والذي راح ضحيته الملايين من الجزائريين ، فأين نصنف الأعمال التي ارتكبتها الإدارة الاستعمارية باسم " إعلان حالة الطوارئ " بالجزائر وأين نصنف أعمال التعذيب والتنكيل التي نفذها أشهر الجنرالات في الجزائر ؟ كيف يمكن أن تكون إبادة الشعب بقوة القانون و مشروع قانون ؟

كلها تساؤلات قد نقترب أو تتفق في الإجابة عليها ، المهم أن الدراسة القانونية لهذا القانون لم تكن لصالح هذا التشريع كإجراء استثنائي يمكن تطبيقه في أي دولة من أجل السيطرة على الوضع أو إخماد أي مظاهرات مسلحة ، وعليه يمكن التعريف بهذا القانون وأسباب ودواعي صدوره وكذا النتائج الإيجابية والسلبية لتطبيقه ، ومدى نجاح هذا المخطط في تحقيق الأهداف المرجوة والتي سن من أجلها ، كمخطط أمني ثم البحث في موضوع تجميد بعض الحريات ، وحلول المحاكم العسكرية مكان المحاكم المدنية، وما هي التجاوزات التي حصلت في تلك الفترة المحددة، وكيف يمكن تكيفها ؟

أما في هذه الدراسة فقد سلطنا الضوء على الأحداث و الوقائع وكذا عرض نصوص القانون التي طبقت لأول مرة في الجزائر بهذه الشراسة و الوحشية فمن هو الشعب أو الفئة التي وقعت تحت طائلة هذه النصوص وما هي المؤسسات التي استهدفت ؟ علما بأن المستوطنين الفرنسيين وغيرهم من الجنسيات الأوروبية الأخرى كانت موجودة ، وأما الإدارة المدنية و المحاكم فكانت تحت السلطة الاستعمارية فلمن سنّ المشرع الفرنسي حالة الطوارئ ؟ لقد اعتبرت فرنسا الشعب الجزائري هو الفئة المشاغبة وهو الدخيل الذي يهدد أمن و استقرار المستعمر، ولكل التساؤلات ، فإن الشعب الجزائري هو المستهدف بالإبادة ، لتخرق فرنسا أهم اللوائح الأممية القاضية " بحق الشعوب في تقرير مصيرها " وتصفية المستعمرات ، وتطبيق مبدأ السلم في العالم وضرورة احترام الدول للمواثيق و الاتفاقيات الدولية.

المراجع :

د/ محمد بجاوي ، الثورة الجزائرية و القانون ، الطبعة الثانية

د/ احسن بومالي ، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954 – 1956) .

د/ يحي بوعزيز ، ثورات القرن العشرين ، الجزء الثاني ، الطبعة الثانية

تقارير الولايات ، تقرير ولاية قالمة ، منظمة المجاهدين

جريدة البصائر الصادرة بالجزائر

الجريدة الرسمية الجزائرية المؤرخة في 08/ 04/ 1955 السداسي الأول 1955 ص 678.

Internet : le site Google ; Article de « Brahim taouti « ; Etat d'urgence en Algérie1999 .

وثائق من الأرشيف

مرشحو حزب الشعب في
بلدية الوادي سنة 1948

د. أ. أبو القاسم سعد الله

اجتمع لدي عدد من الوثائق المتعلقة بالحركة الوطنية، وهي ليست وثائق رسمية ذات أهمية أمنية وتنظيم سري أو علني، ولكنها ذات أهمية خاصة تلقي الضوء على مسيرة الحركة الوطنية في بعض منعرجاتها، ممثلة أحيانا في بعض قادتها، وفي نشاطها الظاهري. وفي هذا الصدد سنقدم وثيقة تتعلق بانتخاب مجلس الجمهورية الفرنسية، سنة 1948.

حصلنا على هذه الوثيقة من المرحوم الصادق قطايم سنة 1979 بقمار -وادي سوف[*]- وهي تتعلق بالقائمة التي تقدمت بها حركة انتصار الحريات الديمقراطية للمشاركة بها في انتخابات مجلس الجمهورية سنة 1948. وهناك خلفية تاريخية لا بد من الإشارة إليها. فقد كان جنوب الجزائر تحت الحكم العسكري طيلة عهد الاحتلال إلى أن قضى ما يسمى دستور الجزائر Statut de l'Algérie سنة 1947 بإلغاء الحكم الخاص أو العسكري وتطبيق الحكم المدني على الجنوب أيضا، ومنه وادي سوف.

ومن ثمة أصبح يحق لأهل الوادي أن يشتركوا في الحياة السياسية بالانتخابات والانتماء إلى أحزاب وتنظيمات ونحوها من مظاهر الحكم المدني. وعلى هذا الأساس قدمت حركة الانتصار

---

[*] - من وثائق السيد الصادق قطايم، قمار (ولاية الوادي)، سبتمبر، 1979. (أنظر الوثيقة المرفقة).

قائمة مرشحيها للبلدية الجديدة- بلدية الوادي- لخوض انتخابات 17 أكتوبر 1948. ولا تهمنا هنا نتائج الانتخابات ووجهات النظر حولها بقدر ما يهمنا الحدث التاريخي نفسه وأسماء المنتمين لحزب الشعب (حركة الانتصار) في تلك الفترة.

لقد كنت ذات يوم من سنة 1979عند السيد الصادق قطائم، فاطلعني على بعض الأوراق فوجدت من بينها الوثيقة التي نحن بصددها. والملاحظ أن اسم السيد قطائم مسجل من بين المرشحين في القائمة. وقد كان قطايم من المستمعين والمجربين للحياة والمتورين، أدى الخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية، وبعد تسريحه ارتبط بأحد رموز الحركة الإصلاحية ونشطائها في سوف وهو الشيخ محمد الطاهر التليلي.

وقد كان السيد قطائم جارا لنا في السكن، وكان يمتهن الحدادة في سوق البلدة. وبهذه الإمكانية علم أولاده العلم والعمل. وكان طلبة جامع الزيتونة مثلي يجتمعون في حرم ورشته بعد عصر كل جمعة في الصيف عندما يأتون إلى زيارة أهاليهم. فكان قطائم يحضر لهم الشاي الأخضر ويتركهم يشربون ويتناقشون في شؤون العلم والسياسة، وهو يستمع عن بعد، وأحيانا كان يتدخل بمعلومة عن أوروبا وقادتها أثناء الحرب، وبعض تجارب الجنود الجزائريين والفرنسيين في الجبهة الأوروبية، كما

كان يأتي بمعلومات أخرى تاريخية تتعلق بحياة علماء البلدة مثل الشيخ خليفة بن حسن (توفي 1207 هـ)، الذي يمتّ إليه بصلة قرابة.

وأثناء الثورة هاجر السيد قطائم إلى فرنسا، ومارس مهنته هناك، وكان سخيا في التبرع للثورة في نطاق اتحادية فرنسا التابعة لجبهة التحرير، وربما كان رئيسا لخلية في إحدى ضواحي باريس. رجع إلى مسقط رأسه بعد الاستقلال، واشتغل بالحدادة والحديد من جديد حتى فتح الله عليه فخرج من عهد الثورة والاحتلال إلى عهد الثروة والاستقلال، حتى أصبح من المشار إليهم في البلدة. ولكنه ظل متواضعا وكريما. فبنى سكناه وورشته الكبيرة وتزوج، وبقي على صلة وثيقة بالشيخ التليلي وعلماء العهد الجديد. وأذكر أن من الذين نزلوا ضيوفا عليه في منزله: الشيخ أحمد حماني، ومحمد الطاهر فضلاء، وكنت حاضرا لهذه الاستضافة مع الشيخ التليلي.

أثناء إحدى الجلسات مع السيد قطايم أطلعني على ورقة صفراء قديمة ذات حجم صغير ومطبوعة بحروف فرنسية. وعند التأمل وجدتها ذات قيمة تاريخية، فطلبتها منه فلم يبخل علي بها، وظلت عندي من سنة 1979 إلى هذه الساعة. وقد خشيت عليها من الضياع، كما أخشى دائما على غيرها، لأن نشر الوثيقة إحياء لها وإنقاذ لحياتها. أما الاحتفاظ بها مكتومة فهو إعدام بطيء لها، وأقل ما يحدث لها هو أن تصبح طعاما للأرضة.

لذلك رأيت أن أقدمها للقراء مصورة في حروفها الفرنسية، كما قمت بتعريب حروفه. ويلاحظ أن الأسماء الواردة فيها لعائلات معظمها معروفة في سوف اليوم، وهي تدل على انتماء أصحابها السياسي في تلك المرحلة الدقيقة من تاريخ الجزائر(أي سنة 1948) عندما كان حزب الشعب /حركة الانتصار يمر بأزمة بدأت، حسب الملاحظين، خلال الحرب العالمية الثانية واستمرت إلى فاتح نوفمبر 1954، بل ربما أبعد من ذلك. وكان شعار الحزب في السابق هو مقاطعة الحياة السياسية كالانتخابات التي تجري تحت سيطرة الإدارة الفرنسية. ولكن الحزب تراجع وشارك في السياسة العامة بما تسمح به القوانين السارية عندئذ متخذا من حركة الانتصار واجهة للتغطية على نشاطه الثوري.

الانتخابات التي دخلها الحزب، حسب الوثيقة، هي إحدى الانتخابات التي جرت حسب دستور الجزائر الجديد. وقد شاركت فيها أحزاب أخرى. ورغم تعرض النتائج للتزوير، مما أصبح مضرب المثل، فإن الحزب مضى في المشاركة مع الاحتجاج على النتائج. والانتخابات التي جرت هي:

1- المجلس الجزائري (البرلمان المحلي) في يناير 1948.
2- مجلس الجمهورية، ومقره العاصمة الفرنسية.
3- الانتخابات البلدية، المقرر لها- حسب الوثيقة- 17 أكتوبر 1948.

وإذا كانت سنة 1948 تمثل- حسب الدستور الجديد- إلغاء الحالة الخاصة التي تعيشها مقاطعات الجنوب وتحويلها إلى ولايات ثم إدارة بلدياتها بمنتخبين انتخابا عاما تتكون منهم مجالس وجماعات فإنها أيضا سنة تمثل بالنسبة للجزائر كلها بداية عهد مارسيل- إدمون نيجلان الذي كان وزيرا للتربية والذي اعترف بأنه تدخل شخصيا لتزوير الانتخابات حتى لا يفوز فيها الوطنيون.

إليك الآن القائمة التي تمثل في الواقع نوعين من المرشحين هما: **الأساسيون** وعددهم اثنان وثلاثون (32) مرشحا، **والاحتياطيون** وعددهم خمسة عشر (15) مرشحا.

والوثيقة، كما لاحظنا، مكتوبة بحروف لاتينية رغم أن اللغة السائدة في وادي سوف هي العربية، ولا يوجد من الحروف العربية في القائمة سوى اسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ومع ذلك فإن كلمة "الانتصار" كتبت "الانتطار" خطأ. وإليك الآن القائمة:

انتخاب مجلس الجمهورية

انتخاب النواب

تصويت 17 أكتوبر 1948

بلدية الوادي الأهلية

قائمة الحركة من أجل انتطار(كذا) الحريات الديمقراطية

النواب

ميلود أحمد

غندير بشير

سرياني صالح

بيلي احمد

عثمان علي

عيساوي تجاني

عماري الساسي

مستور عبد القادر

سعد بن الحميم

سعيد القدري

حميداتو الساسي

ميهي بشير

بن موسى بشير

بن عبد الله العروسي

زاوية محمد

شوشان محمد

غيلاني محمد

زرقي الهادي

معيسة علي

غيلاني أحمد

جديد حسن

قديري الطاهر

شراحي صالح

صالحي عمارة

بوجلخة أحمد

درويش مصباح

شويرف سالم

شيحاني جيلاني

سعد بن مبارك

بيدير العروسي

نواري عبد الرحمن

مخلوف علي

الاحتياطيون

بوغزالة أحمد

إبراهيم بن نصر

ابن عبد الله حسين

صالحي عبد الرحمن

أحمد بن العون

بن حفيظ عبد السلام

بن عمارة عبد الرزاق

مهرية الهاشمي

حمو بشير

زوزو علي

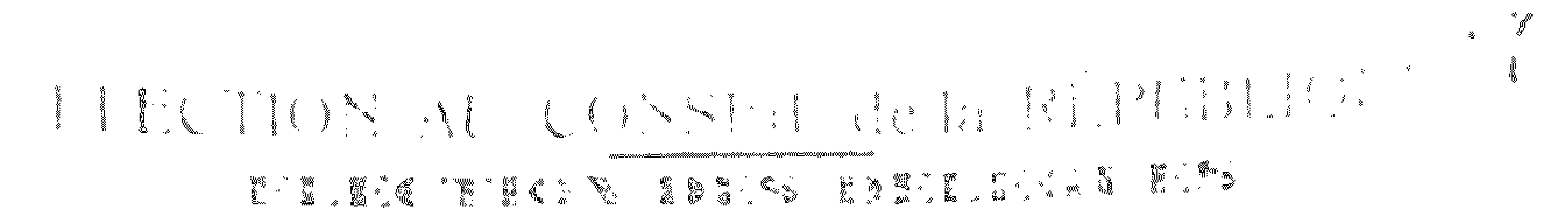
بن عمارة الطيب

إبراهيم بن محمد

هزلاوي الطاهر

سعيد مسعود

قطايم الصادق



ELECTION AU CONSEIL de la REPUBLIQUE

قراءة في كتاب

الأمير عبد القادر القائد الرائد في الذكرى المئوية الثانية لميلاده (1807- 2007)

د. محمد ابن سمينة

جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر-

مدخل : يعتبر التاريخ في أبرز اهتماماته السجل الأمين الذي يحفظ للأمم حصيلة ما أبدعته عبقريات رجالها من آثار وأعمال ومواقف عبر مختلف الأجيال والعصور . ولهذه الأهمية كانت الجزائر تولي عناية فائقة بإحياء ذكريات عظمائها، من العلماء العاملين، و القادة المجاهدين، والزعماء السياسيين، والصالحين المصلحين، اعتزازا بسيرهم ، واستلهاما لآثارهم ..

وقد مرت بنا في غضون شهر سبتمبر المنصرم الذكرى المئوية الثانية لميلاد الأمير عبد القادر بطل الثورة الجزائرية الرائدة ، وقائد المقاومة الوطنية الذائدة ، وأحد أبرز عظماء الأمة في العصر الحديث .

وتأتي هذه الكلمة من وحي هذه الذكرى ، إحياء لجهاد الأمير في حياتنا، واقتداء بسيرته في سلوكنا، وترسيخا لمفاخره في ذاكرتنا، ليكون من ذلك لأجيال أمتنا المرجعية الأساسية في عملية إحياء أمجاد الماضي، وبناء صرح الحاضر، واستشراف آفاق المستقبل...

لقد كانت الجزائر تعيش في أواخر العهد العثماني- كغيرها من بلاد العالم العربي والإسلامي ظاهرة التخلف الحضاري الموروث عن عصر الضعف. وفي هذا الوقت وفي الضفة المقابلة، كانت بلاد الغرب الأوربي قد دخلت عصر النهضة الحديثة، وطفقت تكسب بعض أسباب القوة من علم ونظام وصناعة وعمران، فكانت هذه

المفارقة ما بين الشرق والغرب من بين أبرز العوامل التي شجعت الفرنسيين على أن يوجهوا أنظارهم نحو الجزائر طمعا في خيرات أراضيها، وحرصا على الاسترزاق بـ (قمحها وشعيرها)، وغيرهما من غلال سهولها وجبالها وصحاريها، ورغبة في الاستجمام بجمال مناخها، و الاستمتاع بإشراقة شمسها . فأقدموا سنة 1830م، على احتلال الجزائر احتلالا استيطانيا : اجتماعيا واقتصاديا، لغويا وثقافيا وحضاريا ...

وما كان من الشعب الجزائري الأبي عقب هذه الحملة الصليبية الجديدة إلا أن تنادى للجهاد ، فوحد صفوفه وجمع أمره وبايع الأمير عبد القادر العالم المجاهد والزعيم الرائد والبطل القائد للمقاومة الوطنية ضد المحتلين ، فسارع الأمير إلى تحمل هذه المسؤولية والنهوض بها على خير ما يرام.

وقد مر الأمير خلال حياته بثلاث مراحل هي :

1 – المرحلة الأولى (1807- 1830م) وتغطي فترة النشأة والتكوين

2- المرحلة الثانية:(1830- 1847م)وقد قضاها الأمير قائدا للمقاومة الوطنية.

3 – (1848- 1883) قضاها الأمير المجاهد أسيرا في سجون فرنسا، ثم مقيما في بروسة بتركيا، ثم في دمشق الشام .

وماذا بعد، عن سيرة الأمير ، وجهاده، وتضحياته..؟

المرحلة الأولى (1807- 1830م) وتغطي فترة النشأة والتكوين .

1 - نسب الأمير وولادته : يتصل نسب الأمير عبد القادر بن محيي الدين بن مصطفى (...) بالحسن السبط بن علي بن أبي طالب، وأمه فاطمة ابنة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو إذن من آل البيت، من السلالة النبوية الشريفة [1]، ويقول الأمير في هذا المضمار :

ولاسيما أهل السيادة مثلنا   بنو الشرف المحض المصان عن الهوى
مناقب مختارية قادرية   تسامت وعباسية مجدها احتوى [2]

وقد ولد الأمير ببلدة (القيطنة) الواقعة على وادي الحمام قرب مدينة (معسكر) بالغرب الجزائري (يوم الجمعة 23 رجب 1222 هـ /26 سبتمبر 1807م) [3]

2 - نشأته وتعلمه : نشأ في أسرة متدينة تحت رعاية والده الشيخ محيي الدين بن مصطفى (1190- 1249هـ/ ؟- 1834م) الذي كان عالما متدينا صوفيا تقيا مقدما للطريقة القادرية ومؤسسا لزاويتها بالقيطنة [4]

يصور الأمير محمد بن عبد القادر بعض الملامح من نشأة والده فيقول : ((ونشأ على عفة وصيانة ، مرضي الحال ، محمود الأقوال والأفعال .)) [5]

استهل تعلمه في (الكتاب) بالزاوية القادرية ببلدته القيطنة فحفظ القرآن الكريم وهو في السنة الرابعة عشر من عمره، وتلقى بعض

المبادئ من العلوم الدينية واللغوية وغيرها . ثم انتقل إلى مدينة (أرزيو) فدرس على قاضيها الشيخ أحمد بن الطاهر . ومنها سافر إلى مدينة وهران فاختلف إلى مجلس دروس الشيخ أحمد بن خوجة بيد أنه لم يلبث بهذه المدينة إلا سنة واحدة رجع بعدها إلى بلدته 1823م ، فواصل بها تعلمه . ثم قام والده في هذا العالم، فبنى له بيته بتزويجه بـ(لاله خيرة) ابنة عمه علي بن أي طالب.(6)

وقد استمر الأمير في عملية الطلب هذه في عدد من بلاد المشرق التي زارها خلال رحلته المتعددة ، يأتي في مقدمتها : رحلته إلى البقاع المقدسة بالحجاز، صحبة والده (1825- 1826م) لأداء فريضة الحج، وخلال هذه الرحلة زار (تونس ومصر والشام والعراق) وغيرها .

و كان الأمير- وهو في طريقه في هذه الرحلة إلى البقاع المقدسة- قد مر بتونس فالتقى فيها بأحد علمائها، وهو الشيخ الفقيه أحمد المازري، كما التقى عند نزوله بالقاهرة ببعض علمائها من بينهم : (الشيخ علي الميلي والشيخ فراج والشيخ ابن الأمير) (7) .

كما كان له مع أمثال هؤلاء من العلماء في الحجاز، وفي بغداد التي مكث فيها أثناء هذه الرحلة حوالي شهرين زار خلالهما ضريح القطب الرباني الولي الصالح الشيخ عبد القادر الجيلاني (الكيلاني)،(ت 1166م) واجتمع بهذه المناسبة مع نقيب الأشراف

مقدم الطريقة القادرية الشيخ محمود القادري الذي أجازه مشافهة وكتابة ، ثم نزل بدمشق الشام فأخذ العلم على بعض علمائها ، من أبرزهم : الإمام المحدث أبو أحمد عبد الرحمن الكزبري، والإمام الصوفي ضياء الدين بن خالد بن أحمد. النقشبندي السهروردي .
ثم غادر الأمير ووالده بلاد الشرق عائدين إلى أرض الوطن، فقصدا - وهما في هذا الطريق- البقاع المقدسة فأديا بها فريضة الحج للمرة الثانية، ثم واصلا سيرهما إلى الجزائر عبر القاهرة فليبيا فتونس حتى نزلا ببلدتهما القيطنة 1828. وقد استغرقت - إذن- رحلتهما هذه إلى بلاد الشرق حوالي ثلاث سنوات . وقد التقى الأمير في تلك البلاد التي حل بها في هذه الرحلة بكثير من العلماء وأفاد من علمهم . ومن كان لهذه الرحلة أثرها الفاعل على الجانب العلمي في شخصية الأمير، لما يكون قد تحقق له من الحوارات وتبادل الآراء مع العلماء الذين التقى بهم في هذه الرحلة .

المرحلة الثانية (1832- 1847) (من مجالس العلم إلى ميادين الجهاد)

انتقل الأمير في بداية هذه المرحلة من حياته، على إثر الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830م) من طلب العلم ورعاية الأهل وخدمة الصالح العام إلى قيادة المقاومة الوطنية ضد المحتلين الفرنسيين .
وكان الشعب الجزائري قد تنادى على إثر ذلك لتنظيم عملية الجهاد ضد المعتدين الفرنسيين، واجتمعت كلمة العلماء وعلية

القوم ورؤساء القبائل على القيام بهذه المهمة، فرأوا أن يتقدموا من والد الأمير الشيخ محي الدين يطلبون منه أن يقودهم في هذه المواجهة، وكان رجل علم ودين وحكمة وتدبير، فأدرك من خلال مقابلته ما بين ما تتطلبه هذه المهمة ممن ينهض بها من استعداد نفسي وقوة بدنية وكفاءة عقلية وقدرة متميزة، وبين إمكاناته الذاتية وهو شيخ كبير أن يقدم اعتذاره لأهل الرأي والمشورة من أفراد شعبه على عدم قدرته على القيام بهذه المسؤولية، واقترح لهم ولده الأمير للقيام بها ، وكان يومئذ في مقتبل العمر (23 سنة) شابا يافعا، متدينا متعلما، متحليا بالفضائل، مكتملا في صحته البدنية، كريما شجاعا، متمرسا بأساليب الفروسية، وغير ذلك مما تقتضيه الإمارة من الخصائص الدينية والعلمية والخلقية والخِلقية والصحية والعسكرية، مما جعل والده يرى أنه مستكمل ما تستوجبه الإمارة من شروط، من« الهدى، وعلو الهمة، وقوة الحواس، وكمال الخلق، وجمال الصورة، وشرف النسب، وعزة القوم، والقوة، والفتوة، والعلم ، والحلم، والحماسة، والسماحة، والعزم، والحزم، والتحفظ، والتيقظ، والاتقاء، والارتقاء... إلى غير ذلك من أفراد الفواضل ومكارم الأخلاق ومحاسنها» (8) فتقدم الجماعة – على ضوء ما تقدم - من الأمير وعرضوا عليه رغبتهم من نحو، وما يفرضه عليه الواجب الديني و الوطني من نحو ثان، بأن يكون قائدهم في عملية الجهاد ضد المحتلين، فاستجاب

الأمير لطلبهم وقبل دعوتهم وهو يقدر حق التقدير عظيم شأنها وخطورة مسؤوليتها ، يقول الأمير في ذلك :

لذاك عروس الملك كانت خطيبتي

كفجأة موسى بالنبـوة في طوى

وقد علمتني خير كفء لوصلها

وكم رد عنها خاطب بالهوى هوى

فواصلتها بكرا لدي تبرجت

ولي أذعنت والمعتدي بالنوى ثوى

وقد سرت فيهم سيرة عمرية

وأسقيت ضاميها الهداية فارتوى

وإني لأرجو أن أكون أنا الذي

ينير الدياجي بالسنا بعد ما لوى [9]

فتمت البيعة الأولى للأمير في سهل غريس بمدينة (معسكر) بتاريخ (03 رجب 1248هـ/27نوفمبر1832) [10]

ولقب الأمير على إثر ذلك بناصر الدين ، يقول محمد العيد آل خليفة في ذلك، مخاطبا الأمير :

مضت لك في أرض الجزائر ثورة

يباهي بها تاريخنا ويماجد

أغرت على الغازين غارات شدة

وبأس بحملات لها أنت قائد

وخضت غمار الحرب للدين ناصرا

تكابد من ويلاتها ما تكابد

فلقبت فيها(ناصر الدين) حلية

بها في مجال البأس حلاك والد [11]

ثم كانت البيعة الثانية(في الثالث من رمضان 1248هـ / 14 فيفري 1833م).[12]

سارع الأمير في أعقاب ذلك إلى تحمل هذه المسؤولية التاريخية، فشكل حكومته من عدة وزراء وعدد من المساعدين والمستشارين للقيام بتدبير شؤون الحياة في مختلف أنحاء الوطن، ثم شرع على التو في وضع أسس الدولة الجزائرية الحديثة، مؤسسات دينية، تعليمية وعلمية: (كتاتيب وزوايا ومساجد) ، مصالح إدارية، سلطات قضائية، هيئات سياسية، مجالس استشارية ، نظم اجتماعية، هياكل اقتصادية، وقوة عسكرية [13].

فقد أنشأ جيشا نظاميا حديثا ، يتكون من عدة فرق : مشاة وفرسان خيالة، وغيرهم . وسن لجيشه ما يضبط مهامه ويحدد مسؤولياته من قوانين عسكرية وخطط تنظيمية ورتب وإشارات وأوسمة عسكرية [14].

وبنى معملا لصنع الحديد والرصاص والأسلحة والذخيرة وألبسة الجنود في بلدة (تاقدامت)(تشرشل1371) . وأنشأ دارا لسك العملة التي كانت من الفضة والنحاس وسماها (المحمدية)[15].

ثم انطلق الأمير على رأس المقاومة الوطنية يجوب أرجاء البلاد غربا وشرقا، جنوبا وشمالا، يختبر أحوال الرعية، ويتدبر أمورها، وينظم شؤونها، ويتفقد حاجياتها، ويعمل على رفع معنويات الشعب، ويجمع كلمته، ويوحد صفوفه، ويحثه على الثبات والصمود، ويحضه على المحافظة على تماسك جبهته الداخلية ووحدته الوطنية.

وما لبث الأمير أن نظم ضد فلول المعتدين الغاصبين سلسلة من الهجومات، وخاض جملة من المعارك، أتبعها بتنظيم مجموعة من المراسلات والمفاوضات والمعاهدات بينه وبين قادة جيش الاحتلال، وتوالت على هذا النهج غزواته وتعددت معاركه، ومن أهمها :

1- معركة خنق النطاح الأولى بالقرب من مدينة وهران في (أواخر ذي الحجة 1247هـ 29 ماي 1832م) [16]. وقد أشرف على تجهيز سرية هذه المعركة وقادها والد الأمير الشيخ محي الدين، وكان الأمير يتقدم الصفوف في جبهتها ، فأصابه رمح أثناءها ، فلم يعبء به ، واستمر يواصل القتال ضد المحتلين حتى كان النصر حليف المجاهدين من جنده، وقد أرخ الأمير لبعض مشاهد هذه المعركة وصور شجاعته وبطولته فيها في قصيدته (شددت عليهم شدة هاشمية) [17]. ومن بين ما يصور شجاعته وبطولته في هذه المعركة، قوله :

ألم ترى في خنق النطاح نطاحنا

غداة التقينا كم شجاع لهم لوى

وكم هامة ذاك النهار قددتها

بحد حسامي والقنا طعنه شوى

وأشقر تحتي كلمته رماحهم

ثمان ولم يشك الجوى بل وما التوى

شددت عليهم شدة هاشمية

وقد وردوا ورد المنايا على الغوى

ومازلت أرميهم بكل مهند

وكل جواد همه الكر لا الشوى

2- معركة خنق النطاح الثانية، وقد قادها الأمير ضد جيش الاحتلال بعد مدة وجيزة من تاريخ المعركة السابقة .

3- معركة المقطع، بتاريخ (14 ربيع الأول 1254هـ /01 جولييت 1836م).[18] وقد كان النصر حليف جيش الأمير في هذه المعارك كلها، وفي غيرها كثيرة .

وتوالت على هذا الطريق وقائع الأمير وانتصاراته، وتعددت مفاخره وبطولاته، وكثرت مواجهاته وتضحياته، وطالت سنوات جهاده، وامتدت آماده، ، إلا أن موازين القوة بينه وبين أعدائه لم تكن متكافئة، فقد كان الفرنسيون يفوقونه عددا وعدة، وقد انطلقوا

في حربهم ضد شعبه من حصيلة قرون عديدة من الاستقرار السياسي والعدل الاجتماعي والرخاء الاقتصادي والخبرة العلمية والإنجازات الصناعية، بينما كان الشعب الجزائري يواجه هؤلاء المعتدين- وهم يملكون ما يملكون من هذه الإمكانات المتنوعة الضخمة- وهو يئن تحت ثقل أعباء عهد طويل مليء بالأمراض الاجتماعية، و الاضطرابات السياسية، فاعتلت بذلك القدرات النفسية للأمة، وتراجعت قواها العقلية، وتدنت طاقاتها المادية، واهتزت أركان جبهتها الداخلية، فأضعفت هذه الأوضاع قدرات الأمير على الاستمرار في عملية الجهاد بالقدر الذي ظل يجود به طوال خمسة عشر عاما من الصراع والمواجهة والفداء، فاستطاع العدو عقب هذه المدة الطويلة من الصمود والجهاد، ونتيجة لتلك الظروف القاسية العسيرة الخطرة التي تحيط بمقاومة الأمير، أن يفتح ثغرة في خطوط دفاعات جيشه ويتسلل منها ليخترق صفوفه ويستولي على مدينته الحربية المتنقلة (الزمالة) بتاريخ (16 ماي 1843م) [19]. إلا أن هذه الضربة القاسية الخطرة التي أصابت جيش الأمير لم تستطع على شدتها أن تنال من عزيمة الأمير، ولا أن تفت في عضده، فاستمر في كفاحه ونجح في تطويره والانتقال فيه من أسلوب حرب المواجهة المفتوحة إلى أسلوب حرب العصابات التي تقوم على المفاجأة والضربات الخاطفة المباغتة السريعة.

ويمكن القول أن الأمير لو لم يسكن قلبه ما يسكنه من إيمان بالله وثقة في نصره، ويغمر صدره ما يغمره من حب وإخلاص لأمته، وشهامة وشجاعة للذود عنها والتضحية من أجلها، لكان قد ألقى سلاحه، وفر من ساحة القتال من زمان .

وإذن فقد اضطر الأمير إلى الدخول في مرحلة جديدة من جهاده نتيجة ما كان من تناقص الطاقات الذاتية لأمته، وتدني قدراتها، وتردي أوضاعها، وقسوة الظروف الإقليمية والدولية التي تحاصره وتحيط به من كل الجهات - ، وقد وجد الأمير نفسه بذلك أمام ثلاثة خيارات :

1 - الاستمرار في المواجهة مع التناقص الكبير فيما تتطلبه من إمكانات - 2 التوجه إلى داخل بلاد الصحراء 3 - توقيف المقاومة والاستسلام.[20]

فعزم الأمير أمام ذلك أن ينظر في أمره لإيجاد مخرج منه، فجمع أهل العلم والرأي والمشورة من قومه، وأطلعهم على ما أمسى عليه حال كفاحه من جراء طوق الخناق الشديد المضروب حوله، الذي اشترك في صنعه الغاصبون بتفوق قدراتهم وتطور خططهم وساعدهم على ذلك الأقارب بتقاعسهم وتخاذلهم :

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة على المرء من وقع الحسام المهند [21]

فتم الاتفاق - برضى قومه- بينه وبين المحتلين الفرنسيين على أن يغادر هو ومن يشاء من أتباعه وخاصته أرض الوطن إلى مدينة الإسكندرية بمصر، أو مدينة عكا بفلسطين [22] ولم يكن الأمير قد أقدم على ذلك عن جبن أو تخاذل أو فرار من أرض المعركة، أو تراجع عن مبدأ الدفاع عن الوطن والتضحية من أجله، وإنما كان قد أقدم على ما أقدم عليه عن حكمة وبصيرة، نتيجة عدم تكافؤ القوة بينه وبين المعتدين من نحو، و تقاعس الأقارب وتخاذلهم عن مساعدته من نحو ثان . [23]

ويوضح ذلك الأمير فيقول : « و لازلت – في أيامي كلها- أرى : المنية ولا الدنية، وأشمر عن أقوى ساعد وبنان. وأقضي حق الجهاد بالمهند والسنان. إلى أن فقدت المعاضد والمساعد وفني الطارف – من أموالي- و التالد . ودبت إلي – من بني ديني- الأفاعي . واشتملت علي – منهم – المساعي . و الآن، بلغ السيل الزبى، والحزام الطبيين . فسبحان من لا يكيده كائد !!. ولا يبيد ملكه وكل شيء بائد .»[24]

إن يسلب القوم العدا	ملكي وتسلمني الجموع
فالقلب بين ضلوعه	لم تسلم القلب الضلوع
أجلي تأخر لم يكن	يهواه ذلي والخضوع
ما سرت قط إلى القتا	ل وكان من أملي الرجوع
شيم الأولى أنا منهم	والأصل تتبعه الفروع [25]

ويحسن التذكير أن المقاومة الوطنية لم تتوقف من بعد رحيل الأمير، واستمر الشعب الجزائري في جهاده يغذي شعلة المقاومة، ويفجر الثورة تلو الثورة، يجود بالدماء ويسخو بالأرواح، ويقدم قوافل الشهداء تلو القوافل ، إلى أن تحقق وعد الله و اندلعت ثورة نوفمبر المظفرة تلك التي كانت خطوة على طريق الأمير المجاهد الرائد، وثمرة من ثمار زرعه، وشعلة من حصاد جهاده، فأشرقت من نورها ونيرانها شمس الصباح، فاستعاد الوطن حريته واستقلاله على أيدي أبطالها من المجاهدين الميامين والشهداء الأكرمين، عليهم رحمة الله أجمعين. يخاطب الشاعر المجاهد محمد العيد الأمير القائد ببعض هذا المعنى فيقول :

إذا طال باستسلامك المر جرحنا فمن جبهة التحرير للجرح ضامد
وكنت لها في ثورة الأمس قائدا وأنت لها في ثورة اليوم رائد
لواؤك معقود بنفس لوائها وليس له إلا جهادك عاقد [26]

المرحلة الثالثة (1848- 1883)

(من قيادة المقاومة الوطنية في الجزائر إلى قيود الأسر في فرنسا)

لقد مر الأمير في هذه المرحلة الثالثة من حياته بمحطات ثلاث :

1- المحطة الأولى (1848- 1852م) قضى فيها الأمير حياته أسيرا – غدرا وخديعة- في سجون فرنسا.

2- المحطة الثانية (1852- 1855م) قضاها بمدينة (بروسة) بتركيا.

3- المحطة الثالثة (1855- 1883م) قضاها بدمشق الشام.

سار الأمير (يوم 23ديسمبر1847م) في بداية المحطة الأولى من هذه المرحلة بمعية أهله وبعض أتباعه- وفقا للاتفاق المبرم بينه وبين المحتلين- من جامع الغزوات إلى المرسى الكبير بمدينة وهران، والناس من حوله يبكون وينتحبون في جو ملؤه الحزن والكآبة والكدر [27]. ركب الأمير البارجة الحربية قاصدا إحدى تلكما المدينتين : الإسكندرية أو عكا.

وكان الأمير قد صور بصدق وإخلاص ووفاء ما كان يجثم على صدره من أكدار وأحزان وما كان يعصر قلبه من آلام وأشجان وهو يتأهب في هذا الجو الكئيب المحزن إلى مغادرة أرض وطنه الذي أحبه وجاهد في سبيله وضحى من أجل حريته وعزته :

قلدت يوم البين جيد مودعي ... دررا نظمت عقودها من أدمعي

وحدا بهم حادي المطايا فلم أجد ... قلبي ولا جلدي ولا صبري معي

ودعتهم ثم انثنيت بحسرة ... تركت معالم معهدي كالبلقعي

يا نفس قد فارقت يوم فراقهم ... طيب الحياة ففي البقا لا تطمعي [28]

إلا أن البارجة التي كانت تقله ما لبثت أن حادت عن جادتها وانحرفت عن مقصدها، ثم أرست - غدرا وخيانة ونكثا للعهود- في ميناء طولون بفرنسا (يوم 24 محرم 1364هـ / الفاتح من جانفي 1848م) [29].

لقد استاء الأمير لهذه المكيدة وهذه الخديعة، واشتد غيظه وتفاقم كمده، وكاتب المحتلين الناكثين لعهودهم ، مستنكرا عليهم خداعهم وخديعتهم، ولكن دون جدوى، وماذا ينفع ذلك وقد ظل أولئك المحتلون - كدأبهم – ينكثون المواثيق ولا ينفكون يختلقون الأعذار الواهية والمبررات الكاذبة؟ ومتى كان الغاصبون يصدقون؟ ومتى كانوا يوفون بعهودهم إذا عاهدوا ؟

وقد ظل حزن الأمير يشتد وكربه يزداد - مع مرور الأيام- لسوء حاله وحال من بمعيته (الثماني والثمانين نسمة)[30]. فكاتب بذلك المحتلين، فحاولوا - عبثا- أن يهدؤوا من روعه ويطمئنوه على حاله وحال أتباعه، فعرضوا عليه أن يتخذ من فرنسا مسكنا وإقامة له، فرفض الأمير ذلك ورد عليهم بقوله : « إني لا أقبل هذا، ولو فرشت لي سهول فرنسا ومسالكها بالديباج، وهاأنا بين أيديكم فافعلوا ما بدا لكم. ولا يمكن أن أترك طلب الوفاء بالعهد ما دمت حيا »[31]

إلا أن المحتلين أصموا آذانهم عن سماع جواب الأمير ذلك، واستمروا في مخططهم المرسوم لإطالة فترة أسره ببلادهم وتحت أيديهم ، واستمروا في غيهم ولم يرتدعوا عن ظلمهم وأقدموا على نقل الأمير يوم (21 أفريل 1848م) إلى مدينة (بو pou) ومنها إلى (أمبوازamboise) فقضى حوالي خمسة سنين أسيرا بسجنها.

وقد قام بعد هذه المدة الطويلة من سجن الأمير رئيس الجمهورية الفرنسية لويس نابليون الثالث بفك أسره وإطلاق سراحه (يوم 16 أكتوبر 1852م)، فنقل إلى مرسيليا ومنها إلى إسطنبول (الأستانة) عاصمة تركيا [32] . ولماذا لم ينقل الأمير إلى الإسكندرية ؟ ولم لم ينقل إلى عكا ؟كما ينص على ذلك الاتفاق المبرم في هذا الشأن بينه وبين المحتلين .

وصل الأمير إلى إسطنبول (يوم الجمعة 07 جانفي 1853م)، ثم تنقل منها بعد حوالي أسبوع إلى جزيرة (بروسة) بتركيا نفسها [33] فأقام بها مؤقتا حوالي ثلاث سنوات :

(من 1853- 1855م)، فأقبل فيها على العبادة والذكر والمطالعة وفعل الخير، وقد عبر عن شعوره نحو هذه المدينة وأهلها في هذه الأبيات :

علي محال بلدة غيرها أرى	بها الدين والدنيا طهورا ولا نجسا
وجامعها المشهور لم يك مثله	به العلم مغروس به كم ترى درسا
بها آل عثمان الجهابذة الألى	أشادوا منار الدين وابتذلوا النفسا
مكارم أخلاق وحسن شمائل	ولين طباع واللطافة لا تنسى
سقى الله غيثا رحمة وكرامة	أراض بها حل الأحبة من برسا [34]

ثم انتقل الأمير من هذه المدينة 1855م ليستقر به المقام أخيرا بدمشق، فقضى بها بقية حياته، إلى وفاته 1883 ، وكان له بها طوال هذه المدة جهود علمية ونشاطات اجتماعية خيرية، ومواقف

إنسانية تاريخية، ومما يسجل له من ذاك في هذه الفترة : موقفه من الفتنة الطائفية التي نشبت بين المسيحيين والمسلمين في لبنان وسوريا سنة 1860م ، وسعيه بدافع شعوره بالواجب الشرعي وتمثله للتعاليم الإسلامية لإطفاء نار هذه الفتنة، وقيامه بحماية أهل الذمة من المسيحيين، وإنقاذهم وإيوائهم تحت جناحه [35] .

وقد زار الأمير في هذه المرحلة من حياته بيت المقدس الشريف، وبعض المدن السورية، ثم سافر إلى الإسكندرية 1862م، ومنها إلى جدة ثم مكة المكرمة، فحج واعتمر للمرة الثالثة، ثم سافر إلى المدينة المنورة، فزار بها مقام الرسول صلى الله عليه وسلم .

وفي 1865م توجه الأمير إلى إسطنبول مرة أخرى، ومنها قصد باريس فلندن .

ثم سافر في 1869م إلى مصر تلبية لدعوة وجهت إليه لحضور حفل افتتاح قناة السويس.

استمرارية المزاوجة ما بين مستلزمات السيف ومتطلبات القلم

لقد كادت المهام الاجتماعية والمسؤوليات العسكرية والسياسية التي اضطلع بها الأمير طوال المرحلة الثانية من حياته، بصفته : قائد مقاومة، وزعيم أمة، ومؤسس دولة، أن تشغله عن العناية اللازمة بما تقتضيه عملية الطلب والتحصيل العلمي من استعداد وتفرغ وتأمل واستمرارية، بيد أنه استطاع بعلو همته وقوة شخصيته أن يتغلب على هذه العوائق و الانشغالات، وينجح في أن يجمع في

وقت واحد ما بين مستلزمات السيف من (حكمة وشجاعة وإقدام وفروسية)، وبين متطلبات القلم من(ذكاء واجتهاد وحرص وقراءة) **استمرارية التحصيل العلمي** : استطاع الأمير - وهو في شيخوخته- في هذه المرحلة الثالثة أن يواصل ما بدأ به حياته في صباه في المرحلة الأولى من طلب العلم والمعرفة، فامتدت بذلك مرحلة التحصيل العلمي في حياته زمنا طويلا من طفولته إلى وفاته، مصداقا للحديث الشريف : « اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد » .

وقد استمر الأمير في هذه العملية التكوينية : دارسا ومدرسا ومصنفا ، خلال رحلاته وأسفاره في مختلف البلاد التي ارتحل إليها تلك التي مكث فيها بعض الوقت الحجاز، بغداد، فرنسا ، تركيا ، وتلك التي أقام بها زمنا طويلا ، فختم فيها حياته سورية.
لقد عكف الأمير على الدراسة والتأليف والتدريس لخاصته في فرنسا التي مكث بها سجينا طوال سنوات خمس في (أمبواز : 1848- 1852م) .كما كان له شيء من ذلك أثناء إقامته في جزيرة (بروسة) بتركيا (1852- 1855م).

ثم تفرغ الأمير تفرغا يكاد يكون كليا للعكوف على هذه العملية التكوينية السلوكية (دراسة وتدريسا ، قراءة وتأليفا ، عبادة وتصوفا) ابتداء من انتقاله إلى الشام وإقامته فيها إلى وفاته (1855- 1883م) . فقد أخذ العلم بسورية عن بعض علمائها ، وكان

له مع بعضهم الآخر لقاءات وبعض الحوارات وبعض النقاشات، وبعض التأثير والتأثر . وقد قام في الوقت ذاته بإعطاء بعض الدروس في بعض -العلوم الدينية بالجامع الأموي بدمشق ، وألف في هذه الفترة كتابه (المواقف) في التصوف .

وقد قرأ الأمير خلال مراحل حياته عمن سبق ذكرهم من الشيوخ هذه العلوم الدينية : (التفسير، الحديث، الفقه، التوحيد، التصوف، المنطق، الفلسفة الإسلامية، الفلسفة اليونانية، الطب، النحو ، الأدب، التاريخ، الجغرافيا، الفلك، الحساب، وغيرها.)

وقد رجع الأمير في عملية التحصيل هذه إلى جملة من الكتب من بينها : (كتب تفسير القرآن الكريم وكتب الحديث الشريف، ومن كتب العقيدة : كتاب العقيدة السنوسية، وفي الفقه الرسالة لأبي زيد القيرواني، والشفاء للقاضي عياض، وألفية ابن مالك في النحو والإحياء للغزالي، والفتوحات المكية، وترجمان الأشواق لمحي الدين بن عربي وغيرها :)

يصور الأميز بعض المعالم من شخصيته العلمية ، فيقول:

فإن شئت علما تلقني خير عالم

وفي الروع أخباري غدت توهن القوى

لنا سفن بحر الحديث بها جرى

وخاضت فطاب الورد ممن بها ارتوى

وإن رمت فقه الأصبحي فعج على

مجالسنا تشهد لواء العنا دوا

وإن شئت نحوا فانحنا تلق ما له

يذعن البصري زهدا بما روى (36)

وقد رسم ولده محمد صورة تقريبية عن هذه العملية التكوينية في حياة الأمير، عرف فيها ببعض شيوخه وذكر بعض العلوم التي أخذها وبعض المصنفات التي ألفها، فقال : « أخذ الفقه عن والده، وغيره من العلماء . ورحل إلى وهران، وأخذ عن علمائها. وكان حافظا لكثير من اللغة العربية، والقدر الوافر من صحيح البخاري، عن ظهر القلب، مجازا فيه عن والده. وسمعه من الشيخ الإمام المحدث أبي أحمد، عبد الرحمن الكزبري، بدمشق الشام، أيام إقامته فيها، صحبة والده. وأخذ أيضا عن الإمام، ضياء الدين مولانا الشيخ

خالد النقشبندي السهروردي . وكان يكثر التردد إليه. وانتفع منه. وبرع في فنون علوم الشريعة والحقيقة. وله تآليف عديدة، وحسبك منها: كتاب المواقف في علم الحقيقة » (37)

كما اطلع الأمير على التوراة والإنجيل، وهما على التوالي كتابا الديانتين: اليهودية والنصرانية .

وقد اشترى الأمير - حرصا منه على توطيد صلته بالعلم والعلماء- مبنى مدرسة دار الحديث النووية الأشرفية بدمشق، ثم

أوقفها على نشر العلم و العبادة والذكر وفعل الخير، وقد افتتح فيها دروسه لصحيح البخاري وغيره من الكتب العلمية [38]

وقد عكف الأمير على القراءة والكتابة في هذه الحقول، فكان لذلك تأثيراته الكبيرة على استعداداته الشعورية وملكاته الفكرية، وتطبيقاته العملية، وقراءاته وكتاباته، وتفرغه للعبادة ،وانكبابه على الذكر والفكر والتأمل.

و كان لهذه القراءات الكثيرة والمراجعات المتعددة والكتب المتنوعة والاتصالات العديدة وما تخلل ذلك من وجوه الاحتكاك والحوار، وتبادل الآراء وتلاقح الأفكار، الفاعلية الفاعلة على الجانب العلمي في شخصية الأمير، عن طريق توسيع أفق ثقافته، وتعميق دائرة مداركه، وتنويع مجالات معارفه، وتطوير خبراته وتجاربه .

التفرغ للعبادة والتصوف : لقد خلص الأمير في هذه المرحلة الأخيرة من حياته إلى التفرغ للعبادة والذكر، والعكوف على الزهد والتصوف. ويحسن التذكير في هذا المضمار أن جذور الميول الصوفية عند الأمير تعود إلى وقت مبكر من حياته، وتبدأ من أيام طفولته وشبابه ونشأته وتربيته على يدي والده العالم الصوفي، وإلى عهد تلمذته على أيدي بعض الشيوخ من المتصوفة، وإلى لقاءاته وحواراته مع بعض هؤلاء أثناء رحلاته في بعض البلدان التي حل بها، وإلى خلوته في الحجاز، وأثناء سجنه بفرنسا. غير أن هذه

النزعة الصوفية عند الأمير قد ازدادت عمقا في وجدانه وازدادت رسوخا في سلوكه أيام إقامته الطويلة بدمشق، واحتكاكه فيها بالمتصوفة من أتباع الشيخ محي الدين بن عربي وأتباع غيره من المتصوفة والمريدين، وبعض شيوخ الطرق في كثير من بيئاتهم .

وفي هذه الفترة (1862م) ارتحل الأمير إلى الحجاز فمكث به نحو سنة ونصف السنة، فحج واعتمر للمرة الثالثة، وأخذ العلم وبعض الأوراد وألوان من الذكر وشيء من التصوف عن شيخه العالم الصوفي محمد الفاسي مقدم الطريقة الشاذلية،نزيل المدينة المنورة

وقد صور الأمير في قصيدته (أستاذي الصوفي) بعض ما يكنه من عواطف ومشاعر نحو شيخه السابق الذكر، وبعض ما غمر صدره مما أخذ عنه من ألوان الوجد والفيوضات ، وأنواع الذكر والتصوف، يقول الأمير في هذا المعنى من قصيدته السابقة ، هذه الأبيات :

أمسعود جاء السعد والخير واليسر

وولت جيوش النحس ليس لها ذكر

ليالي صدود وانقطاع وجفوة

وهجران سادات .. فلا ذكر

الهجر أمولاي طال الهجر وانقطع الصبر

أمولاي هذا الليل هل بعده فجر ؟.

غياثي من أيدي العداة ومنقذي

منيري مجيري عندما غمني

الغمرمحمد الفاسي له من محمد

صفي الإله ا لحال والشيم الغر[39]

ويمكن القول أن هذه الميول الصوفية في حياة الأمير تتوزع على ثلاث مراحل :

1- تغطي المرحلة الأولى المساحة الزمنية لشبابه وكهولته ومدة قيادته للمقاومة الوطنية (1820- 1847م)، فتشمل بذلك أيام تربيته ونشأته على يد والده ودراسته على يدي طائفة من شيوخه المتصوفة ولقاءاته مع بعض هؤلاء أثناء رحلاته في كثير من البلاد .

2- تستغرق في هذه المرحلة الميول الصوفية وجدان الأمير وسلوكه طوال السنين الخمسة من أسره بفرنسا (1848- 1852م) .

3- تؤرخ المرحلة الثالثة والأخيرة من حياته لعكوفه على العبادة والذكر، وتفرغه للزهد والتصوف، من بداية إقامته بدمشق إلى وفاته بها - رحمه الله - (1855- 1883م) .

ويمكن أن يلمس المتلقي بكل وضوح هذا التوجه الصوفي في شخصية الأمير من خلال جملة من آثاره، يأتي في مقدمتها اثنان : ديوانه، وكتابه (المواقف) .

وفاته : توفي الأمير إلى رحمة الله على الساعة السابعة من مساء يوم الجمعة، (التاسع عشر من رجب 1300هـ / 24

مـــاي 1883م) [40].. ومما يحسن التذكير به في هذا الصدد أنه ولد في رجب، وبويع في رجب، وتوفي- رحمه الله - في رجب، عن عمر يناهز 76 سنة، بمسكنه في ضاحية (دمر) إحدى مصائف مدينة دمشق . وقد صلي عليه في الجامع الأموي، ودفن بجوار ضريح الشيخ محي الدين بن عربي بأعالي شارع الصالحية- حي المهاجرين- على سفح جبل قاسيون، وقد كتب على شاهدة ضريحه من شعر الشيخ عبد المجيد الخاني هذه الأبيات :

لله أفق صار مشرق دارتي　　قمرين هلا من ديار المغرب

الشيخ محي الدين ختم الأوليا　　قمر الفتوحات الفريد المشرب

والفرد عبد القادر الحسني الأمير　　قمر المواقف ذا الولي ابن النبي

من نال مع أعلى رفيق أرخوا　　أذكى مقامات الشهود الأقرب[41]

وقد نقل جثمانه الطاهر من دمشق في غضون شهر جولييت 1966 إلى أرض وطنه الجزائر، بعد تحريره وتطهيره في (05جولييت 1962) فأخذ الأمير مكانه في مقبرة (العالية) بالجزائر العاصمة إلى جانب الذين سقطوا في ساحة الشرف والفداء من شهداء الجزائر المجاهدة عليهم رحمة الله أجمعين ، على امتداد كفاحها في العصر الحديث ، من ثورة المقاومة الأولى ضد المعتدين الفرنسيين بقيادة المجاهد الأمير، إلى ثورة نوفمبر، ثورة النصر والتحرير .

الهوامش:

1- الأمير محمد بن عبد القادر الجزائري : تحفة الزائر في تاريخ الجزائر و الأمير عبد القادر: 2:923ط 2 – دار اليقظة العربية دمشق 1384- 1964 .

2- ديوان الأمير،ص :29، تحقيق د/ممدوح حقي- دار اليقظة العربية- دمشق 1960.

3- 4- 5- تحفة الزائر ، 02: 932 (مصدر سابق) .

6- 7- د/ناصر الدين سعيدوني : عصر الأمير عبد القادر، ص: 157،156 –مؤسسة البابطين الكويت 2000.

8- تحفة الزائر ، 2: 932 (مصدر سابق) .

9- ديوانه : ص35 .

10- تحفة الزائر ، 01: 154 .

11- ديوانه :ص 507 .

12- 13- 14- تحفة الزائر ، 01: 165،163، 166 ، 191

15- شارل هنري تشرشل: حياة الأمير عبد القادر ، ص:137 .ترجمة د/ أو القاسم سعد الله – ط02 الجزائر 1982-

16- تحفة الزائر، 01: 148 .

17- ديوانه : ص72 .

18- تحفة الزائر ، 01: 237.

19- 20- شارل هنري تشرشل : حياة الأمير عبد القادر ص 213، 245 (مصدر سابق) .

21- هذا البيت لطرفة بن العبد .

22- 23- 24- 25- تحفة الزائر، 01 :500 ، 492 ،498، 499 .

26- ديوانه : ص507 .

27- تحفة الزائر، 02: 509 .

- د/ ناصر الدين سعيدوني : عصر الأمير عبد القادر ، ص:171.

29- تحفة الزائر، 02: 511.

30- ناصر الدين سعيدوني : عصر الأمير عبد القادر، ص: 251 .

31- 32- 33- تحفة الزائر، 02: 511، 575 ، 580.

34- ناصر الدين سعيدوني : عصر الأمير عبد القادر، ص: 174.

35- تحفة الزائر، 02: 630، 632 .

36- ديوانه : ص31 .

37- 38- تحفة الزائر، 02: 932، 112 .

39- ديوانه : ص35 .

40- 41- تحفة الزائر، 02 : 857 ، 858 .